الأربعاء 23 حزيران 2021
العدد 4372 السنة الخامسة عشرة
Mercredi 23 juin 2021 nº 4372 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

# الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

الدواء ما بعد رفع الدعم
«إيه... في حلول»

6

## سعر البنزين إلى أكثر من 192 ألف ليرة والغاز المنزلي إلى أكثر من 125 ألفاً

# الدولة تستبدل الدعم بـ 93 دولاراً للأسرة

[2]

# اتحاد الكرة للفشل آباء أيضاً

[8 ـ 9]

(طلال سلمان)

إيران

رئيسي يبدأ ورشته
نحو حكومة ائتلافية ترضي الجميع؟

12

فلسطين

الضفة تستلهم غزة
«أفيتار» تحت رحمة «الإرباك الليلي»

14

الأخبار

بهيدي الظروف الصعبة
مافينا إلا ما نكون حدّك.

جريدتك لمدة
ستة أشهر
مجاناً علينا
وكلفة التوصيل
200 الف
ليرة عليك

للإشتراك الإتصال على
01759500
أو عبر الواتساب
71513571

هذا العرض صالح حتى لغاية 15 تموز

قضية اليوم

## سعر البنزين إلى أكثر من 192 ألف ليرة والغاز المنزلي إلى أكثر من 125 ألفاً

# الدولة تستبدل الدعم بـ 93 دولاراً للأسرة

**حسن عليق**

لا صلة لما يجري في البلاد، منذ عام 2019 حتى اليوم، بما يُسمّى زوراً «فشل السلطة»، «السلطة»، بأجنحتها السياسية والتشريعية والمصرفية ــ المالية الاحتكارية ــ مدعومة من السلطة الدينية والغالبية العظمى من وسائل الإعلام ــ تُدرك تماماً ما تفعله، وتنجح في تحقيقه. هي ببساطة تدافع عن امتيازاتها،

> **كل عائلة يملك أحد افرادها حساباً مصرفياً يفوق الالف دولار ويقل عن الخمسين الف دولار، لن تحصل على أي دعم**

وترفض أن تدفع جزءاً ولو يسيراً من الخسائر التي لحقت بالاقتصاد والناس. للدلالة على النجاح الباهر لهذه السلطة، تكفي المفارقة الكبرى التي ظهرت أمس: فيما كانت لجنة نيابية تبحث في منح جزء من العائلات الفقيرة بطاقة تمويلية تحوي كل منها على ما متوسطه 93 دولاراً شهرياً كـ«تعويض» ضحل عن رفع الدعم عن الدواء والوقود، كشف المصرف المركزي السويسري أن مصارف سويسرا تلقّت عام 2020 ودائع إضافية من لبنان بلغت 2,6 مليار دولار، ليصبح مجموع ودائع اللبنانيين في المصارف السويسرية أكثر من 7 مليارات دولار.

ولا بدّ ــ عند كل مرحلة تزخيم للانهيار ــ من العودة إلى المنعطف الأساسي: خطة الإنقاذ المالي لحكومة الرئيس حسان دياب. هذه الخطة كانت لتشكّل منطلقاً، رغم كل ما فيها من ثُغَر، للخروج من الأزمة؛ أو على الأقل، كان يمكن تطبيقها أن يخفف من سرعة الانهيار، كما خفض كلفته على المجتمع بصورة عامة، وإنْ بتفاوت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وكانت تلك الخطة ستُقرن بقانون لفرض قيود على رأس المال (كابيتال كونترول)، بما يحول دون تهريب أموال كبار القوم، من سياسيين ومصرفيين ومحتكرين ورجال دين... إلى الخارج. لكن «السلطة» قررت تدمير تلك الخطة، عبر عملية غش ممنهج عنوانها أن «الورقة الحكومية تتضمّن أرقاماً مبالغاً بها للخسائر». وبدلاً من اقتراح خطة بديلة، تولّت إسقاط الخطة الحكومية لجنة نيابية برئاسة أمين سرّ تكتل «لبنان القوي»، النائب إبراهيم كنعان. وعاونه في إدارة تلك العملية عضو كتلة التحرير والتنمية ياسين جابر، وعضو كتلة الرئيس نجيب ميقاتي النائب نقولا نحاس. أدّى كنعان مهمته التي كلّفته بها المنظومة الحاكمة، إلى حد أنّ صانع ما يُسمّى «الإبراء المستحيل» تلقّى تهنئة من تيار المستقبل؛ كان الهدف حماية أصحاب المصارف وكبار المودعين (سياسيون، محتكرون...) من المساهمة مساهمة جدية في كلفة الخروج من الأزمة، لأنهم كانوا الأكثر استفادة، على مدى عقود، من كل السياسات التي أوصلت البلد إلى الانهيار الشامل. في تلك اللجنة، لم يكن الاصطفاف خفيّاً ولا موارباً: «كلّن يعني كلّن» عملوا على تدمير الخطة، ولم يقف في وجههم سوى عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب علي فياض، الذي قاطع لاحقاً، مع كتلته، المؤتمر الصحافي الذي عقده الثلاثي: كنعان ـ جابر ـ نحاس من أجل الإعلان عن النتيجة التي توصّلوا إليها.

تلك المقاطعة بدت كالعبوس في العتمة. فهي لم تحل دون ارتكاب تلك العملية التي يمكن القول إنها كانت «الجريمة الأصلية» في مرحلة ما بعد الانهيار. ولأنها «الجريمة الأصلية»، لا بد من إعادة التذكير بها مع كل انتقال إلى مرحلة جديدة من الانهيار. والمرحلة الجديدة ستكون بلا شك أقسى من سابقاتها على سكان لبنان، وتحديداً، على الفقراء ومتوسطي الدخل منهم.

المنعطف الجديد اسمه رفع الدعم، وبحث إقرار «بطاقة تمويلية»، تُمنح لجزء من العائلات اللبنانية، لإعانتها على مواجهة تبعات قرار خفض دعم استيراد البنزين والمازوت والغاز والأدوية، بنسب متفاوتة. بعد أكثر من سنة و8 أشهر على بدء ظهور نتائج الانهيار، وبعد تاليف الكثير من اللجان، وجلسات وزارية ونيابية ومصرفية، أنهت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة، أمس، عملها بشأن «البطاقة» التي تُقدّم بصفتها منقذةً للبنانيين من تبعات إلغاء الدعم أو خفضه أو ما يُسمّى «ترشيده».

ونيابة عن السلطة، اقترحت اللجنة الآتي:

ـ العائلات الأكثر فقراً، التي تستفيد من قرض البنك الدولي الذي لم يبدأ توزيعه بعد، ستُمنح ما قرره لها البنك الدولي. بوضوح أكثر، اللبنانيون القابعون في حالة فقر مدقع، وكانوا قبل الانهيار يقفون على حافة الجوع، لن تلتفت إليهم السلطة، بل قررت ترك أمرهم إلى عشرات الدولارات شهرياً.

ـ باقي العائلات التي «تستحقّ دعماً»، والتي لم يُعرف عددها بعد، ستُمنح شهرياً ما معدّله 93 دولاراً أميركياً للعائلة الواحدة.

ـ كل عائلة يملك أحد أفرادها حساباً مصرفياً يفوق الألف دولار ويقلّ عن الخمسين ألف دولار، لن تحصل على أي دعم. سيُقرّ قانون يُلزم المصارف بدفع مبلغ 100 دولار شهرياً (مئة دولار أميركي فقط لا غير)، لتلك العائلة، من وديعتها. بوضوح أكثر، فإن أي فرد جمع ألف دولار على مدى سنوات، وكان حظه عاثراً إلى درجة إيداع «ثروته» في مصرف، سيكون محروماً من الدعم، ويُعتبر ماله المحجوز تعويضاً له أقرّته الدولة!

هذه الإجراءات هي كلّ ما ستواجه به السلطة حالة الانهيار التي تحققت، وتلك التي لم تبدأ بعد. كان لديها من الوقت ما يكفي لإقرار خطة نقل عام، تسمح بخفض كلفة استيراد المحروقات، كما تتيح للسكان التنقل من دون استخدام سياراتهم... وكان لديها ما يكفي لعقد اتفاقيات من دولة إلى دولة لاستيراد الغاز المنزلي بأسعار معقولة... وكان لديها من الوقت ما يكفي لعقد اتفاقيات استيراد الأدوية بأسعار «منطقية»... وكان لديها ما يكفي من الوقت لوضع خطة تحفيز للاقتصاد ودعم التصنيع المحلي وإعادة إطلاق العمل المصرفي بما يخدم الاقتصاد... وكان في النهاية يمكنها دفع مبالغ مالية مجزية للعائلات اللبنانية، لدعمها على تحمّل تبعات الانهيار، قبل تبعات رفع الدعم... كان يمكنها فعل الكثير في سنة و8 أشهر، لكنها فضّلت إهدار كل ذلك الوقت، لفتح الباب واسعاً أمام تهريب الأموال إلى الخارج، وتحميل عموم السكان الجزء الأكبر من الخسائر، بدلاً من أن يتحمّل الجزء الأكبر منها أولئك الذين تمنحهم ثرواتهم القدرة على دفع بدل الخسائر من دون أن يُسحقوا.

ثمة مفارقة إضافية تُضاف إلى ثنائية الـ«93 دولاراً للعائلة اللبنانية في مقابل 2,6 مليار دولار مهرّبة إلى سويسرا وحدها، في عام 2020 وحده». المفارقة الإضافية أن اللجنة النيابية، ونيابة عن عموم السلطة، قررت تمويل جزء من كلفة البطاقة المقترحة، عبر استخدام قرض من البنك الدولي مخصص لمشروع النقل السريع. مشروع للنقل العام، يربط العاصمة بالمناطق، بواسطة باصات سريعة، يخفض كلفة استيراد البنزين وكلفة التنقل التي يدفعها السكان. وبدلاً من الإسراع في تنفيذه، قررت السلطة دفنه واستخدام أمواله كـ«إبرة بنج» مؤقتة بعد إلغاء الدعم، وترك السكان ليستمروا بخدمة ثروات مافيا المحروقات.

وليكتمل عمل اللجنة النيابية، أصرّ بعض أعضائها (على رأسهم ياسين جابر ونواب القوات اللبنانية)، على الربط بين إقرار البطاقة ورفع الدعم. القواتيون كانوا يطالبون بإلغاء الدعم كاملاً. أما جابر، وبعض زملائه، فكانوا أكثر «رحمة». طلبوا من الحكومة مشروعاً لما يسمّونه «ترشيد الدعم»، فاتتهم وزيرة الدفاع والخارجية، زينة عكر، بورقة أعدّها زميلها وزير الاقتصاد راوول نعمة، وأقرّت في اجتماعات وزارية. تلك الورقة تبشّر بإلغاء كامل للدعم عن المواد الغذائية، وبنسبة 54 في المئة عن الأدوية، و30 في المئة عن الغاز، و40 في المئة عن البنزين، و32 في المئة عن المازوت. وفي حال الالتزام بوصفة راوول نعمة هذه، سيصبح سعر «جرّة» الغاز المنزلي أكثر من 125 ألف ليرة، وأكثر من 179 ألف ليرة لصفيحة المازوت، وأكثر من 192 ألف ليرة لصفيحة البنزين، بحسب الأرقام الواردة في الورقة الوزارية. هذه الأسعار تقترح السلطة مواجهتها بتوزيع 93 دولاراً شهرياً على عدد محدود من العائلات. وهذه الأسعار لن تقف عند هذا الحد، لأن سعر الدولار بدوره لن يكون له سقف بعد رفع الدعم. جريمة جديدة ستُرتكب، باسم حماية أموال المودعين التي نُهب أكثر من 85 في المئة منها، كما باسم مكافحة التهريب!

(هيثم الموسوي)

## تحويل الأموال من لبنان إلى سويسرا: 2,6 مليار دولار عام 2020!

من 3,9 مليارات فرنك سويسري (4,35 مليارات دولار أميركي) سنة 2019 إلى 6,4 مليارات فرنك (7,03 مليارات دولار أميركي) سنة 2020، ارتفعت الأموال المودعة في مصارف سويسرية ومصدرها لبنان! الزيادة بنحو 2,6 مليار دولار أميركي، تُشكّل دليلاً حسياً على استمرار «تهريب» الأموال من لبنان إلى الخارج. هؤلاء الذين يملكون الدولارات وقرروا تحويلها لـ«ينجوا» بها، ليسوا بالتأكيد عمّالاً وكادحين ومن «صغار المودعين»، بل سياسيون ورجال أعمال وأصحاب مصارف ومديرون كبار في البنوك ونافذون مُرتبطون بالمنظومة الحاكمة، قرّروا أنّ يُحمّلوا الخسائر لعامة الشعب ويُخلّصوا أنفسهم. وهي دليلٌ أيضاً على الهدف الحقيقي من تطيير إقرار قانون القيود على حركة رأس المال والتحويلات المالية إلى الخارج («الكابيتال كونترول»). على مدى سنة ونصف سنة، خرّب نواب ومصرفيون ومحتكرون ورؤساء كتل وأحزاب وتيارات كلّ محاولات إقرار القانون، عملوا خلالها على نقل أموالهم إلى الخارج، غير آبهين بانهيار البلاد على الصعد كافة، وبأن «صغار المودعين» لم يكونوا قادرين على سحب فتات جنى أعمارهم من المصارف اللبنانية.

الأرقام كشفها أمس المصرف المركزي في سويسرا، وأظهرت أن الودائع الآتية من لبنان، ارتفعت عام 2020 بنحو 1,1 مليار فرنك سويسري، فيما لم ترتفع عام 2018 سوى بنحو 39 مليون فرنك سويسري. وفي بعض السنوات، كان مجموعها ينخفض، كما في الأعوام 2013 و2014 و2015 و2016.

ونشر موقع «FiNews» تقريراً يُشير إلى أنّ كشف هذه المعلومات «يأتي على خلفية التحقيقات السويسرية والفرنسية في المخالفات المُشتبه بارتكابها في المصرف المركزي اللبناني». الارتفاع عام 2020 قياسي، ويُشكّل «أعلى مستوى منذ أن بدأ البنك المركزي في سويسرا إصدار البيانات سنة 1996». اعتبر تقرير «FiNews» أنّ البيانات «مُثيرة للاهتمام» لسببين رئيسيين، الأول فرض قيود شديدة على «المعاملات بالنقد الأجنبي في ظلّ المشاكل الاقتصادية التي يُعانيها لبنان»، والثاني يتعلّق بـ«الشائعات حول تحويل السياسيين وصنّاع القرار مبالغ كبيرة إلى الخارج». وذكّر الموقع بأنّ الحاكم رياض سلامة، «المُعيّن في مركزه منذ سنة 1993، تحوّل إلى موضوع محوري في التحقيقات الأوروبية. المدعي العام السويسري يُحقّق معه ومع شقيقه رجا في غسل أموال وعمليات احتيال في المصرف المركزي».

(الأخبار)



ابراهيم الأمين

## لبنان في قلب التنين [2]
## عن حلف التسعينيّات المتجدّر

لم يتعب الرئيس نبيه بري من السياسة. قال قبل مدة إنه لا تقاعد في العمل السياسي، وإن المرء ما دام يتمتّع بقدرات جسدية وعقلية، فبمقدوره ممارسة العمل السياسي. وبري مثل كميل شمعون الذي قال ذات مرة إنه سيظلّ يعمل في السياسة حتى بعد موته بعشرين سنة. بري، هنا، يمثّل الصورة الأكثر وضوحاً عن القوى والشخصيات التي تستمتع بما تقوم به. كل انزعاج أو ضيق يظهر بين فترة وأخرى، لا يعني تعباً من اللعب مع الجميع. لكنه يعبّر أحياناً عن ضيق من لاعبين انضمّوا ويحتاجون الى وقت حتى يحصلوا على بطاقة العضوية في نادي الكبار.

بهذا المعنى، يحجز بري لنفسه موقعه الدائم. وقد قال، بالمناسبة، لمن يهمّه الأمر إنه لا يزال مرشّحاً لتولي رئاسة المجلس النيابي لولاية جديدة. وهو، في هذه اللحظة، لا يقطع الطريق على طامحين، بل يريد أن يثبّت في عقول الآخرين، من أنصار أو حلفاء أو خصوم، أنه لا يرى مانعاً من البقاء في منصبه، وأن الذين ينظرون إليه على أنه دخل مرحلة التقاعد يتوهّمون أن تغييرات تفرض عليه الابتعاد طوعاً، ولا يجيدون قراءة الوقائع حتى يفترضوا أن بمقدورهم إبعاده عن موقعه ودوره قسراً. وفي كل الحالات، يقف بري وسط الساحة رافعاً سيفه الذي اعتاد حمله. بري لا يقدر اليوم على اختراع عضلات جديدة تتيح له حمل سيف أكثر وزناً وفعالية. ولا هو في مرحلة ابتداع آليات مختلفة لإدارة ما

> **يرفض التحالف الثلاثي الاعتراف بعون شريكاً كامل المواصفات ورهانهم في المعركة على حياد حزب الله**

يرى أنه برنامجه. بري، اليوم، ينظر بجدية واهتمام الى ما يجري في ملف تأليف الحكومة بطريقة ليست موجودة لدى جميع أقرانه أو حلفائه من الحلف السياسي الذي جاءت به التسوية السورية ـ السعودية ـ الأميركية وثبّتت قواعده في حكم لبنان طوال 15 عاماً، ثم أدخلت عليه تعديلات لـ 15 عاماً أخرى. وبعد ثلاثين عاماً من تولّي المسؤولية الكاملة، لا يزال الرئيس بري يرى أن بإمكانه الاستمرار.

وهو يقف على رأس حلف أساسه قوى «الإسلام السياسي»، بالمعنى اللبناني للتعبير. لديه حليف تاريخي اسمه وليد جنبلاط. تقاتلا وتخاصما وتحابّا وتفاهما وتعاتبا، لكنهما أكثر سياسيين لبنانيين يفهم كل منهما الآخر. ولديه تركة حليف آخر اسمه رفيق الحريري، رحل في لحظة غير محسوبة، فأسندت مسؤوليته الى ابنه سعد الذي كان بري يتعب في الحوار معه قبل 15 عاماً، لكنه صار يفهم عليه ويقدر على إفهامه أكثر بعد 15 عاماً. وسعد يمثّل الضلع الثالث في تحالف قامت عليه جمهورية اتفاق الطائف، أو النسخة الإسلامية من النظام الطائفي الذي قام لأول مرة في عام 1943 بأرجحيّة مسيحية. وبري، كما الحريري وجنبلاط، يعرفون طرق التعايش مع التطورات الجارية من حولهم. لكنهم غير مستعدين لتنازلات تجعلهم في موقع مساوٍ للآخرين. وهذا هو جوهر المشكلة التي يعيشها النظام اللبناني منذ ما بعد 7 أيار 2008، يوم ارتكب الأميركيون خطأً جوهرياً جعل المقاومة في لبنان تدخل تعديلات على آلية الحكم في لبنان، وتُدخل الثلث الضامن مادة حاكمة لنظام الحكم ولو لم تُكتب في الدستور. والثلث الضامن، استخدمته المقاومة ليس لحماية مصالحها من مؤامرات عملاء الغرب وعربهم في لبنان، بل لتعزيز موقع الحليف المسيحي الأبرز، ميشال عون، في مؤسسة الحكم. كان الثلث الضامن بمثابة تعويض ضروري للرئيس عون عن إبعاده عن موقع المسؤولية الأول بعد فوزه الساحق في انتخابات عام 2005. وكان الثلث الضامن ورقة القوة التي يمسك بها عون في وجه التحالف الضمني الذي يجمع بري والحريري وجنبلاط وآخرين. وليس سراً أن حزب الله لم يمانع أن يمتلك عون حق الفيتو بواسطة هذا الثلث في مواجهة من لا يريد حزب الله مواجهتهم مباشرة.

المعركة على طريقة إدارة السلطة هي ما يحصل الآن. وكل ما جرى منذ انتخاب عون رئيساً للجمهورية، هو رفع حلف التسعينيات من سقف المواجهة. الأمر هنا لا يتعلّق بأن عون يريد نسف النظام، أو أن جبران باسيل يقود عملية إصلاحية تستهدف إعادة تركيب الدولة بطريقة مختلفة. بل المشكلة تكمن، أساساً، في كون حلف التسعينيات لم يقبل فكرة أن يدخل عون نادي السلطة شريكاً بكامل المواصفات. بهذا المعنى، ربما كان حزب الله الوحيد الذي أعاد «الوديعة» المسيحية الى عون، من التمثيل النيابي في جزين وبيروت والبقاع الشمالي، ثم دعم أحقية وصوله الى رئاسة الجمهورية باعتباره الأكثر تمثيلاً عند المسيحيين. وإذا كان حزب الله لا يشعر بقلق من عودة هذه الوديعة الى أصحابها، فإن الأمر ليس على هذا النحو مع حلف التسعينيات. جنبلاط يتصرّف بعبدا وعاليه والشوف انتزعت منه. لذلك كان شديد الصراحة عندما اعتبر عون كميل شمعون آخر. وهو كان يريد بقاء الأمور على حالها. وقد نجحت خطّته في منع عودة شعبية مسيحية كبيرة الى مناطق سيطرته، وكان مرتاحاً الى القيادات المسيحية التي ارتضت العمل تحت عباءته منذ تسعينيات القرن الماضي. بالنسبة إلى جنبلاط، المسيحيون يجب أن يكونوا مثل نعمة طعمة لا أكثر. أما الحريري، الذي يتصرّف على أنه رئيس تيار وطني متنوّع، فيتذاكى على بقية الناس، مصدّقاً كذبة والده بأنه قائد تيار عابر للطوائف والمناطق. لذلك، يتصرّف على أن المقاعد المسيحية التي تقع ضمن «ولايته» (ذات الغالبية السنية) هي ملكه، وأن على المسيحيين فيها أن يختاروا من بين الذين يرشّحهم هو لهم. ومشكلته مع عون أساساً تكمن في كون الأخير جاء ليقول له: أنا ألعب مثلك ومثل بقية الزعامات الطائفية، وهذه المقاعد تخصّني ولا تخصّك! لكن مشكلة الحريري أكبر من مشكلة جنبلاط، كونها تنتقل الى القطاعات الفعّالة في الحكومة والمصارف وعالم المال ورجال الأعمال. والحريري هنا مصدوم من كون المرجعيات الدينية التي استوعبها والده، أو حيّدها هو بالتعاون مع السعودية والفرنسيين والأميركيين (من بكركي الى الفرع اللبناني من الكنيسة الأرثوذكسية بقيادة إلياس عودة) لا تساعده على رفع الحُرم في وجه عون، علماً بأن القيادات التاريخية في الكنيستين المارونية والأرثوذكسية لم تقف يوماً إلى جانب عون.

على أن الطرف الأقوى في هذا الحلف بقي معانداً هو أيضاً لفكرة أن يكون عون شريكاً كامل المواصفات. فكرة أن تكون لبري وصاية مباشرة على مقاعد نيابية مسيحية في الزهراني وجزين ومرجعيون والبقاع الغربي وبيروت، قائمة على أساس أن موقعه في رئاسة المجلس النيابي من جهة، ونفوذه الكبير في مؤسسات الدولة التنفيذية من جهة أخرى، يمنحانه الحق في أن يكون شريكاً في اختيار هؤلاء. ربما كان هذا الأمر صحيحاً لو أن برّي يقبل أن يكون حزب الله شريكاً بالتساوي الحقيقي معه في الحصة الشيعية، أو أن يقبل منافسة لا شراكة عون في الحصة الشيعية نفسها. وبري، أجاد مرات كثيرة في مقايضة الحريري الأب والابن في مبادلة مقاعد شيعية بحصص أخرى على مستوى النفوذ داخل الدولة.

بهذا المعنى، يمكن فهم الموقف الجذري لحلف التسعينيات اليوم. هم لا يخشون انقلاباً على النظام يقوده ميشال عون، بل يرفضون أن يكون شريكاً مستقلاً في إدارة الدولة. وإذا كان عون يرى ضرورة مراجعة كيفية إدارة الدولة خلال 15 عاماً، فإن الحلف المتجذّر يعتبره شريكاً في حكم 15 عاماً أخرى. لكن الحقيقة أن هذا الحلف، الذي انضمّ إليه مباشرةً أو بنحو غير مباشرة خصوم عون من المسيحيين على وجه التحديد، لا يريد لهذه الشراكة أن تكون. وهذا ما يجعلهم يدافعون عن فكرة الحريري حول طريقة تأليف الحكومة. وهم لا يتّكلون فقط على قدراتهم من أجل خوض المواجهة، بل يستندون أساساً الى كون حزب الله القوة الفاصلة في أي معركة جدية، لا يزال ممتنعاً عن خوض المعركة طرفاً إلى جانب هذا أو ذاك!

غداً: بدائل فرديّة على شكل جماعات

في الواجهة

# عون - حزب الله ومعادلة المقايضة: تتركونني أترككم

تفاوتت تفسيرات المواقف الأخيرة للنائب جبران باسيل، مترجّحة بين التنديد والتبرير والصمت والتشفي. بيد أنها دلّت أكثر من ذي قبل على أزمة فعلية في تحالف الرئيس ميشال عون وحزب الله منذ 6 شباط 2006

(هيثم الموسوي)

**نقولا ناصيف**

ليست المرة الاولى تُطرح ماخذ متبادلة بين فريقي «تفاهم مار مخايل» وتحملهما - او احدهما على الاقل - على التحدث عن الحاجة الى مراجعة تحالفهما في ضوء تقويم المرحلتين السابقة بما رافقها، والحالية بما ينتظرها. كلاهما قالا مراراً ان تحالفهما اقوى من ثغره والشكوك التي باتت تحيط به. يعترفان ايضاً بأن وقائع الحاضر تجاوزت حاجات الماضي التي تطلبها واحدهما من الآخر. الا ان كلام رئيس كتلة لبنان القوي النائب جبران باسيل، الاحد الفائت، اظهر الى السطح للمرة الاولى أزمة ثقة جدية ما بينهما. في النبرة كما في المخاطبة والمحتوى والاشارات المخفية. ما كانا يتبادلانه في السرّ وعلى نحو غير مباشر، وفي جولات التفاوض، خرج الى العلن، سواء كان المقصود المُخاطِب أم المُخاطَب.

بالتأكيد لا توحي ازمة الثقة هذه بانجرارهما الى تقويض «تفاهم مار مخايل»، والتنصل منه. غير انهما باتا الآن في حاجة اكثر الى تكييفه مع مرحلة جديدة، تختلف تماماً عما كان يدور بين عامي 2005 و2006: اعداء الماضي اصبحوا حلفاء اليوم، وحلفاء الحلفاء حينذاك صاروا خصوماً اقرب الى اعداء.

لعل الاهم ليس ما قيل الاحد فحسب، بل ما يُفترض ان يعني كل ما قيل، وهو ان صاحب المواقف تلك كان رئيس الجمهورية ميشال عون، وإن بلسان صهره رئيس الكتلة الأكبر في مجلس النواب. ما تحدّث عنه باسيل هو اللغة نفسها التي كان عون يطرقها قبل عام 2005 وبعده حتى عام 2008، كلما تناول موقع المسيحيين في السلطة والحكم. اضحت الآن مع باسيل تحمل عنوان «الحقوق المسيحية». لذا يصبح من الطبيعي الافتراض ان الكثير مما خاطب به باسيل الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، هو ما زامَ رئيس الجمهورية ان يقوله لحليفه.

ما بات في ماضي تحالف طرفي «التفاهم»، ان كليهما اتمّا تسديد ديون بعضهما بعضاً. وقف عون إلى جانب حزب الله في حرب تموز 2006، فردّ الحزب الجميل له بأن اضحى التيار الوطني الحر بدءاً من عام 2008 في صلب معادلة السلطة والحكم. لم يتردد ايضاً في الجهر بتعطيله انتخاب رئيس للجمهورية ما بين عامي 2014 و2016 ما لم يكن المرشح الفائز هو عون بالذات. ما بين هاتين المرحلتين، بلغ التيار اوجاً سياسياً غير مسبوق في انتخابات 2009، وصولاً الى انتخابات 2018، وفي الحكومات الاربع التي سبقت انتخاب عون رئيساً للجمهورية.

قد لا يكون صائباً القول ان حزب الله وحده اوصل عون الى رئاسة الجمهورية. الصائب انه جعله المرشح الذي لا تجرى انتخابات رئاسية من دونه، ولا يكتمل نصابها من غير ان يصبح هو الرئيس. لذا عطّل جلسات الانتخاب الـ45 المتتالية، وابقى - كلها رئيساً للحكومة، فيما حزب الله يمثّل مرجعية استقرار الداخل دونما الخوض في اي من اسباب الخلاف معه، بما في ذلك سلاحه ودوره في النزاعات الاقليمية.

على نحو كهذا، اضحى لحزب الله حليفان موثوق بهما وضروريان لاستمرار الاستقرار، هما عون والحريري. لأنهما حليفاه، لم يكن في حاجة الى المفاضلة في ما بينهما. صحّ ذلك في ظل التسوية الرئاسية المعروفة، قبل ان يفترق رجلاها ويتبادلا بغضاً شخصياً غير مسبوق. ما تحدّث عنه باسيل الاحد - رغم قوله انه آخر كلام فيها - يبدأ بمشكلة الحكومة المتعذّر تاليفها، ولا يقتصر عليها. ثم لا تلبث هذه ان تضع تحالفهما على المحك اذ

> **كلام باسيل الأحد يُخرج رئيس الجمهورية عن صمته**

تعود بهما الى البدايات: لم ينشأ «تفاهم مار مخايل» بسبب فائض القوة السياسية والشعبية لدى حزب الله، ولا بسبب امتلاكه السلاح، ولا ما ستبيّنه السنوات التالية بعد عام 2012 عندما تدخّل في الحروب الاقليمية في سوريا والعراق واليمن، بل رضى الى مساعدة التيار - في مقابل الغطاء المسيحي الذي يوفره لسلاح حزب الله كان الاخير يحتاج اليه - من اجل الدخول في السلطة. توخى «التفاهم» طيّ صفحة التحالف الرباعي عام 2005 مذ مُنع عون وتياره - الفائز بكتلة نيابية كبيرة حينذاك - من المشاركة في اولى حكومات انقسام البلاد ما بين قوى 8 و14 آذار. ذلك ما تحقق بالفعل منذ ما بعد اتفاق الدوحة عام 2008 في استحقاقات الانتخابات النيابية، ثم الحكومات المتعاقبة. وهو فحوى ما دلّ عليه باسيل بتلميحه الى استمرار معادلة المقايضة: تغطية مسيحية في مقابل توازن مسيحي. بعبارة ابسط ليس فيها تهويل ولا تخويف ولا ابتزاز: تتركونني، اتركم.

ما لا يخفى عليه ايضاً - وهو يؤكد معادلة المقايضة - معطيان اثنان على الاقل صارا عقبة فعلية في طريق استمرار «التفاهم» في صيغته القديمة، بعدما انقلبت الادوار والمواقع رأساً على عقب:

- معرفته الوثيقة بالاولويات الثلاث المتتالية لحزب الله لا يتساهل حيالها: وحدة البيت الشيعي بينه وحركة امل، الاستقرار السنّي - الشيعي، وقوفه الى جانب رئيس الجمهورية. للاولويات الثلاث هذه اهمية متساوية، الا ان ترتيبها، على نحو ما هي عليه الآن، يخضع لتدرّج اخطارها. لم يعد يشعر التيار الوطني الحر، ولا حتماً عون وباسيل، بأن تحالفهما مع الحزب كما في لحظة ابرامه لا يزال يتقدّم الكثير من الاولويات. مكمن هذا الهاجس ان حزب الله انتقل من التحالفات العمودية العميقة الى التحالفات الافقية المسطحة.

- ليس خافياً تمسك حزب الله بالحريري الذي بات، في حال الوهن التي اضحى عليها، افضل الفرص الاستثنائية التي لا يسع الحزب اهدارها. لن يمنحه الحظ يوماً ما هو عليه في علاقته الآن بالرئيس المكلف، وقد لا يتوافر مع اي رئيس مكلف آخر: ان يكون على قطيعة نموذجية مع السعودية وممنوعاً من زيارتها، ويبدّد تدريجاً كل الثقل الاقليمي والدولي الذي اورثه اياه والده الراحل، ويكون مع ذلك الاول في طائفته يقنعه بمهادنة الحزب بذريعة المحافظة على الاستقرار السنّي - الشيعي في الشارع، ويُحجم عن الخوض في المشكلة الأم التي اشاعها قبل سنوات في تياره وشعبيته وهي سلاح الحزب ودوره في النزاعات الاقليمية وفي اغتيال والده، ويتحول حزب الله من خلال الرئيس نبيه برّي ملاذاً آمناً للرئيس المكلف كي يترأس الحكومة بلا منافس، ويعوّض خسارته حلفاءه السابقين بالثنائي الشيعي المتشبث بتكليفه وبرفض السماح له بالاعتذار عن عدم تأليف الحكومة.

قلمّا ستسنح للحزب فرصة كهذه يوماً، تجعل الجميع يحتكم اليه ويحتمون به. في احسن الاحوال على نحو ما اضحى عليه العدوّان الجديدان الحريري وباسيل.

مقالة

## البابا لبطاركة المشرق: ماذا تريدون من لبنان وماذا تفعلون له؟

**هيام القصيفي**

خرج كاثوليكوس الأرمن الأرثوذكس آرام الأول كيشيشيان من رحم المعاناة التي عاشها الشعب الأرمني بسبب المجازر التركية. هو ابن جيل يعرف حجم المأساة السياسية والأمنية والاجتماعية ومعاناة الفقر والجوع، التي عاشتها العائلات الأرمنية التي وجدت في لبنان ملجأ لها من الاضطهاد. ولأن لبنان استقبل الأرمن المشردين الهاربين من المجازر، بادل هؤلاء لبنان بانتمائهم إليه، رغم حفاظهم على خصوصيتهم، واحترموه وأحبّوه. لهذا البلد، الذي يعيش آرام الأول مأساته المستمرة منذ سنوات، ويعرف تماماً كيف يعيش أبناؤه من انهيار على كل المستويات، حاول رد الجميل، عبر مبادرته واستخدام صداقته بالبابا وعلاقاته في الفاتيكان، لعقد مؤتمر لبطاركة لبنان في الأول من تموز المقبل. يقدّر البابا فرنسيس البطريرك آرام الأول، لتقواه والتزامه الديني، وأفكاره وعمله وثقافته. باختصار، يحتفظ له بمكانة نابعة من شخصيته العميقة والمتزنة والورعة. ولأن البداية جاءت من لدن بطريرك بهذه المواصفات، لم يكن ليبادر لو لم ير حجم الانهيار المصيري وضآلة حجم العمل لوقفه، لا يمكن توقع مؤتمر «ترويجي» لأفكار سياسية بدائية وبشعارات فارغة من المضمون. فماذا يريد البابا فرنسيس من المؤتمر؟

بحسب المعلومات، فإن البابا لا يريد أن يسمع من البطاركة مطالبهم السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. يعرف الحبر الأعظم كل ما يدور في لبنان، وتحفظ دوائر الفاتيكان غيباً الاختلافات والنقاشات السياسية وما يدور في المؤسسات الرسمية والدينية، وكل التفاصيل المتعلقة باليوميات السياسية والمالية والاقتصادية. لذا لا يريد أن يسمع مطالبات بالتدخل أو المساعدة أو الاستعانة به (ولا حتى الرهان عليه للتأثير على إدارة الرئيس جو بايدن الكاثوليكي) على عقد مؤتمرات أو حوارات دولية أو طرح أي اقتراحات من هذا القبيل. فالفاتيكان في هذا المؤتمر لا يريد سوى رفع مستوى النقاش، لأن ما يصبو إليه البابا فعلياً من خلال دعوته القادة الروحيين، هو أن يسمع منهم جميعاً رؤيتهم للبنان تحت عنوان له بُعد آخر: «ماذا يريد المسيحيون من لبنان، وماذا تريدون له، وماذا تفعلون له؟». تكمن بساطة هذه الفكرة، في أنها عميقة بمدلولاتها وتأثيراتها المستقبلية، لأنها بمثابة هزة ضمير المسؤولين الروحيين، في التفكير جدياً ماذا يقدمون لوطنهم. فالمسيحيون الذين كانت لديهم رؤية للبنان في ماضيه وحاضره، وكان ولا يزال لهم دور أساسي فيه، يفترض أن يكون لديهم رؤية مستقبلية عن الوطن الذي يريدونه، بعيداً عن أي أفكار سياسية أو دستورية ونقاشات تفصيلية داخلية. والفاتيكان لا يدخل في زواريب السياسة الداخلية، لأن الأهم بالنسبة إليه هو صورة لبنان ومستقبله، وأيّ صورة يريدها المسيحيون له. لذلك شاء الاستماع الى وجهات النظر كلها، مع الإشارة الى أن الحاضرين من الطوائف المسيحية، لم يكونوا حاضرين في لقاء الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع القيادات السياسية في قصر الصنوبر، ولم يتم التعبير عن رأيهم. أما في الفاتيكان، فلهذه الطوائف المسيحية على اختلافها كاثوليكية وأرثوذكسية، ومنها الأقليات، الفرصة المناسبة للمبادرة في التعبير عن رأيها في أي لبنان تريده طوائفها بعيداً عن أي حصرية سياسية أو دينية. وهنا يكمن التحدي أمام بطاركة ستسنح لهم الفرصة ليقولوا رأيهم من دون موارية فيكونوا على قدر تطلّعات كنائسهم. وإلا سيكونون قد فوّتوا فرصة استثنائية من خلال مؤتمر كنسي جامع بهذا الحجم والرهان البابوي عليه.

العنوان الثاني بمثابة «هز العصا» للطوائف المسيحية، لأن أمام الفاتيكان بُعدين أساسيين في الترجمة العملية لدور المسيحيين في الأزمة التي يعيشها لبنان، وهما القطاع الصحي والقطاع التعليمي، اللذان يُعدّان «وجه لبنان الحضاري». وللطوائف المسيحية حضور قوي وفاعل يمثّل الأكثرية في هذين القطاعين، لا بل إن هيمنة المسيحيين عليهما واضحة منذ سنوات طويلة. لكن هذين القطاعين يشهدان انهياراً متزايداً في الأشهر الاخيرة. ورغم أن أسباب الانهيار مردها الواقع المالي المتدهور، إلا أن البابا يريد أن يعرف ماذا فعلت المؤسسات الدينية حتى الآن، وما هي خطتها لإبقاء المؤسسات التربوية من مدرسية وجامعية ومن مستشفيات ومؤسسات رعاية وقادرة على تأمين العلم والاستشفاء للناس، ولا سيما أن المؤسسات الكنسية قادرة وفاعلة ولديها علاقات على أكثر من مستوى مالي واقتصادي واجتماعي، وهي بنَت هذين القطاعين منذ عشرات السنين، ولا يجوز ألّا يكون لديها خطة موازية لمنع الانهيار الذي حصل في أقل من سنة. وهذا المحور يمثّل فعلياً أهمية كبرى، في ضرورة الحفاظ على المؤسسات التربوية والصحية وحق الناس في الحصول على تعليم راقٍ وطبابة لائقة. والكنائس مدعوّة بمؤسساتها الكنسية والرهبانية، وقبل أن تطلب مساعدات، إلى تحمّل مسؤولياتها، وتقديم كشف حساب: ماذا تفعل لإنقاذ هذين القطاعين؟



تقرير

# التدقيق الجنائي: مطالبة «ألفاريز» بقيمة العقد سلفاً تؤخر الاتفاق

**إيلي الفرزلي**

مرّت نصف المهلة التي ينص عليها قانون تعليق أحكام السرية المصرفية في ما يتعلق بالتدقيق الجنائي، من دون أن يبدأ التدقيق. مفاوضات لا تنتهي تجري على خطوط متعددة، تشمل وزارة المالية وشركة «ألفاريز ومارسال» ومصرف لبنان، بمتابعة لصيقة من رئاسة الجمهورية. المماطلة فصل أساسي من هذه المفاوضات، لكنها صارت معتادة لكل من يعمل على الملف، ثمة جهات ترفض التدقيق من أساسه، ولا تيأس من وضع الألغام في طريقه. مصرف لبنان في طليعتها، هو الذي رفض تسليم المعلومات المطلوبة بحجج مختلفة، لكن ذلك لا يعفي معظم من أقرّوا القانون في مجلس النواب من السعي للالتفاف عليه.

مع ذلك، فإن هذه العقبات نُحّيت جانباً حالياً، وصار التركيز على السعي إلى إعادة إحياء العقد الموقّع معها. وزير المالية، غازي وزني، يرفض تحمّل المسؤولية عن أي قرار يتعلق بالتدقيق، وهو لذلك يطلب تكراراً موافقة رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية على كل خطوة. وبعدما حصل على موافقة استثنائية لتفويضه التفاوض مع شركة التدقيق على التعديلات المقترحة من قبلها، ونتيجةً لهذا التفاوض، أصرّت الشركة على الخطوات التالية:

- أن تدفع الدولة اللبنانية 150 ألف دولار أميركي بدل إنهاء العقد السابق الموقّع في 31 آب 2020.

- أن تدفع الدولة 100 ألف دولار تحتفظ بها الشركة لضمان تنفيذ العقد.

- تدفع الدولة كامل قيمة العقد، أي 2 مليون و740 ألف دولار بدل اتعاب ومصاريف عند توقيع العقد بما فيها المئة ألف دولار.

- تأكيد مصرف لبنان جاهزية المعلومات المطلوبة منه من قبل الشركة بموجب قائمة المعلومات (IRL) وبالشكل المتفق عليه.

- أن تقدم الشركة تقريرها الأولي في غضون 12 أسبوعاً من تاريخ بداية تقديم الخدمات.

لكن وزير المالية لم يبتّ هذه المطالب، لأن العقد سبق أن أحيل على هيئة التشريع والاستشارات، فقد طلب منه إعادة تحويل العقد الجديد إليها، لأخذ رأيها، علماً بأن مصادر مطّلعة كانت أشارت إلى أن وزير المالية سيطلب موافقة استثنائية جديدة على العقد، لما يتضمنه من التزام مالي ليس بصدد تحمّل مسؤوليته منفرداً، علماً بأنه كان أشار في كتابه الموجه إلى الهيئة، في 9 حزيران الجاري، والذي يطلب فيه رأيها في التعديلات تمهيداً لإبرام العقد، أن رئاسة الجمهورية وافقت على هذه التعديلات، فيما طلبت رئاسة مجلس الوزراء إرسال الملف إلى الهيئة لإبداء رأيها.

بعد يوم واحد من تلقيها الكتاب، أنجزت رئيسة الهيئة القاضية جويل فواز الاستشارة، وحوّلتها إلى وزارة المالية في 14 حزيران، مركّزة على عدم جواز دفع قيمة العقد مسبقاً. فقد استغربت الهيئة كيف تلجأ شركة، مطلق أي شركة، إلى أن وزير المالية سيطلب موافقة استثنائية جديدة على العقد، لما يتضمنه من التزام مالي ليس بصدد تحمّل مسؤوليته منفرداً، علماً بأنه كان لا توافق على هذا التعديل، مقترحة أن يصار إلى دفع نسبة من الأتعاب عند اتخاذ قرار بدء العمل (بعد تسليم مصرف لبنان كل المعلومات) لا تتجاوز باحسن الأحوال نسبة 40 في المئة التي كان متفقاً عليها في العقد الأساسي، ولا سيما أن الشركة تكون قد حصلت مسبقاً، وقبل أن تبدأ بمراجعة المستندات والمعلومات المسلّمة إليها من مصرف لبنان، على 100 ألف دولار، يحق لها الاحتفاظ بها في حال إنهائها الاتفاق إذا لم تتمكن من اتخاذ قرار بدء العمل، لعلّة تسليمها المعلومات المطلوبة بشكل غير ملائم.

> **هيئة الاستشارات ترفض دفع قيمة عقد التدقيق سلفاً**

الهيئة كانت توقفت عند عدم الوضوح في طبيعة العقد. هل هو عقد جديد أم تعديلات على العقد القديم؟ فالوزارة تقول حينما إنها تتعامل مع تعديل على العقد القديم، وتارة تقول إنها تفاوض على عقد جديد. لذلك أكدت الهيئة أنها لتتمكن من إبداء الرأي فيه بشكل نهائي يجب توقيع عقد جديد متكامل يصار إلى تضمينه التعديلات المراد إدخالها، مذكرة بأن العقد السابق لم يعرض عليها بشكله النهائي، إذ تضمن تعديلات لم تكن موجودة في المسودة التي اطلعت عليها.

أما بشأن دفع الـ150 ألف دولار التي تطالب الشركة بها نتيجة إنهاء عقدها الموقع في 31 آب 2020، فأوضحت الهيئة أنها غير قادرة على إبداء الرأي بشأنها، أولاً لأنها لم تطلع على كتاب الإنهاء المرسل من قبل الشركة، وثانياً لأنها ليست في موقع يخوّلها التحقق مما إذا كانت فعلاً المستندات التي جرى تسليمها إلى الشركة تكفي أو لا تكفي للبدء بمهمتها. وعليه، فهي اعتبرت أنه إذا رأت وزارة المالية أن ما تدلي به الشركة هو في موقعه الصحيح وأن المستندات التي سُلّمت إليها لا تكفي فعلاً لقيامها بعملها، فإنه لا حاجة إلى منازعة الشركة بالنسبة إلى هذا المبلغ.

ما الذي سيحدث بعد هذه الاستشارة؟ تذكّر شخصية مطّلعة بأن رأي الهيئة غير ملزم للإدارة، مشيرة إلى أن ما أدلت به هو البديهي، إذ لا يُعقل أن يُسدّد أحد الثمن الكامل لخدمة لم تنجز. مع ذلك، يقول المصدر إن هذا المبدأ لا يعني أن القيام بعكسه هو مخالف للقانون، فالدولة يحق لها أن تدفع بالطريقة التي تراها مناسبة. ويوضح أن هذا الطلب ناتج عن وصول لبنان إلى مرحلة الأتقة بالنسبة إلى الشركات والمنظمات الدولية، وهو ما يجعل الشركة تطالب بالمبلغ كاملاً. ولذلك، المطلوب أن يعاد التفاوض مع الشركة مجدداً بشأن طريقة الدفع، بما يضمن لها الحصول على أموالها. ولذلك، علمت «الأخبار» أن وزارة المالية ستعقد عند الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر اليوم اجتماعاً مع «ألفاريز» عبر الهاتف، للبحث مجدداً في طريقة الدفع، علماً بأن رئاسة الجمهورية، على ما يؤكد وزير المالية، لم تعارض الأمر في المبدأ.

رئاسة الجمهورية وافقت على التعديلات المقترحة على العقد (هيثم الموسوي)

**قضية**

في ظلّ توقف صحة اللبنانيين على قرارات حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، يصبح من الواجب التساؤل عن دور المعنيين في ملف الدواء للبحث عن مخرج يُعفي من الوقوف على باب «المركزي»، خصوصاً أن انتهاء الدعم لا يعني أن لا خيارات أخرى يمكن الأخذ بها

# الدواء ما بعد انتهاء الدعم: «إيه في حلول»!

**رأجانا حمية**

يُجمع المعنيون بملف الدواء على أن لا دواء في السوق بعد شهر من اليوم. وليست هذه خلاصة مبالغاً فيها، إذا ما أخذنا في الاعتبار انقطاع كثير من الأدوية، بينها عشرات أدوية أمراض السرطان، ومئات أدوية الأمراض المزمنة، وغيرها مما يُصنّف ضمن خانة الـotc، والتي بات معظمها خارج الخدمة أو يُباع بـ«الظرف».

صحيح أن مصادر وزارة الصحة ألمحت إلى أن ثمّة اتفاقاً مع حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، على استمرار الدعم لاستيراد كل الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد المستخدمة في المختبرات، إلا أن

> «استلشاء» الدولة في دعم الصناعة الوطنية جعل 97% من الأدوية المستهلكة في السوق مستوردة

حاكم «المركزي» ربط القرار النهائي بموافقة المجلس المركزي للمصرف، في جلسته اليوم، على استيراد الأدوية وفق سعر الصرف الرسمي، واعتماد «الية تنسيقية» تقضي بحصول المستوردين على موافقة مسبقة من مكتب وزير الصحة، تُعطى بحسب حاجة السوق، وتراعي ما هو موجود في «ستوك» الشركات المستوردة والمستودعات.

لكن، إلى الآن، «لا فول قبل أن يصير بالمكيول». وبما أن الاتفاق لا يزال حتى اللحظة وعداً، فإن مفاعيل انقطاع الأدوية بعد الشهر المقبل لا تزال أمراً واقعاً. وما يعزّز هذا الخوف هو الجدل المستمر ما بين الوزارة و«المركزي»، خصوصاً لناحية تعنّت الأخير وامتناعه عن صرف قيمة فواتير الأدوية التي وصلت إلى لبنان قبل إقرار الآلية الجديدة، والموجودة الآن في المستودعات. وهذا «ليس مشجّعاً»، على ما تقول مصادر أخرى في وزارة الصحة.

ففي ظل هذا الواقع، ومع قرب الوصول إلى نهاية «قصة الدعم»، تكثر الأسئلة: فماذا يمكن أن يحصل بعد ذلك؟ ما هي السيناريوهات أو الخيارات المتاحة التي يفترض بوزارة الصحة أن تمنع بموجبها حصول الكارثة؟

مشكلة الدواء في لبنان أنها «ليست مشكلة آنية، وإنما مماسسة»، بحسب مصادر الوزارة. وهي تبدأ من «استلشاء» الدولة في دعم الصناعة الوطنية وتركها «للشغل» للشركات الخاصة. ومن تبعات هذا الأمر أن الأمن الدوائي بات مكشوفاً، إذ أن 97% من الأدوية المستهلكة في السوق مستوردة. أما الحديث اليوم عن دعم الصناعة الوطنية فليس مسنوداً حتى الآن بأي خطة، والمتوفر فقط هو دعم المواد الأولية التي تدخل في صناعة الدواء، «وهذا غير كافٍ، خصوصاً أن الأكلاف الأخرى من تعليب وكرتون وورق ومحروقات وغيرها تفوق بقيمتها المواد المدعومة «ج». يضاف إلى ذلك أن غالبية الصناديق الضامنة لا تلحظ في مناقصاتها حصة للصناعة الوطنية باستثناء وزارة الصحة العامة التي تخصص 10% من المناقصات لها.

مع ذلك، لا يعني الأمر أن لا حلول أو بدائل. بحسب المصادر، «هناك أكثر من خيار أمام وزارة الصحة تؤمّن استمرارية الدواء على المدين القصير والطويل. البطاقة الدوائية التي أعلن حسن عن قرب إطلاقها هي أحد الخيارات الأساسية. إذ أن تطبيقها يؤدي إلى ترشيد صرف الأدوية تحت إشراف طبي من جهة ومنع الاستعمال العشوائي للأدوية من جهة أخرى، وهي يُفترض أن تكون موصولة ببرامج إلكترونية تتيح تتبّع الدواء، ما ينعكس على قيمة الفاتورة الدوائية. وتخزّن هذه البطاقة معلومات عن المريض وأدويته المزمنة، بحيث «لا يستطيع صرف أدوية تتعدى ما هو مسموح له». أما الجزء الآخر من «المهمة»، فهو التخفيف من الأكلاف، إذ أنها «ستكون بطاقة بادوية الجينيريك لا البراند».

وإلى تلك البطاقة التي ستعلن عنها الوزارة في الأيام المقبلة، تُطرح حلول تضعها مصادر الوزارة في خانة «المهمة»، منها إقرار «تسهيلات للموافقة على استيراد سريع للأصناف المفقودة من السوق، وقبول تسجيل أدوية صنفين»، إضافة إلى التخفيف من الأدوية «البراند» لمصلحة «أدوية جينيريك تحمل الفعّالية نفسها ولكن بأسعار أقل».

ويمكن أن يكبر هامش الحلول، من خلال توسيع مروحة الأدوية، بحيث يمكن أن يصبح العلاج في بعض الأحيان مرتكزاً على الفئة العلاجية، وهذا يضمن التنويع في الأدوية. «هذا يعني، مثلاً، أنه في علاج تقرّحات المعدة نذهب إلى مجموع الأدوية التي تؤدي إلى العلاج نفسه». كما قد يكون العلاج مرتكزاً على التركيبة العلمية «بما يفسح المجال أمام أكثر من اسم تجاري مع ضمان الفعّالية». أكثر من ذلك، يمكن أيضاً القيام بخطوة أخرى لا تقلّ أهمية، هي إلزام الأجانب الذين يشترون أدوية من لبنان بدفع فرق سعر الدواء في المطار».

هذه الطروحات عينة مما يمكن أن تقوم به الوزارة والمعنيون لتجنّب الوقوع، كل مرة، تحت وطأة قرارات المصرف المركزي. فهل تسلك طريقها إلى التنفيذ؟

(هيثم الموسوي)

**تقرير**

# أزمة المحروقات: المستودعات قنابل موقوتة تنتظر «تكّة ديجانتير»!

تكرار كارثة الطريق الجديدة احتمال قائم في كل لحظة (عروات بو حيدر)

**رحيل دندش**

السياسات المرتجلة في إدارة الانهيار القائم لم تترك أمام الناس، ليتدبّروا تأمين حاجاتهم الحيوية، سوى خيار واحد: التخزين، ليؤجّلوا موتهم أطول فترة ممكنة. هكذا، خزّنوا الغذاء والدواء والقهوة، وأخيراً المحروقات.

منذ أكثر من سنة، اتّجه كثيرون إلى تخزين الوقود خوفاً من وقف الدعم الذي يلوّح به مصرف لبنان مع كل «طلعة شمس». كان التركيز، بداية، على المازوت للمولدات، وأيضاً لكونه مادة يمكن تخزينها لفترات طويلة على خلاف البنزين مثلاً. إلا أن طوابير الذل على محطات الوقود في الأسابيع الماضية، سعّرت موجة تخزين كل ما يمكن الحصول عليه من محروقات. وزادت الطين بلة «البشرى» التي زفّها وزير الطاقة ريمون غجر، الأسبوع الماضي، عن تأكيد رفع الدعم من دون توفير بدائل، وعلى قاعدة أن البنزين سيكون «لمن استطاع إليه سبيلاً».

هكذا تحوّلت المخازن والمحال التجارية ومستودعات المباني السكنية، في مختلف المناطق، إلى أشبه ما تكون بقنابل موقوتة، عُلّقت حياة سكانها على «تكّة ديجانتير».

«خطر تخزين المحروقات، وخصوصاً البنزين، لا يكمن في المادة السائلة نفسها بل في أبخرتها»، وفق ما يؤكد الخبير المدرب في الدفاع المدني منصور سرور، و«تشتد الخطورة أثناء تفريغ الغالونات بسبب تراكم الغاز على الأرض كونه أثقل من الهواء»، لافتاً إلى أن «كثيراً من الخزانات الفارغة انفجرت بسبب الأبخرة الناجمة عنها. لذلك، فإن تخزين الوقود والغاز في المستودعات وفي أماكن تحت الأرض لا تصلها تهوئة يضاعف هذه الأبخرة. عندها، يؤدي أي شرر أو قوس كهربائي أو تكة ديجانتير إلى انفجار كما حدث في منطقة الطريق الجديدة» في تشرين الأول الماضي، عندما تسرّبت شرارة من محوّل الكهرباء نحو المازوت المتسرب على الأرض وأدت إلى انفجار أودى بحياة أربعة وجرح أكثر من 20.

وبما أن تخزين المحروقات «شرّ لا بد منه»، ينصح سرور بأن يتم التخزين «في غرف معزولة شرط أن تكون على مستوى الأرض من دون أن تتصل بأبنية أو ممرات (أدراج) أو أماكن أدنى من مستوى تخزينها. والشرط الآخر أن تتمتع بتهوئة كافية بعيداً عن مولّدات، أو وجود لمبات، أو أسلاك كهربائية... وأن تتوفر فيها أجهزة إنذار للحرائق والدخان»، علماً بأن محافظ بيروت القاضي مروان عبود أصدر قراراً، عقب انفجار الطريق الجديدة، بمنع تخزين المحروقات على أنواعها في المباني السكنية، ومنع تخزين البنزين في المحال التجارية، أو المستودعات ضمن المباني، تحت أي ذريعة، ومنع تخزين وقود الديزل (المازوت) بما يزيد على خمسمئة ليتر، في الخزانات المخصصة للمولّدات الكهربائية، على أن تستوفي شروط الحماية من مخاطر الحريق والانفجار.

> آليات الدفاع المدني مهدّدة بالتوقّف بسبب افتقادها المحروقات!

الأمر الأخطر أن أي انفجار أو حريق قد لا يجد، بعد الآن، من يغبث ضحاياه. إذ إن أزمة المحروقات جعلت آليات الدفاع المدني خالية من الوقود. «نحن في قلب الكارثة»، يؤكد سرور. إذ إنه «لم تُخصص للمديرية موازنة لشراء المحروقات لأن الدولة مفلسة»! يأتي ذلك على أبواب موسم الحرائق من دون أن تبالي السلطات المختصة بحصول الدفاع المدني على استثناء لإعطاء آلياته الأولوية في التزود بالمحروقات.

يبقى أن تكرار ما حصل في الطريق الجديدة احتمال قائم في ظل غياب السلطة عن إيجاد حل لمشكلة غياب المحروقات وترك الناس لمصائرهم، وإجبارهم بهذه السياسات على ارتكاب خطأ قد يودي بهم وبمن حولهم في ظل نسيج عمراني متشابك وغير منظّم.



**على الحافة**

# هيا بنا ننبش... جبال النفايات!

**حبيب معلوف**

أثبتت التطورات الأخيرة في ملف النفايات، عندما بقيت النفايات في شوارع المتن وكسروان بسبب عرقلة «نابشي» النفايات عملية الطمر في مطمر الجديدة، أن العلّة الأساسية تكمن في الإدارة السيئة في وزارة البيئة، التي استسلمت تاريخياً أمام مصالح متعهّدي الطمر أو الحرق أو الرمي العشوائي... وأن المشكلة لم تكن تقنية أبداً. فوجود هذا «الجيش» من نابشي النفايات في مكبّ برج حمود - الجديدة للحصول على مواد قابلة لإعادة التصنيع، دليل على جدوى التخفيف والفرز وإعادة الاستخدام والتصنيع، وعلى أن حصر الخيارات بين الطمر أو الحرق كان خدعة، أو خدمة للمستثمرين، أكثر من كونه حلاً للمشاكل على المدى البعيد. وهو ما يفرض، في حال قيام دولة عادلة يوماً ما، محاكمة كل مسؤول في الإدارات الرسمية المعنية على الجرائم المرتكبة بحق البيئة والصحة والمال العام والخاص.

بغضّ النظر عن العقود الجديدة لطمر النفايات في مطمر الجديدة (بعد توقف معامل الفرز والتسبيخ في الكرنتينا)، والتي يتقاضى فيها المتعهد 16 دولاراً على الطن بموجب شيكات مصرفية... كان يمكن لكلفة الطمر، من دون فرز وتسبيخ، أن تكون أقل! وهذا أيضاً باب للمحاسبة على كل المرحلة السابقة التي كان يتم فيها تقاضي أموال على عمليات شكلية من الفرز والتخمير، فيما أكثر من 90% من النفايات كانت تذهب فوراً إلى الطمر.

الأزمة الأخيرة بيّنت، أيضاً، أنه كان بالإمكان خفض حجم النفايات بأكثر من 30%، بمجرد اتخاذ إجراءات لتخفيف الاستهلاك. وهذا ما أثبتته الأزمة الاقتصادية بعدما أدّت إلى انخفاض حجم النفايات التي تذهب إلى الطمر بأكثر من الثلث، وفق مصادر مجلس الإنماء والإعمار. كما بيّنت أن مبدأ التخفيف الذي كان يفترض أن تتبناه الاستراتيجية ووزارة البيئة كأولوية كان منطقياً وضرورياً، وأن الفرز وإعادة التصنيع لا يخففان من النفايات التي تذهب إلى المطامر ويُطيلان بعمرها فحسب، بل يؤمّنان فرص عمل لكثيرين أيضاً.

إذاً، الأزمة الأخيرة ليست ناجمة عن توقف المتعهد عن الطمر بذريعة وجود مئات من جامعي المواد القابلة لإعادة التصنيع ممن يعيقون الأعمال، بل سببها عدم إيجاد حلول تتضمن الآليات المطلوبة المترجمة للمبادئ الاستراتيجية. وليس الحل في وضع نقاط أمنية ثابتة لإبعاد الجامعين، بل ربما يكون من الأجدى دمج هؤلاء في خطط المعالجة، وأن تستعين البلديات بهم لإدارة عمليات الفرز في المصدر قبل أن تذهب إلى المطمر!

أما المواد القابلة لإعادة التصنيع التي يتسابق عليها الجامعون فبرهان إضافي على أهمية مبدأ الاسترداد، أي ردّ المنتجات إلى الجهات التي تنتجها لتتحمل هي أكلاف معالجتها، ولا سيما الإلكترونية منها.

العبرة التي يفترض استخلاصها من مشهد النبش في النفايات أننا لا نزال في بداية الطريق نحو ولادة إنسان جديد، أقرب إلى الحقيقة وبعيد عن الشكليات. إنسان يهتم بنفاياته كما يهتم بطعامه. أكثر تواضعاً وأقل صخباً، يتجاوز الشكليات نحو الجوهر، ويميز بين مضمون السلع المفيدة وأغلفتها الشكلية غير الضرورية. إنسان يبحث عن اقتصاد حقيقي بدل ذاك الذي صنعته الدعايات والإعلانات. يبحث عن «الضيان» في المقتنيات بدل الجديد منها لمجرد أنها «على الموضة». وإذا حصلت ثورة حقيقية يوماً ما، مع نية جديدة للإصلاح والمحاسبة، على المحاسبين على المرحلة السابقة أن يعيدوا نبش مكبات النفايات في كل المناطق للمحاسبة على سوء الإدارة والصفقات والهدر في الموارد والمال العام وتلويث البيئات البرية والبحرية والنهرية والتسبب بموت الطبيعة وتهديد حياة الناس وصحتهم.

**تقرير**

# «أهالي الطلاب» في الخارج: BLC مصرف مشبوه

اعلنت «جمعية أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج» عن أنّها ستبدأ «برنامجاً للتحرك السلمي ضد فروع البنك اللبناني للتجارة (BLC) في كل المناطق قريباً»، بسبب «الأسلوب المستبدّ والاستفزازي الذي اقترفته إدارة هذا المصرف المشبوه بحق أهالي مدينة الهرمل».

وكانت إدارة «اللبناني للتجارة» أغلقت بداية الشهر الجاري، من دون سابق إنذار، فرعها في مدينة الهرمل بعد اعتصام سلمي نفّذته الجمعية، ما أدى إلى تقطّع السبل بنحو 3000 مودع، معظمهم من الموظفين والمتقاعدين الذين بات عليهم قطع نحو 100 كيلومتر للوصول إلى أقرب فرع للمصرف في منطقة الفرزل (زحلة).

الجمعية وصفت قرار الإقفال بأنه «غير بريء ومشبوه تجاه أهالي المنطقة»، ولفتت إلى أن إدارة المصرف «تهرّبت من تطبيق القانون الطالبي الرقم 193 ولم تدفع إلا الفتات بينما العديد من الطلاب لم يتلقوا دولاراً واحداً، ما عرّض مستقبلهم الجامعي للخطر». وحمّلت المصرف «كل المسؤوليات الجزائية المترتبة عليه أمام القضاء بما سبّب ضرراً معنوياً ومادياً لأهالي المنطقة ولأولادهم الذين يتابعون دراستهم الجامعية في الخارج».

**حق الرد**

تعليقاً على ما نشرته «الاخبار» (22 حزيران 2021) بعنوان «إيجارات المدن تطرد سكانها»، يهمنا توضيح الآتي:

1- نتكبّد كمالكين خسائر مادية كبيرة بفعل انهيار قيمة العملة الوطنية التي فقدت نحو 90% من قيمتها، وبالتالي فقدان قيمة بدلات الإيجار في أزمة شبيهة بالإيجارات القديمة.

2- نتكبّد أيضا خسائر بفعل ارتفاع الأسعار والخدمات الاساسية، وبالتالي ارتفاع كلفة الأعباء المعيشية.

3- المالكون غير قادرين على تأمين مستلزمات الأعباء المعيشية اليومية، وهم يعتاشون من بدلات الإيجار.

4- هناك أزمة مستمرة في الايجارات القديمة، في انتظار صدور قرارات عن اللجان القضائية للفصل بين المستفيدين من صندوق الدعم وغير المستفيدين، وأيضًا في ظل مماطلة مجلس النواب في إصدار قانون لتحرير الإيجارات غير السكنية وعددها 25 ألف قسم.

5- هناك عدد كبير من المستأجرين القدامى يتمسّك بالمأجور كبديل ثان، ويرفض التخلي عنه طمعا بتعويض او استغلالا لعدم صدور قرارات عن اللجان القضائية، فيستفيد من التمديد، ويحرم غيره من الاستفادة من خدمة الايجار.

6- إنّ عودة المواطن الى قريته امر جيد، ويسلط الضوء على وجوب انماء الارياف بقطاعاتها المختلفة.

7- ندعو كنقابة الى تعزيز خدمة الايجار، عبر تشجيع المالكين على التأجير، بدلا من الاستمرار في زرع الخوف في نفوسهم من التأجير، وبخاصة أن ازمة الايجارات القديمة لا تزال ترخي بظلالها.

8- نحمل الدولة مسؤولية السكن بدلا من المالكين الذين تحملوا الظلم طيلة السنوات الاربعين الماضية، حين ارغموا على دعم خدمة التأجير من جيوبهم.

**باتريك رزق الله**
**رئيس نقابة المالكين**

على الغلاف

# اتحاد الكرة... وللفشل آباء أيضاً

**للمرة الأولى منذ 16 عاماً، تتّجه أندية كرة القدم في لبنان إلى جلسة الجمعية العمومية التي تُعقد في 29 حزيران/يونيو الجاري، لانتخاب اتحاد جديد، بوجود مرشّحَين متنافسَين على الرئاسة. لا تزكية هذه المرة... حتى الآن على الأقل. المرشحان للرئاسة هما: الرئيس الحالي هاشم حيدر الساعي للتجديد لولايةٍ سادسة، ونجم اللعبة الشعبية موسى حجيج. جميع أعضاء الاتحاد قدّموا ترشيحاتهم أيضاً لعضوية اللجنة التنفيذية، مقابل ترشّح 6 أشخاص من خارج الاتحاد. الانتخابات ليست رياضة خالصة هنا، فحال اتحاد الكرة كما حال البلاد، محكومة باعتبارات سياسية ذات خلفية طائفية ونظام المصالح والمحسوبية، وهو ما أضعف الاتحاد**

علي زين الدين

ليس حُبّاً بالعودة إلى الماضي، بكل مآسيه التي أوصلت هذا البلد إلى ما هو عليه، لكن السَرد لا بُدّ منه. ثمّة أفعالٌ متراكمة، ومُتكررة، على جميع الصُعد، تخلقُ الأزمات. وفي كرة القدم اللبنانية ما يُسمّى «الماضي الجميل» و«العصر الذهبي»، ليس لفترة نجاح عاشتها اللعبة، بل مقارنة بحالها اليوم، وهي بدون شك تعيش أزمةً قد يكون خلاصها قريباً... ربما.

قبل 20 عاماً كانت الانتخابات الأخيرة للاتحاد اللبناني لكرة القدم، قبل أن تدخل عالم «التركية». أطيح اتحاد 2 أيّار 1985 برئاسة نبيل الراعي، ومعه الأمين العام رهيف علامة. اجتمعت القوى السياسية على رأسها حركة أمل والرئيس رفيق الحريري والنائب وليد جنبلاط وباقي الأفرقاء السياسيين بهدف التغيير، بعد تجريد التضامن صور من لقب الدوري. تدخّل السياسيون بشكلٍ واضح، واشتكى الاتحاد المحلّي لنظيره الدولي ليتدخّل. انتُخب مرشّح حركة أمل هاشم حيدر رئيساً حينها، وبدأت ولايته التي جُدّدت خمس مرات متتالية. ومعه أيضاً أخذ كل حزب أو جهة حصته في اللجنة التنفيذية. منذ تلك الانتخابات إلى اليوم، تتحكّم الأحزاب في اللعبة من الكواليس؛ تُعيّن هذا وتُعفي ذاك من مهامه. هي المرجعية التي تُجبر الأندية على رفع الـ«Yes» لانتخاب ممثليها، بغض النظر عن رأي الإدارات. قدرة الأحزاب جبّارة، إلى درجة أن أحداً لا يتجرّأ على المنافسة من خارج عباءتها، ومن يُفكّر في الترشّح، أو يُقدم على الخطوة، غالباً ما ينسحب قبل الانتخابات، فتبقى الأمور والوجوه على حالها. لا مهرب من تدخّل الأحزاب في الرياضة، ولا اعتراض من أهل اللعبة، فوق الطاولة على الأقل. لكنّها تسأل التغيير في الوجوه والعمل. دمٌ جديد، وممثّلون شباب. أي شخص يعمل لخدمة اللعبة فعلاً.

### أربعُ سنواتٍ تُمثّل الاتحاد

سردُ إخفاقات اللعبة ومشكلاتها منذ 20 عاماً إلى اليوم لا تكفيه الصفحات. السنوات الأربع الأخيرة تختصر الكثير. أساساً هي تكرارٌ لسنواتٍ مضت. الأحداث تتشابه ولو أن التاريخ لا يُعيد نفسه. العناوين العريضة هي ذاتها. ما يُكتب اليوم نُشر بالأمس، لكن ثمّة من لا يريد أن يقرأ، أو يقرأ و«لا يستحي» بحسب المتابعين. هي الوجوه عينُها في الاتحاد. بعض رؤساء الأندية و إداريين يقولون إنه لا مشكلة مع الأشخاص بل في عملهم؛ على أساس أن هذا «العمل» نتاج القدر، وكأن الفشل مكتوبٌ علينا ولا مسؤولين عنه.

أربع سنوات تختصر مسيرة الاتحاد على مدى 20 عاماً. في 2019 و2021 فُتح ملف التلاعب بالنتائج مرّتين. للأمانة، لم يغضّ الاتحاد النظر عمّا حدث، لكنه ارتكب فعلاً أسوأ. فضح التلاعب بنتائج دوري الدرجة الثالثة وشطب النتائج وغرّم وأوقف، وسرعان ما تراجع عن جميع قراراته. اعترف بالضغط السياسي عليه، ثم كرّر فعلته حين فضح التلاعب بنتائج الدرجة الأولى في الموسم الماضي، قبل أن يُحيل الملفّ إلى المرجعيات الأمنية المختصة، وهو بعلم، من تجربةٍ سابقة، أن هذه الملفّات تُرمى في الأدراج فور خروجها من مقرّه. أسقط الجمل عن كاهله وأكمل طريقه، كأن شيئاً لم يكن.

التخبّط في الاتحاد يظهر في كلام الأمين العام جهاد الشحف، الذي اعتبر عام 2018 وجود «شي غلط»، حين نشر الاتحاد الدولي لكرة القدم أسماء الاتحادات التي صوّتت للملف المشترك لأميركا والمكسيك وكندا لاستضافة كأس العالم 2026، وكان اسم لبنان موجوداً، بدلاً من تصويته لملف المغرب.

«ما بعرف» لمن ذهب صوت لبنان، قال نائب الرئيس ريمون سمعان حينها، في حين أشار الرئيس هاشم حيدر إلى أن قرار الاتحاد هو التصويت للمغرب، بعدما أقدم عضو اللجنة التنفيذية سيمون الدويهي على التصويت للملف المشترك. هؤلاء لا يتّفقون على قرار واحد، ويريدون قيادة اللعبة، وحين يتقدّم أحدهم لتحمّل المسؤولية، ولو مجاملةً، أو استعراضاً، يعترضون. سمعان لم يكن أوّل من يُقدّم استقالته من الاتحاد ويبقى في منصبه. فعلها سيمون الدويهي عام 2017، واعتكف عن حضور الجلسات لأشهر. لم يقم بعمله، وبقي في منصبه، بل رشّح نفسه مجدداً. ربما لا بأس بغياب عضو عن اللجنة التنفيذية، لكن هذه اللجنة علّقت اجتماعاتها لأسابيع بسبب خلافات شخصية داخلية، وتركت اللعبة لمصيرها. يومها، دعا رئيس لجنة الملاعب موسى مكّي إلى استقالةٍ جماعية، لأن الاتحاد «يحتاج إلى أشخاص يديرون اللعبة بطريقة صحيحة». وشهد شاهدٌ من أهلها، لكن أي كلام، لعضو اللجنة الذي قدّم ترشيحه مجدداً.

هذا السرد للمواقف الاتحادية، ليس كافياً للإشارة إلى واقع اللعبة، ومستوى الدوري «الأسوأ منذ 10 أو 15 سنة»، كما قال مدرب المنتخب جمال طه. ليست صدفةً أن يعود أحد نجوم اللعبة إلى هذا التاريخ. 15 سنة، أي وقت قليل من الولاية الأولى للرئيس الحالي، وبعض الوجوه الحالية. مستوى الدوري بات من بين الأسوأ في المنطقة، وهذه مسؤولية الأندية من جهة، والاتحاد من جهةٍ أخرى، الذي لم يسعَ إلى تغيير في الأنظمة الفنية، ولم يفرض على الأندية شروطاً لرفع مستواها، وحين غيّر النظام الفنّي في الموسم الماضي حتى تُلعب البطولة «بالتي هي أحسن» بعد جائحة كورونا، أسهم في تراجع مستواها الفنّي. الوضع المالي لعب دوره بعدم تعاقد الأندية مع لاعبين أجانب، لكن ذلك فضح مستوى اللاعب اللبناني، خاصة على صعيد اللياقة، التي تحتاج إلى عدد كبير من المباريات حتى تكون في جاهزيةٍ دولية، في حين أن البطولة انتهت بعد 16 جولة، وهذا ما أثّر أيضاً على مستوى منتخب لبنان الأوّل.

### المنتخب ضحيّة الاتحاد

إذا كانت بطولة الدوري واجهة الاتحاد محلياً، فالمنتخبات هي الواجهة الدولية. لا حاجة إلى التفصيل في واقع المنتخبات. تكفي الإشارة إلى أن جميع منتخبات الفئات العمرية الذكورية ما دون 23 سنة، فشلت في التأهل ولو لمرةٍ واحدة إلى أي بطولة آسيوية. الحديث ليس عن مشاركاتٍ متواضعة، بل غياب عن الحضور أساساً. أهم «الإنجازات» التي ينسبها الاتحاد إلى نفسه، هي تأهل منتخب لبنان الأوّل إلى كأس آسيا 2019. جاء ذلك بعد المشاركة الأولى في البطولة القارية عام 2000، حين استضافها لبنان، وغاب عنها في أربع نسخ متتالية، قبل أن يشارك بعد رفع عدد المنتخبات من 16 إلى 24 منتخباً. حتّى تلك المشاركة، جاءت عقب الإخفاق في التأهل من التصفيات المزدوجة والاتجاه للعب تصفياتٍ خاصة بالبطولة، مع منتخبات الصفوف الثالثة والرابعة والخامسة في القارة.

### ...واللعبة ضحيّة الأحزاب

يعتقد الجمهور أن الأحزاب لا تعنيها كرة القدم، ولا الرياضة عموماً. يستنبط فرضيّته من أن اللعبة التي تتحكّم الأحزاب في مفاصلها، مُهملة، وأن أحداً لا يستمع إليهم، لا على المدرجات ولا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. الإهمال واقع، لكن الأحزاب تعلم، وتُخطط، وتُنفّذ، وإلّا لما شاركت من الأساس. وما اللعبة الصغيرة إلا نموذج عن لعبةٍ أكبر أوصلت البلد إلى واقعه. هذه الأحزاب، التي كانت تعلم أن لبنان في طريقه إلى الجحيم الذي يعيشه، خطّطت، وهندست، ونفّذت. وكرة القدم، هي نتاج السلطة السياسية. بُنيَت على باطل توزيع مقاعد اللجنة التنفيذية ومقعد الرئيس في الاتحاد على الأحزاب (وربما لا بأس بذلك، لو كانت هذه الأحزاب فاعلة) لكنّها فاشلة في الإدارة، والدليل ما وصلنا إليه على جميع المستويات. داخل دائرتها أسماءٌ لا تكاد تتغيّر، كأن حركة أمل وتيار المستقبل والحزب الاشتراكي وحزب الله والطاشناق والمردة وغيرها... لا تمتلك المؤهلين الرياضيين والإداريين والتسويقيين والإعلاميين لقيادة الاتحادات الرياضية. هي تُعيّن رؤساء الأندية وبعض الإداريين أيضاً. لديها مصالحها الخاصة في التوزيع الطائفي. تُرضي رجالها بمناصب قد تكون شرفيّة، وربما هامشيّة. ثمّة من يُحب الظهور أمام الإعلام والجمهور، ولو كان الأخير لا يشجّعهم. الأحزاب اللبنانية على دراية بمدى فشل ممثّليها، لكن هذه هويّتها.

> **طالب أعضاء اتحاد حاليون باستقالة الاتحاد بسبب فشله في الإدارة ثم عادوا وترشحوا للانتخابات المقبلة**
>
> **الأحزاب السياسية تتدخل في الرياضة ولا اعتراض من أهل اللعبة، فوق الطاولة على الأقل**

لم يحقق المنتخب اللبناني نتائج مهمة تُذكر خلال سنوات (طلال سلمان)

(أ ف ب)

## الاتحاد يفشل في تنفيذ جدول عمله

عقب تجديد الثقة بالاتحاد للولاية الأخيرة «الحالية»، وضعت اللجنة التنفيذية جدول عمل من خمسة عناوين للمرحلة المقبلة؛ أوّلها تطبيق الأنظمة بحزمٍ على الجميع. «عنوانٌ رنّان»، وعلى الرغم من سطحيته، فشل الاتحاد في تحقيقه، بعدما أفلت المتلاعبون بالنتائج في الدرجتين الثالثة والأولى من العقاب. ثاني العناوين كان العمل على إيجاد مصادر للتمويل لدعم المنتخبات الوطنية بكل فئاتها، وهنا، تكفي الإشارة إلى وجود راعٍ واحدٍ للمنتخبات اللبنانية، هو شركة «كابيلي سبور» للألبسة والمعدّات الرياضية، وهذه الأخيرة، لا تكاد تُغيّر أطقم اللاعبين في المشاركات الخارجية، بل البست لاعبي المنتخب الأولمبي أطقم زملائهم في المنتخب الأوّل، خلال مباريات وديّة. الاتحاد وضع أيضاً عنوان تطبيق نظام تراخيص الأندية. وهذه الأندية اللبنانية، من دون استثناء، لا تزال غير قادرة على الحصول على تراخيص للمشاركة في دوري أبطال آسيا، على الرغم من أن لبنان نصف مقعد. رابع العناوين كان تعزيز وضع الحكم اللبناني بدورات صقل. جاء ذلك بعد انتقادات كبيرة لأداء الحكّام اللبنانيين، وصولاً إلى كلام عضو الاتحاد سيمون الدويهي عام 2017، حين قال «بتنا (الاتحاد) عاجزين عن مواجهة الرأي العام وإقناعه بأن الأخطاء (التحكيمية) إنسانية». وحتّى اليوم، لا يزال الحكم اللبناني يواجه انتقاداتٍ من الأندية والجماهير، على الرغم من وجود إمكانياتٍ فردية.

إذا كان الاتحاد غير قادرٍ على تنفيذ هذه العناوين خلال أربع سنوات، ما هو المنتظر منه بعد؟

### الوجوه القديمة ذاتها!

يترشّح رئيس الاتحاد الحالي هاشم حيدر للرئاسة لولايةٍ سادسة، وهو المدير العام لمجلس الجنوب. وفي المقابل ترشّح موسى حجيج للرئاسة، وهو لاعب وقائد منتخب لبنان والنجمة سابقاً، ومدرب لعددٍ من الأندية الكرويّة.

جميع أعضاء الاتحاد ترشّحوا لولايةٍ جديدة، على لائحة الرئيس هاشم حيدر. وحده أحمد قمر الدين انسحب، عقب تسمية رئيس الحكومة المكلّف، سعد الحريري، ناصر عدرا وأسعد سبليني لمنصب العضويّة.

من هم الأعضاء؟

محمود الربعة: عضو منذ عام 1985. رئيس لجنة الحكّام في اللجنة التنفيذية حالياً. قدّم استقالته عام 2016 وانتخب مُجدداً. صاحب شركة صيرفة. ممثّل تيار المستقبل.

ريمون سمعان: نائب الرئيس، ورئيس لجنة المنتخبات سابقاً. انتخب عام 2009. حالياً هو رئيس بلديّة فرن الشباك. قدّم استقالته عام 2018 ورُفضت. (يحظى إما بموافقة أو عدم ممانعة غالبية الأحزاب المسيحية).

مازن قبيسي: عضو منذ عام 2009. رئيس وحدة الأنشطة الرياضية والكشفية في وزارة التربية، ورئيس الدائرة الرياضة في حركة أمل.

موسى مكي: عضو منذ عام 2001، وشغل منصب أمين الصندوق في الولاية الأولى. رئيس لجنة الملاعب حالياً. دعا إلى استقالة جماعية عام 2019. ممثّل عن حزب الله.

سمعان الدويهي: عضو ورئيس لجنة كرة الصالات في خمس ولايات. قاطع جلسات الاتحاد عام 2019 ودعا إلى استقالةٍ جماعية. صاحب حلويات الدويهي. ممثّل السلام زغرتا (تيار المردة).

جورج سولاج: انتخب عام 2001، وأعيد انتخابه عام 2017. رئيس تحرير جريدة الجمهورية ونائب لنقيب الصحافة. ممثّل عن الياس المُر.

عصام الصايغ: عضو منذ عام 2013. مفوّض الإعداد والتوجيه في الحزب الاشتراكي. رجل أعمال. ممثّل عن الحزب الاشتراكي.

وائل شهّيب: عضو منذ عام 2012. ملا المقعد الشاغر بعد استقالة الأمين العام رهيف علامة. ترأّس لجنة المسابقات ولجنة التسويق. نجل النائب اكرم شهيب وممثّل عن الحزب الاشتراكي.

وإهرام برسوميان: عضو منذ عام 2017. رئيس لجنة الكرة الشاطئية. ممثّل عن حزب الطاشناق.

### مرشّحون من خارج الاتحاد:

ناصر عدره: مدير المستشفى الحكومي في طرابلس ومنسّق تيار المستقبل في المدينة. ممثّل عن تيار المستقبل.

أسعد سبليني: مدير قسم الأشعة في مستشفى المقاصد ورئيس قطاع الرياضة عن منطقة بيروت في تيار المستقبل، وأمين سر نادي النجمة. ممثّل عن تيار المستقبل.

عبد الله النابلسي: موظّف في عدد من الشركات التي تملك حقوق نقل البطولات في الاتحاد الآسيوي لكرة القدم.

رائد الصديق: رئيس أكاديمية «أرفانسد سوكر أكاديمي».

إميل رستم: مدرب ولاعب سابق، ومستشار لرئيس نادي الحكمة.

نظرت كريكور سوكونيان: مرشّح من قبل رئيس نادي الأنصار نبيل بدر.

## الأندية وعائدات النقل التلفزيوني

قبل أربعة مواسم، اتفق الاتحاد اللبناني لكرة القدم مع تلفزيون المر «MTV» على حصول الأخير على حقوق نقل البطولات المحلية. الاتفاق كان على 600 ألف دولار موسمياً، جزء من هذه الأموال دُفع إلى الاتحاد، ومنها وُزّعت على الأندية (تحصل الأندية على مبالغ مالية من حقوق نقل مبارياتها تلفزيونياً، بحسب مراكزها في ترتيب الدوري)، وجزء آخر لم يُدفع حتّى عام 2020، بعد الأزمة الاقتصادية. حاولت القناة الناقلة أن تدفع المترتّب عليها بسعر الصرف الرسمي (1507 ليرة)، لكن الاتحاد رفض، ووافق لاحقاً على دفع الأموال بسعر صرف الدولار في المصارف (3900 ليرة). وفي موسم 2019-2020، بثّت القناة الناقلة بعض المباريات في الأسابيع الثلاثة الأولى التي لُعبت من بطولة الدوري، إلى جانب مباراة كأس السوبر ومباريات في كأس النخبة، قبل أن يُلغى الموسم بفعل الأزمتين الصحيّة والاقتصادية. حينها، اتفق الاتحاد والقناة الناقلة على تمرير الموسم من دون أن تدفع القناة المبلغ الواجب عليها. المشرف على الملف الرياضي في «MTV» الزميل رشيد نصار قال لـ«الأخبار» إن «القناة لم تكن قادرة على دفع ما عليها للموسم، بسبب عدم وجود مُعلنين، خاصةً بعد انسحاب المعلن الرئيسي شركة «ألفا» للاتصالات، وأن «الاتفاق كان نقل عدد مُحدّد من المباريات، بسبب تقليص عدد الجولات في البطولة، فيما يعمل الاتحاد على نقل باقي المباريات «أونلاين».

القناة الناقلة سألت الاتحاد عمّا إذا كان قادراً على تحديد مواعيد بداية الموسم ونهايته في ظل الوضع الحالي، لكنّه أشار إلى عدم إمكانه تحديد ذلك. وأكّد نصّار أن «القناة خسرت مالياً منذ إبرامها العقد مع الاتحاد، ووصل حجم الخسائر إلى700 ألف دولار في الموسم الأوّل». هذا الأمر يعود إلى قلة وجود معلنين في اللعبة، وهي مُنتج لم يُسوّق بطريقةٍ صحيحة من قِبل الاتحاد . ويمكن القول إنه لم يُسوّق من الأساس. علماً بأن لديه لجنة خاصة بالتسويق، كما أنّها مُنتج غير جذّاب، بسبب مستوى الدوري والملاعب التي تستضيف المباريات، ومواعيدها، والشكل العام. لكن المفارقة تكمن في حصول «MTV» على حقوق نقل بطولة كرة السلة هذه السنة. إذاً، من أين للقناة الناقلة الأموال لتدفع مقابل الحصول على الحقوق؟ يُجيب نصار: «القناة أمّنت راع (سبونسر) قبل شراء الحقوق. وفي الواقع، فإن من السهل إيجاد رعاة في كرة السلة، مقارنة بكرة القدم». وهنا نعود الى بيت القصيد، وهو أن الاتحاد لم ينجح، أو ربما عاجز عن تسويق اللعبة الشعبية الأولى، والأكثر جماهيرية.

## برنامج «الحزب الشيوعي اللبناني» للمرحلة الانتقالية [2/2]

# نحو دولة علمانية ديمقراطية، نحو بناء الاقتصاد المُنتِج، نحو العدالة الاجتماعية

ثالثاً: في دور الدولة في الاقتصاد

اتجهت النيوليبرالية في العالم نحو الأفول فعلياً بعد أزمة النظام الرأسمالي عام 2008. وهذا التوجّه أخذ في التبلور أيضاً من خلال السياسات الجديدة المتبعة راهناً حول العالم، وبخاصة في خطط بايدن الجديدة، وكذلك من خلال إدراك عدد كبير من الاقتصاديين أن الاقتصاد الخاص لا يمكنه أن يعمل بكفاءة من دون دور كبير للدولة في توفير الحماية الاجتماعية ورفع مستوى الطلب الكلي وتحفيز الاستثمار في الاقتصاد ككل. وهذا ما ينسحب أيضاً على النمط اللبناني من النيوليبرالية، الذي اتجه نحو السقوط إثر انتفاضة أكتوبر 2019 بعدما أمعن في إضعاف قاعدة النمو والاستثمار المنتج وقلّص الإنتاج الصناعي والزراعي وعزّز سيطرة الاحتكارات والأنشطة الريعية والاستيراد الاستهلاكي وأدخل لبنان في أعمق أزمة اقتصادية في تاريخه. ويطرح الحزب على نفسه في هذه المرحلة الانتقالية العديد من المهمّات، وأبرزها:

- العمل على استرداد دور الدولة الفاعل وتأكيد ملكيّتها لمرافق عامة أساسية في الاقتصاد، كالكهرباء والاتصالات والمياه والطاقة، من خلال امتلاك رؤية اقتصادية بعيدة المدى وإعادة الاعتبار للموازنة العامة والاستثمار الحكومي في تطوير وصيانة شبكات المرافق العامة والبنى التحتية والالتزام بقانون عصري للشراء العام، بحيث تغطي هذه الشبكات بصورة متوازنة المناطق اللبنانية المختلفة. هذا بالإضافة إلى توفير الخدمات المجتمعية الأساسية كالصحة والتعليم الرسمي العام والعالي (الجامعة اللبنانية) والنقل وضمان الرعاية الاجتماعية والتقاعد وضمان البطالة ودعم ذوي الحاجات الخاصة لتمكينهم من الاستمرار والإنتاج.

- العمل على إعادة هيكلة النفقات العامة وإنهاء حقبة الإنفاق التوزيعي لنظام الطائف ووقف توجيه الموارد الحكومية نحو تمويل قنوات الإنفاق السياسي الزبائني والقنوات المباشرة وغير المباشرة التي تدعم القطاع الخاص عبر تقاسم المنافع وعلاقات المحاباة، وسط غياب سياسات واضحة المعالم وضوابط في القطاعات المختلفة. فقد استسهلت الدولة توكيل القطاع الخاص بإنتاج خدمات عامة - وفي كثير من الأحيان عبر شبكات مصالح طائفية واحتكارية - مقابل تكفّلها بتمويل هذا الإنتاج، والأمثلة كثيرة على ذلك: الاستشفاء في المستشفيات الخاصة على حساب وزارة الصحة، ودعم التعليم الخاص عموماً، عبر دعم التعليم الخاص المجاني الذي يدار معظمه من مؤسسات طائفية وتعليم أبناء موظفي الدولة في المدارس والجامعات الخاصة، كل ذلك بتمويل من الخزينة بدل دعم التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية، و«تهريب» إنتاج وتوزيع الكهرباء الى أصحاب المولدات الخاصة، وكذلك «تهريب» إنتاج وتوزيع خدمات المياه إلى أصحاب الصهاريج، وتلزيم معظم أعمال الرعاية الاجتماعية إلى مؤسسات خاصة طائفية، وتحويل جزء من خدمات النقل العام إلى القطاع الخاص عبر بدعة «بدل النقل» للعاملين النظاميين، وغير ذلك من أمثلة. من هنا، يجب تصحيح هذا الخلل في الإنفاق العام كي يصبح إنفاقاً أكثر كفاءة وعدلاً ومبنياً على أسس اقتصادية واجتماعية واضحة.

- إقرار قانون المنافسة ومكافحة الاحتكار الذي يقبع منذ نحو عقدين في دهاليز المجلس النيابي ولجانه، وإنجاز مراسيمه التنظيمية بما يحدّ من سيطرة المجموعات الاحتكارية على الأسواق الداخلية وأسواق الاستيراد، وذلك بالتزامن مع تعديل قانون التمثيل التجاري، وإصدار المراسيم التنفيذية لقانون حماية المستهلك وقانون سلامة الغذاء.

- مكافحة الفساد المتأصّل في نظام المحاصصة الطائفية، سواء في التوظيف الزبائني داخل الدولة الذي يجب إنهاؤه، أو في تقاسم الصناديق العامة وعمولات الصفقات العمومية التي يجب إلغاؤها أيضاً. وفي هذا الإطار، ينبغي إقرار القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية المستقلة، ورفع الحصانة عن كل من يتولى الشأن العام في الحكومة والمجلس النيابي والإدارات العامة، وتمكين القضاء من محاسبة الارتكابات والمخالفات الإدارية والمالية وإنشاء هيئة وطنية ذات صلاحيات تنفيذية وقانونية تشمل دراسة الملفات ورفع السرية المصرفية وتقديم المرافعات القضائية إلى القضاء المختص.

- إعادة صياغة مجمل عناصر سياسة الحماية الاجتماعية، وبخاصة: تعزيز وتطوير دور الهيئات الضامنة ولا سيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يجب أن تتوسّع مروحة المنتسبين إليه، ويستبدل فيه نظام تعويضات نهاية الخدمة بنظام وطني للتقاعد، كما يستحدث فيه فرع لضمان البطالة؛ إقرار مشروع التغطية الصحية الشاملة للمقيمين من اللبنانيين، على أن يتمّ تمويل هذا المشروع من المال العام وليس من نظام الاشتراكات؛ العمل الجادّ على تحسين جودة التعليم الرسمي خصوصاً في مرحلتَي التعليم الابتدائي والعالي (الجامعة اللبنانية)، بما يشمل البرامج والمواد التعليمية وطرق التعليم وإعداد وتطوير قدرات المعلمين، مع التأكيد على استقلالية الجامعة اللبنانية ومنع تدخل قوى السلطة المتنفّذة في تفاصيل عملها اليومي؛ إعادة صياغة مجمل الأطر الوظيفية الناظمة لعمل لجنة المؤشر والتأكيد على إضفاء طابع دوري مماسس على عملية تصحيح الأجور في القطاعين الخاص والعام كلما تراجعت القيمة الحقيقية للأجور بنسبة معيّنة.

رابعاً، خطة للاستثمار في البنى التحتية والمرافق العامة

إن إعادة تشييد البنى التحتية سيكون لها الأثر الإيجابي البالغ على تحسين مستوى الإنتاجية والتوظيف في الاقتصاد. وعلى الدولة أن تكون هنا أيضاً ريادية في هذا المجال، على أن يتبعها إذا ما دعت الحاجة انفتاح على شراكة مع القطاع الخاص أو مع مستثمر خارجي ضمن مهل زمنية وشروط سيادية واضحة ومحددة، بدلاً من استمرار المراوحة في سياسة الانتظار التي كلّفت الاقتصاد اللبناني الكثير من الفرص الضائعة. وينطبق هذا الحال بشكل خاص على الشقّ من البنى التحتية الذي انتقل عرضاً إلى القطاع العام (بسبب إفلاسات في القطاع الخاص)، أو بفعل توارث مرافق من عهد الانتداب أو من تأميمات لأصول نفطية سعودية وعراقية لها امتدادات في لبنان).

- إعادة بناء مصانع الكهرباء وتحديث قطاع الطاقة مع السعي إلى الاستحصال على القروض ذات الكلفة القليلة من بلدان صديقة لتمويل الاستثمار في هذا القطاع. وامتلاك واستعمال التقنيات الحديثة اللازمة لتسريع انتقال المعامل من استخدام المحروقات السائلة الباهظة الكلفة إلى استخدام الغاز الأقل كلفة وضرراً بالبيئة، واستعادة كهرباء لبنان لأعمال الجباية وتقديم الخدمات، وصولاً إلى توفير الكهرباء بشكل مستدام للمواطنين، وإقفال ملفّ المولدات الخاصة الشديد الكلفة اقتصادياً وبيئياً. وإلى ذلك، تشجيع الاستثمار العام والخاص في تطوير تقنيات الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرهما. هذا بالإضافة إلى حصر استيراد النفط ومشتقاته بالدولة مباشرة.

- تحديث وتطوير شبكات الاتصالات والإنترنت ورفع مستوى تغطيتهما وجودتهما، وتخفيض الأسعار والرسوم التي تنتزعها وزارة الاتصالات لمصلحة خزينة الدولة، في شكل ضرائب مستترة وغير معلنة.

- بناء شبكة عصرية ومتطورة للنقل العام تحلّ معضلات الازدحام اليومي وارتفاع كلفة النقل الخاص والتلوّث الناجم عنه، ما يستدعي إطلاق مشروع ضخم لبناء شبكات من القطارات والمترو والحافلات العامة المنتظمة بين كلّ المناطق اللبنانية، مع ما تحمله من أثر إنمائي أيضاً.

- ضمان حق لبنان بثروته النفطية والغازية واستخراجها، واعتبارها ليس مورداً مالياً وريعياً فقط، بل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، وأداة فعلية للتنمية الاجتماعية وتوطين واستيعاب التكنولوجيا، مع مراعاة توزيع ثمارها بشكل عادل على الأجيال.

- وضع خطة شاملة لمعالجة الآثار البيئية والاجتماعية الناجمة عن تفاقم مشاكل المياه والكسّارات والمرامل والمكبات العشوائية وجمع النفايات وشبكات الصرف الصحّي، مع وقف كلّ الاعتداءات على الأملاك البحرية والنهرية العامة والخاصة.

خامساً، سياسة صناعية جديدة

يعاني الاقتصاد اللبناني من الشلل على المستوى الإنتاجي. وتتطلب مواجهة هذه المعضلة أكثر من الاعتماد فقط على «تحسين بيئة الأعمال» وقوى السوق الحرة، لأن هذه القوى بالذات هي التي تعيد إنتاج الاقتصاد نفسه عاماً بعد عام من دون أي تغيير في بنيته. المطلوب اليوم تدخّل «أداة» من خارج الأسواق وذلك من أجل تحويل جزء من الفائض الاقتصادي الذي يذهب اليوم إلى القطاعات المالية والخدماتية والتجارية والريعية ويُستخدم في تكديس الثروة لدى القلة، نحو إعادة تشييد البنى التحتية من كهرباء واتصالات وشبكات صرف صحي وطرقات ومياه بالإضافة إلى حلّ مشكلة النفايات والمحافظة على البيئة الطبيعية؛ وكذلك نحو دعم القطاعات المنتجة وتحفيز الشركات المنتجي التي توظف المهارات العالية وخرّيجي الجامعات. وبطاول هذا التحوّل جميع القطاعات المنتجة الصناعية والزراعية بالإضافة إلى قطاعَي التكنولوجيا العالية والسياحة، فضلاً عن فروع أساسية في قطاع الخدمات. وينبغي أن يتمّ تمويل ذلك التحوّل - بالأولوية - من خلال «استغلال» قطاعات الريع، أي عبر الاقتطاع ممّا كدّسته من أرباح وثروات، وذلك باستعمال النظام الضريبي وفرض ضرائب على المصارف والريع العقاري وعلى مداخيل اللبنانيين في الخارج فضلاً عن استحداث ضرائب جديدة على الثروة كما على توريث الثروات الكبرى. والضريبة على الثروة ستساعد ليس فقط على زيادة «جرعات ذات مضمون اشتراكي» في الاقتصاد اللبناني وإنما ستساعد أيضاً على تعزيز جرعات الابتكار. فالمزيد من المساواة يعني المزيد من الابتكار وزيادة الإنتاجية. إننا إذاً أمام حاجة ماسّة إلى سياسات جديدة تعزز الاتجاه نحو بناء وتعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه نحو تشييد بنية اقتصادية جديدة. ومن شأن هذه التوجّهات أن تحسّن من الاستفادة من الاغتراب اللبناني المنتشر في أصقاع الدنيا والذي اكتسب مهارات تقنية عالية المستوى وراكم الخبرات الإنتاجية في العديد من المجالات. فتحرير البلد من النظام السياسي الطائفي وسياساته الاقتصادية والاجتماعية البائسة والمتخلّفة يسهم في تحفيز واجتذاب المغتربين، ومن ضمنهم الشباب بخاصة، للعمل والاستثمار في بلدهم الأم.

وفي الوقت الذي يجري فيه هذا التحوّل، يتمّ التحضير الجدّي لمرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة «تغيير البنية الاقتصادية» التي يُستبدل النموذج الاقتصادي القديم فيها باقتصاد ديناميكي إنتاجي وعصري يؤسّس لتطوير القوى المنتجة بشكل كبير. ويدرك الحزب الشيوعي أن هذا الانتقال من القديم إلى الجديد يطرح تحدّيات مستقبلية كبيرة ينبغي على اللبنانيين مواجهتها والاستعداد الطوعي للاتفاق على التقاسم العادل للمنافع والتضحيات المتأتية عنها. وهذا يرتبط بشكل خاص بنمط الاستجابات المنتظرة حول العديد من المواضيع والإشكاليات التي سوف تستجدّ على أرض الواقع: تحديد الميزات النسبية للاقتصاد اللبناني في عالم (عربي وإقليمي ودولي) متغيّر، وتأمين الشروط الملموسة للانتقال إلى النشاطات الاقتصادية المعنية بهذه الميزات، وتوفير مصادر التمويل الاستثماري المحلية والخارجية التي يتطلبها هذا الانتقال، وتهيئة القوى العاملة للتفاعل الإيجابي مع عملية انخراطها في نشاطات اقتصادية جديدة بدل نشاطاتها السابقة، وبلورة نمط عادل للتأمينات الاجتماعية والضمانات المطلوبة أثناء عملية الانتقال، وبناء الأطر المؤسسية الرسمية والخاصة التي يجب أن تحتضن هذه التحوّلات، وغير ذلك من تحدّيات. ولا شكّ في أن الشعب اللبناني سوف يجد نفسه مطالباً، إلى جانب المنافع المتوقّعة، ببذل جهود وتضحيات كبيرة يفرضها مسار التحولات المطلوبة.

(أرشيف ـ مروان بو حيدر)

سادساً، في النظام الضريبي

يحتاج الاقتصاد اللبناني إلى نظام ضرائبي جديد يطاول أساساً الثروات والأرباح، ويؤمّن للدولة المداخيل التي تسمح لها بتمويل وظائفها الأساسية وخدماتها العامة، بدل التخلي عن هذه الوظائف لكبار الرأسماليين عبر الخصخصة أو عبر ما يُسمى «الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص»، الذي يخفي مطامع الاستيلاء على الأملاك والأصول العامة التي ينبغي أن تبقى ملكيتها للشعب. ومن دون إدخال تعديلات جذرية على النظام الضريبي والنفقات العامة، لن يكون ممكناً تنفيذ أيّ خطّة للإنقاذ والنهوض الاقتصادي تستجيب للاحتياجات المعيشية الأساسية للشعب اللبناني في زمن الأزمة.

إن المدماك الأساسي في تعديل النظام الضرائبي الحالي، تفكيكاً لعدالة الضريبة أكبر وتوسيعاً للوعاء الضريبي، يجب أن يتضمّن:

● فرض ضريبة تصاعدية موحّدة على جميع مصادر الدخل

● رفع معدل الضريبة على شركات الأموال إلى 30%

● وضع ضريبة تصاعدية على الفوائد المصرفية بدءاً من 7% وصولاً إلى 15%

● وضع ضريبة 2% على الثروة الصافية للأفراد فوق المليون دولار

● إعادة النظر في بنية الرسوم الجمركية والرزنامة الزراعية بعدما تمّ فتح أسواق الاستيراد على مصراعيها في مستهل الحقبة الحريرية، وذلك للتمكن من حماية الإنتاج الصناعي والزراعي المحلّي وتفعيل الانتقال إلى اقتصاد الإنتاج.

● تعديل ضريبة الانتقال بحيث تصبح ذات معدل مسطح واحد يبلغ 45% (مع شطر إعفاء يبلغ 1 مليون دولار، بما يعفي عملياً الأكثرية الساحقة من الفئات الاجتماعية المتوسطة وما دون المتوسطة خصوصاً في الأرياف من هذه الضريبة بخلاف ما هو قائم اليوم.

● التطبيق الفعلي للغرامات على الإشغالات غير القانونية للأملاك البحرية، بعد تصحيح قيمة الغرامات وربطها بتطوّر أسعار العقارات بدءاً من عام 1992

● رفع الضريبة على القيمة المضافة على الكماليات إلى 18%

● فرض ضريبة على أرباح البورصة والأسواق المالية

● فرض ضرائب على الريح العقاري وعلى مداخيل العاملين في الخارج وإخضاع الأوقاف العائدة للمؤسسات الدينية للضريبة وإلغاء الإعفاءات الضريبية لشركات الهولدينغ وشركة سوليدير وكذلك «الإعفاءات التأجيرية» الممنوحة للكثير من مستخدمي أملاك الدولة ووقف قنوات التهرّب الضريبي عبر الشركات القابضة وغيرها.

إن هذا النظام الضريبي الجديد لن يؤدي فقط إلى زيادة حصة الضرائب على الثروة والمداخيل العالية والأرباح، إنما سيتيح أيضاً تحصيل واردات متراكمة للدولة في السنوات العشر المقبلة بما يُقدّر بمليارات الدولارات، التي يمكن استعمالها في الاستثمار في البنى التحتية وتحديث بنى الإنتاج التي تنهار حالياً. إن هذا الاقتطاع الضريبي لن يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد، كونه يتمّ غالباً على حساب الشطور العالية من المداخيل والثروة التي تتكدّس بلا طائل أو تنفق على الاستهلاك الكمالي المستورد. في المقابل فإن اقتطاعها واستخدامها في الاستثمار العام سيكون لهما تأثير مضاعف في تفعيل الاقتصاد وخلق فرص العمل ورفع الإنتاجية بالإضافة إلى خفض الفائدة كنتيجة لخفض الدين العام، ما سيكون له أيضاً وقع إيجابي على الاستثمار الخاص.

سابعاً: في سياسات المصرف المركزي

بعد أن تبيّن الدور المحوري لسياسات المصرف المركزي في إنتاج الأزمة الاقتصادية والنقدية، فإنّ من المطلوب جعل سياسات مصرف لبنان أكثر استقلالاً عن المصالح الخاصة للتواؤم المصرفية الاحتكارية الضيّقة، وأكثر توافقاً مع مصلحة الشعب اللبناني بالاستثمار المنتج والتوظيف في التطور الاقتصادي. ويكون ذلك عبر:

أ- إلـزام مصرف لبنان بنشر دوري للحسابات النظامية المفصّلة لأرباحه وخسائره.

ب- إخضاع سياسات المصرف المركزي للمحاسبة الديمقراطية من قبل مجلس النواب عبر جلسات استماع دورية للحاكمية أمام اللجان المشتركة المعنية بالمال والاقتصاد؛

ج- تشريع الشفافية في عمل المصرف المركزي عبر إلزامه بنشر محاضر جلسات المجلس المركزي ليطلع النواب والرأي العام على كيفية إدارة السياسة النقدية من جانب مصرف لبنان.

د- تعديل المادة 70 من قانون النقد والتسليف بحيث تضاف أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على درجات عالية من التوظيف في الاقتصاد من حيث هي أهداف مستقلة تتساوى مع هدف المحافظة على قيمة النقد الوطني.

ثامناً: في المسائل السياسية الأخرى الملحة في القضية الوطنية وبناء الدولة المقاومة

العمل على تحرير القرار السياسي للدولة اللبنانية من التبعية للخارج بحيث تصبح دولة مقاومة قادرة، بمقوّماتها الذاتية الوطنية، على الدفاع عن أرضها وبحرها وجوّها وثرواتها، وعلى مواجهة المشروع الصهيوني المعادي للبنان والمعادي أيضاً لقيام الدولة العلمانية الديمقراطية فيه، وذلك تأكيداً لحقّ الشعب اللبناني الذي تمّ تجسيده بالملموس على امتداد تاريخه الوطني المقاوم. والمطلوب كاولوية تعزيز قدرات الجيش وتأمين مستلزماته العسكرية كافة، على أن تضطلع الدولة بمهمة تمويله دون انتظار الهبات المشروطة بأجندات سياسية من الخارج تمسّ بسيادتنا واستقلالية قرارنا. فهذه هي المنطلقات لتحرير باقي المناطق اللبنانية المحتلة وتحصين الوحدة الداخلية وتقوية مناعتها وتأمين مقوّمات الصمود والمقاومة في القرى الحدودية.

في قضية اللاجئين الفلسطينيين والسوريين

- العمل على بلورة معالجات لقضية اللاجئين السوريين، ومن ضمنها العمل على تأمين عودتهم السوية إلى بلدهم، بالتعاون مع الأمم المتحدة والحكومة السورية. ونؤكّد في هذا الإطار على وجوب مكافحة مختلف أشكال الحملات والممارسات العنصرية ضد السوريين واللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

- منح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية الأساسية التي تكفلها المواثيق والاتفاقات الدولية، ومن موقع الأخوّة والتضامن بين الشعبين، وفي طليعتها حق العمل والتعليم والاستشفاء، وذلك بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

في السياسة الخارجية

- اعتماد سياسة خارجية جديدة تؤكّد على احترام خيارات الشعوب في سعيها المشروع لتحقيق أهدافها في التحرّر الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ سياسة يضطلع لبنان من خلالها بدوره السياسي الفعّال في تنويع علاقاته الخارجية ومواجهة الأحادية الأميركية، ورفض وإدانة نهج التصعيد العسكري الإمبريالي والتدخلات الخارجية وسياسات المقاطعة والعقوبات والحصار الاقتصادي. والسياسة الجديدة مطالبة بتمتين علاقات لبنان مع الدول والقوى السياسية التقدمية، ومع الدول الصاعدة سياسياً واقتصادياً وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية، من أجل تحقيق المصالح المشتركة بين لبنان وتلك الدول وقيام نظام عالمي متعدد القطبية.

- دعم القضية الفلسطينية وخيارات الشعب الفلسطيني وحقه بالمقاومة ووقف الاستيطان والتمسك بالأرض وحق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل فلسطين التاريخية وعاصمتها القدس، في مواجهة السياسات الصهيونية التي تسعى إلى إرساء يهودية الدولة وترسيخ الاستيطان وتهجير الشعب الفلسطيني.

- دعم الحلّ السياسي للأزمة السورية ضمن الدولة السورية الديمقراطية الموحّدة التي يختارها الشعب السوري، وإدانة العقوبات الاقتصادية والتدخلات الخارجية في شؤونها، واستعادة لبنان للعلاقات السياسية والاقتصادية معها.

- أخيراً، على لبنان أن يستعيد دوره الريادي في المجال الدبلوماسي والسياسي الخارجي وأن يكون قادراً على استخدام مروحة علاقاته الدولية والإقليمية الموسّعة مع الدول الصاعدة ومع القوى والأحزاب التقدمية من أجل توفير حلول للقضايا العربية الملحّة، ومن أجل تحقيق أشكال تكامل اقتصادي أكثر تطوراً بين الدول العربية، وبخاصة دول الجوار في المشرق العربي، ودعم انتفاضات شعوبنا العربية ونضالاتها ضد أنظمة القمع والإفقار والتطبيع من أجل تحررها الوطني والاجتماعي وتحقيق مصالحها في التنمية والعدالة الاجتماعية والأمن والاستقرار.

آلية العمل لتحقيق المشروع في المرحلة الانتقالية:

إن هذا المشروع يتطلّب من الحزب وقوى التغيير الديمقراطي وضع هذا البرنامج في خدمة إطلاق المبادرات من أجل تعبئة الطاقات والجهود المشتركة لإطلاق المشروع السياسي البديل وبناء التحالف الاجتماعي وتأسيس وتعميم اللجان الشعبية في المدن والمناطق، وصولاً إلى بناء الائتلاف الوطني الواسع لقوى التغيير، يقدّم نفسه بديلاً عن المنظومة الحاكمة، ويتولّى مسؤولية قيادة الصراع معها، لخلق موازين قوى جديدة تفرض تشكيل حكومة إنقاذ وطني انتقالية، بصلاحيات تشريعية استثنائية، من خارج المنظومة الحاكمة لإدارة المرحلة الانتقالية.

المكتب السياسي لـ «الحزب الشيوعي اللبناني»
بيروت، 16 حزيران/ يونيو 2021



## تناقص وزن «إسرائيل»

محمد سيد رصاص *

في شهر شباط/ فبراير 1956 نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» التقرير السري الذي ألقاه الأمين العام الأول للحزب الشيوعي السوفياتي نيكيتا خروتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الذي انعقد في الشهر المذكور وانتقد فيه نزعة عبادة الفرد عند ستالين. كان مفاجئاً هذا النشر للشيوعيين السوفيات ومحرجاً. حيث أحاطت عملية إلقاء التقرير أجواء من السرية والتكتم، وصلت إلى حد الطلب من ضيوف المؤتمر من الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية الخروج من قاعة المؤتمر. في ما بعد، تبين بأن جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) هو الذي سرّب التقرير لآلان دالاس رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وأن (الموساد) قد حصل عليه من أحد أعضاء المؤتمر من اليهود السوفيات. وفعلاً، مع نهاية الحرب الباردة بين الأميركيين والسوفيات في عام 1989 تكشّف بأن (الموساد) كان مصدر المعلومات الرئيسي للأميركيين عن الاتحاد السوفياتي وعن دول حلف وارسو.

هنا، يمكن الرجوع إلى الوراء، لتبيان أن وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين كان مرتبطاً عند لندن بإقامة كيان وظيفي يفصل بلاد الشام عن وادي النيل، حيث كان اجتماعهما مع بلاد الرافدين مصدر قوة ونهوض للمنطقة، وفي الوقت نفسه يحمي هذا الكيان قناة السويس التي اكتمل انشاؤها عام 1869 وكان وجودها سبباً في السيطرة البريطانية على مصر عام 1882. في هذا المجال يجب تذكّر أن «إسرائيل» كانت قلب هجوم حرب السويس عام 1956م تبعتها بعد أيام بريطانيا وفرنسا، وكانت مكافأة «إسرائيل» على دورها الوظيفي في تلك الحرب هو مفاعل ديمونا النووي. عندما نقلت تل أبيب تحالفها إلى الشاطئ الأميركي من الأطلسي في عام 1964 مع غروب القوة الأوروبية، بعد سنة من استقالة دافيد بن غوريون من رئاسة الحكومة الإسرائيلية، فإن أول دور وظيفي قامت به «إسرائيل» لمصلحة الأميركيين كان ضرب مصر في حرب 1967، وكانت مكافأتها الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، ثم أتبعت هذا الدور الوظيفي عند واشنطن بعمليتَي ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981 وإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام 1982.

مع انتهاء «الحرب الباردة قال ياسر عرفات العبارة التالية: «إسرائيل» حاملة طائرات أميركية. وقد انتهى دورها». يلفت النظر في هذا المجال، إلى كون أول حرب في منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة هي حرب 1991 التي أتت واشنطن إلى المنطقة مباشرة من «أجل اقتلاع شوكها بيديها» من دون استخدام الوكيل الوظيفي الإسرائيلي، الذي فرضت عليه واشنطن عدم المشاركة من أجل أن لا يفسد اشتراكه طبخة التحالف الدولي - العربي ضد العراق، وفرضت عليه عدم الرد على الصواريخ العراقية الموجهة إلى «إسرائيل»، وكلا الأمرين قد أعلنا مقدار تناقص وزن «إسرائيل» عند الشغّل الأميركي، من حيث إن الأول يقول بانتهاء الدور الوظيفي الإسرائيلي كوكيل للأميركي والثاني يقول بأن «إسرائيل» يحميها الحامي الأميركي من خلال صواريخ الباتريوت التي نصبها الأميركيون هناك وليس السلاح الاسرائيلي. على هذا الصعيد، يلاحظ في الأعوام الثلاثين على انتهاء الحرب الباردة، أن «إسرائيل» شنّت خمسة حروب، واحدة في لبنان 2006، وأربعة في غزة 2008 – 2009 و2012 و2014 و2021، ولم تنجح «إسرائيل» في الانتصار فيها جميعاً. بعد حرب 2006 قال وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي أرينز التالي: «عندما يفشل جيش نظامي أمام قوة غير نظامية في تحقيق أهدافه، فإن هذا يُعتبر هزيمة له» .

هنا، يمكن تلمّس إحساس إسرائيلي عام بتناقص وزن «إسرائيل» والتسليم به، من خلال مؤشر مثل إقامة (السور الواقي - العازل) الذي أقامه شارون عام 2005 للفصل بين حدود دولة «إسرائيل» وباقي الضفة الغربية، وهو ما أتبعه بانسحاب أحادي من قطاع غزة. وهو ما يعني التسليم بوضعية القلعة المعزولة والمحاصرة عند شخص كان يقول بـ «إسرائيل» الكبرى وله قول في عام 1981 عندما كان وزيراً للدفاع بأن «ذراع اسرئيل تمتد من باكستان إلى المغرب». هناك ذعر في «إسرائيل» يمكن تلمّسه الآن بعد حرب غزة الأخيرة بأن عرب 1948 قد تصرفوا في تلك الحرب كفلسطينيين وليس كـ «إسرائيليين من حاملي الجنسية، ويمكن لهذا السبب أن نفتالي بينيت ويائير لابيد سارعا إلى استقطاب منصور عباس في الائتلاف الحكومي الجديد لإثبات العكس، مع العلم بأن منصور عباس وقائمته لا يمثلان أكثر من حالة شاذة داخل جسم عرب 1948، وهما يفكران في خدمات لمناطقهما في النقب وليس بالسياسة. هناك بداية نظرة سلبية إلى «إسرائيل» في أوروبا الغربية والولايات المتحدة ما زالت جنينية عند المجتمعات هناك ولكنها قابلة للنمو السريع. هناك ذعر إسرائيلي من مصير شبيه بمصير الصرب في يوغسلافيا ومصير البيض في دولة الفصل العنصري بجنوب أفريقيا. هناك رؤية إسرائيلية للحصيلة الصفرية لعملية التطبيع التي بدأت مع السادات أواخر السبعينيات والتي يدرك الإسرائيليون فشلها الذريع ما دامت تطبيعاً ليس مع الحاكم أو بعض مثقفين» وإنما مع المواطن العادي، الذي لمس السائح الإسرائيلي مقدار العداء له في شوارع القاهرة وعمّان والرباط.

كتكثيف، لم تدرك الأنظمة العربية التي ذهبت إلى مؤتمر مدريد أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام 1991 مقدار الفخ العنوي الذي نُصب لها عندما اختير مكان للمؤتمر في الذكرى الخمسمئة لسقوط آخر معاقل العربية هناك. كان يراد القول بأنكم تأتون إلى مكان هزيمتكم وفي ذكراها الخمسمئة لكي تعقدوا مؤتمراً هناك مع عدوكم. بالطبع لم ينتبه «المثقفون العرب» إلى ذلك أيضاً، وهم، بغالبيتهم، من أسوأ وأردأ أنواع المثقفين وأقلّهم مستوى عند أية أمة من المعاصرة. كان يراد تشريب العرب هذه الكأس في تلك الأرض التي كان اسمها الأندلس. الآن يشعر الإسرائيلي بأن مصيره يمكن أن يكون مثل شعور ومصير أهل غرناطة في أواخر عام 1491 حتى سقوط مدينتهم في 2 كانون الثاني / يناير 1492، أو شعور ومصير الصليبيين في عكا عند سقوطها كآخر معقل للصليبيين في 18 أيار / مايو 1291 بعد احتلال للمدينة استغرق مئة عام.

* كاتب سوري

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوفاق 15 - 01/666314 - 03/828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

إيران

# رئيسي يبدأ ورشته نحو حكومة ائتلافية وُترضي الجميع؟

**مع اقتراب تسلّم ابراهيم رئيسي الحكم في إيران، تتّجه الأنظار إلى تشكيلة حكومته المرتقبة. في ظلّ ترجيحات بأن تتّخذ صورة حكومة ائتلافية. لكن يبقى الجدل في إذا ما كانت الوزارة «العابرة للفئوية والجهوية»، كما وصفها رئيسي، ستعتمد التنويع على أساس الكفاءة، أم الانتماء السياسي. وأيّاً يكن، فإن التحدّي الأساسي الذي سيكون ماثلاً أمام العهد الجديد يتمثّل في تحسين ما سمّاه الرئيس المنتخب «مائدة الناس»، أي الوضع الاقتصادي والمعيشي الذي يزداد تعقيداً**

طهران ـ **محمد خواجوئي**

مع فوز إبراهيم رئيسي في الانتخابات الرئاسية الإيرانية، بدأت التكهّنات في شأن تركيبة حكومته المحتملة، التي بات وصفها من قِبَل رئيسي نفسه بـ«العابرة للفئوية والجهوية» أكثر المواضيع إثارة للنقاش. فهل قصد، بذلك، الإفادة من العناصر غير المحسوبين على التيّارات السياسية، أم أنه يصدر تشكيل حكومة ائتلافية ذات قاعدة عريضة تضمّ مختلف التيارات؟ ويعكف رئيسي، الذي سيتسلّم مهامّه كرئيس للجمهورية رسمياً في الثالث من آب، على إجراء مشاورات لتشكيل حكومته، بعدما تعهّد، مراراً، خلال الدعاية الانتخابية، بأن حكومته لن تكون لأيّ تيار أو فئة بعينها، بل ستكون «عابرة للفئوية والجهوية». وهو ما كرّره يوم 21 الجاري، خلال مؤتمره الصحافي الأول بعد فوزه بالرئاسة، حين قال إنه سيأخذ بعين الاعتبار معايير في تشكيل حكومته، بما فيها كون الشخص «ثورياً» و«كفوءاً» و«محارباً للفساد» و«اجتماعي النزعة».

وخلال الأيام الأخيرة، طُرحت أسماء عديدة في وسائل الإعلام الإيرانية كخيارات محتملة لحكومة رئيسي، لكن طبعاً لا يمكن التعويل عليها بالكامل لكونها مجرّد تكهّنات. ومن بين هذه الأسماء علي نيكزاد رئيس اللجنة الانتخابية لرئيسي، ومحمد مخبر دزفولي رئيس «لجنة أمر الإمام التنفيذية»، وهي من المؤسّسات الاقتصادية الخاضعة للمرشد الأعلى، وسعيد جليلي عضو «مجمع تشخيص مصلحة النظام» والمرشّح الخاسر في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وحسين أمير عبد اللهيان المساعد الخاص لرئيس البرلمان، وعلي باقري كني مساعد السلطة القضائية للشؤون الدولية، وبرويز فتاح رئيس «مؤسّسة المستضعفين» ووزير الطاقة في حكومة أحمدي نجاد، ورستم قاسمي مساعد قائد «قبلة القدس» للشؤون الاقتصادية ووزير النفط في حكومة نجاد، وفرهاد رهبر رئيس مؤسّسة الإدارة والتخطيط في حكومة نجاد. وتُعدّ غالبية هذه الأسماء إمّا محسوبة على «التيار الأصولي» وإمّا مقرّبة منه، وهذا ما دفع بالكثيرين إلى التكهّن بأن هذا التيار سيشكّل مركز ثقل حكومة رئيسي. إلّا أن الرئيس الجديد نصح، في مؤتمره الصحافي، وسائل الإعلام بألّا تُطلق التكهّنات بشأن تركيبة حكومته، ووعد بإيجاد بوّابة إلكترونية تتيح لأيّ شخص اقتراح الأشخاص الذين يرى أنهم يتمتّعون بـ«الجدارة والكفاءة» لشغل الحقائب في الحكومة. ولا يملك رئيسي خبرة سابقة في العمل التنفيذي، في حين اكتسب كلّ خبراته من عمله في الجهاز القضائي. ولذا، فهو يفتقد فريقاً واسعاً وشاملاً، الأمر الذي حفّز الأحزاب المختلفة، ولا سيما في التيار الأصولي، على البحث عن حصّة لها في الوزارة العتيدة.

وفي هذا السياق، اعتبر داريوش قنبري، الناشط السياسي الإصلاحي، في حوار مثير أجراه أخيراً مع صحيفة "آرمان ملي"، أن مشروع تشكيل حكومة عابرة للفئوية والجهوية ضروري لإيران. ورأى أن "الخطاب الذي يعتمده رئيسي يقف على مسافة كبيرة من الخطاب الأصولي، الذي كان يسود البلاد في الماضي"، مقدّراً أن "الحكومة التي سيؤلّفها لن تكون فئوية، بل معتدلة ووسطية على غرار حكومة روحاني". وفي المقابل، انتقدت صحيفة "وطن امروز" الأصولية فكرة تشكيل حكومة من هذا النوع، وقالت إن "العديد من المجموعات، بما فيها التيار المنبهر بالغرب، تسعى من خلال إثارة قضية الحكومة العابرة للفئوية والجهوية، إلى منع رئيسي من المضيّ قُدُماً نحو تشكيل حكومة أصولية... وإقحام أفرادها للتربّع على كراسي السلطة"، مضيفة أن "التركيز على كليشيهات مثل ضرورة الإفادة من جميع الطاقات" يستهدف "الحدّ من قيام الحكومة بتغيير سكّة الإدارة في البلاد". لذلك، يبدو أن قسماً من "التيار الأصولي" بصدد ممارسة الضغط على رئيسي، للحدّ من الإفادة من أشخاص من التيارات الإصلاحية، أو حتّى المعتدلة القريبة من رئيس الحكومة المنتهية ولايته حسن روحاني، أو الرئيس السابق للبرلمان علي لاريجاني.

يعكف رئيسي على إجراء مشاورات لتشكيل حكومته (أ ف ب)

> أيّاً تكن تركيبة الحكومة فإن مهمّتها الأساسية تتمثّل في تحسين الوضع الاقتصادي

وبين هذا وذاك، كتبت صحيفة "جوان" المتحدّثة باسم الحرس الثوري أن "براعة الرئيس المنتخَب يمكن أن تتمثّل في وضعه نهايةً للجدل الدائر بين المتطرّفين، الأصوليين - الإصلاحيين، في المناخ السياسي للبلاد، والعمل مع معتدليهم والتقريب بينهم، باتجاه تحقيق الهدف الرئيس لحكومة ما في مجال السياسة، الأمر الذي يتطلّب اعتماد مرجعية موحّدة في مجال المصالح الداخلية ومواجهة العدو الخارجي". لكن البعض يرى أن رئيسي يقصد بالحكومة "العابرة للفئوية والجهوية"، الإفادة من الخبراء على أساس الكفاءة، لا الانتماء السياسي. وبهذا الخصوص، قال غلام رضا مصباحي مقدّم، عضو "مجمع تشخيص مصلحة النظام"، لوكالة "مهر" للأنباء: "يتمّ من خلال تشكيل حكومة عابرة للفئوية، الإستفادة من جميع طاقات البلاد باتجاه النهوض بالدولة وتذليل مشاكل الشعب"، مضيفاً أن "رئيسي يستفيد من الطاقات من دون الأخذ بعين الاعتبار التيارات السياسية. ويبدو أنه سيستفيد من الذين يحظون بمواقع النخبة والكفاءة والخبرة في حكومته المنتظرة".

وأيّاً تكن تركيبة حكومة رئيسي، فإن مهمّتها الأساسية تتمثّل في تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي المعقّد في إيران. وفي هذا الإطار، وعد الرئيس الجديد بإزالة العقبات التي تعترض الإنتاج، وخفض الضريبة على الوحدات الإنتاجية، من 25 في المئة إلى 10 في المئة. كما وعد بفرض ضرائب على المهن غير المنتجة، بما فيها صفقات العملات الأجنبية، والذهب، والأراضي، والسكن. كذلك، كانت محاربة الفساد من الوعود التي أطلقها لإصلاح الوضع الاقتصادي. بيد أن عائدات إيران المتدنّية من العملة الأجنبية تشكّل كعب أخيل تنفيذ برامجه الاقتصادية. فبسبب العقوبات، تراجعت الإيرادات من هذه العملة بشكل لافت، وحتى إن العائد الضئيل منها لا يمكن تحويله بسهولة إلى داخل البلاد، في ظلّ وجود العقوبات المصرفية. وبناءً على ذلك، يبدو أن إعادة إحياء "خطّة العمل المشترك الشاملة" (الاتفاق النووي)، ورفع العقوبات النفطية والمصرفية، يشكّلان حاجة ملحّة لحكومة رئيسي، للمضيّ قُدُماً في تطبيق خططه الاقتصادية، وتحقيق وعوده بتحسين الوضع المعيشي للناس. وتلك الحاجة هي التي تدفع إيران إلى الانخراط بجدّية في محادثات إحياء الاتفاق النووي الجارية في فيينا، علّها تصل إلى النتيجة المرجوّة، حتى قبل بدء حكومة رئيسي مهامها.

دارت المعارك في الأطراف الشمالية من «البلق»، واستمرت أكثر من 12 ساعة متواصلة (أ ف ب)

اليمن

# اشتداد المعارك غرب مأرب: قوات صنعاء تُصعّد هجومها

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

وسط تقدّم لقوات صنعاء في سلسلة جبال البلق القبلي جنوب غرب مأرب، اشتدّت المواجهات على امتداد الجبهتَين الغربية والشمالية الغربية المحيطتَين بالمدينة، لتُجبر قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، على العودة إلى مربّع الدفاع المستميت عن خطوط الدفاع المحيطة بمركز المحافظة. ووفقاً لمصادر قبلية تحدّثت إليها «الأخبار»، فإن الجيش و«اللجان الشعبية» تقدّمَا يوم الإثنَين في السلسلة الجبلية بشكل مفاجئ، بعد سيطرتهما الأحد على جذر «البلق». وأشارت المصادر إلى أن قوات هادي خسرت أكثر من 30 قتيلاً منها، من جرّاء المعارك مع الجيش و«اللجان»، وأيضاً بفعل الغارات «الصديقة» لطائرات التحالف السعودي ـ الإماراتي، ما دفع تلك القوات إلى الانسحاب من أطراف الجبل. وبحسب المصادر، فإن المعارك التي دارت في الأطراف الشمالية من «البلق» واستمرّت أكثر من 12 ساعة متواصلة، انتهت بتوسيع الجيش و«اللجان» مساحة سيطرتهما في السلسلة الاستراتيجية التي تطلّ على تبّة المصارية والأحياء الغربية من المدينة، فيما قمّة السلسلة لا تزال غير خاضعة لأيّ من الطرفين، بسبب كثافة غارات «التحالف»، والتي بلغت الإثنين 28 غارة، تسع منها على البلق القبلي طبقاً للمصادر نفسها، التي أفادت بسيطرة قوات صنعاء، أول من أمس، على منطقة الحيد الأسود.

وأكدت مصادر مقرّبة من حكومة هادي في مدينة مأرب انسحاب كتيبتَين من الميليشيات التابعة لمحافظ الجوف الموالي لحزب «الإصلاح»، أمين العكيمي، الموجود في تركيا، من جبهات غرب المدينة، فيما اعترف «الإصلاح» بمقتل القيادي حمد بن سالم بن مبخوت العرادة، أحد المقرّبين من محافظ مأرب الموالين لقوات هادي، في مواجهات مع الجيش و«اللجان» في منطقة أسداس مركز مديرية رغوان. في خضمّ ذلك، استدعت ميليشيات «الإصلاح» تعزيزات عاجلة من محافظة شبوة الجنوبية، التي قدّم منها أكثر من 12 شاحنة عسكرية إلى محيط البلق الأوسط بهدف إعاقة تقدّم قوات صنعاء نحو هذه السلسلة.

وتُعتبر مصادر سياسية في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن التقدّم اللافت الأخير للجيش و«اللجان» أفشل الرهانات الأميركية والسعودية على تغيير الموقف العسكري لصالح قوات هادي، متحدّثة عن أن «واشنطن حاولت التوسّط لدى مسقط للتدخّل العاجل لوقف التصعيد في تخوم مدينة مأرب»، في ظلّ ما بدا أنها استعدادات متكاملة لدى صنعاء لمواصلة المعركة التي استؤنفت قبل أيام. وجاء ذلك في وقت استطاعت فيه الدفاعات الجوّية للجيش و«اللجان»، فجر الإثنين، إسقاط طائرة تجسّس أميركية من نوع «Scan Eagle» بصاروخ أرض ـ جو في أجواء منطقة المشجح في محيط مدينة مأرب، بعد إسقاطها الأحد طائرة من الطراز نفسه في صرواح. في هذا الوقت، وكما في كلّ مرّة تشتعل فيها الجبهات، تتجدّد الاتهامات البينية بالفشل في القيادة داخل معسكر القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته، توازياً مع عودة حكومة الأخير إلى إطلاق نداءات «استغاثة» لـ«المجتمع الدولي» لوقف الهجوم.

> استدعت ميليشيات «الإصلاح» تعزيزات عاجلة من محافظة شبوة الجنوبية



# هوية الرئيس لا تهمّ واشنطن: عقدة «النووي» في مكان آخر

يحتمل أن يؤدي انتخاب رئيسي إلى تعقيد المداولات النووية (أ ف ب)

**يبدو أن جلّ ما يهمّ الأميركيين في مرحلة ما بعد انتخاب إبراهيم رئيسي رئيساً لإيران، هو كيفية المحافظة على التقدّم المحرَز في مفاوضات فيينا، تمهيداً لإحياء الاتفاق النووي لعام 2015، من دون ظهور عقبات إضافية. ولذا، قد يكون بإمكان إدارة جو بايدن الإفادة من الأسابيع القليلة المتبقّية من عمر حكومة حسن روحاني لإتمام العودة إلى الاتفاق. لكن، مع ذلك، تُجمع وسائل الإعلام الأميركية، التي أولت الحدث الإيراني أهمية خاصة، على أن اعتلاء رئيسي سُدّة الحكم لن يؤثّر على آفاق إحياء الاتفاق، لكون المرشد الأعلى، علي خامنئي، هو مَن يملك الكلمة الفصل في هذا الخصوص، أيّاً كان اسم الرئيس أو توجُّهه.**

**في هذا الاتجاه، ترى صحيفة «نيويورك تايمز» أن الأسابيع التي تسبق تولّي حكومة جديدة زمام السلطة في إيران، يُحتمل أن تشكّل «فرصة فريدة» لعودة إدارة بايدن إلى الاتفاق، لكون إعلان فوز رئيس السلطة القضائية السابق في الانتخابات الرئاسية، «أثار فرصة دبلوماسية كان من الصعب التنبّؤ بها، وهي أن صعود حكومة متشدّدة في إيران قد يمنح الإدارة الأميركية فرصة وجيزة لإحياء الاتفاق النووي». ويعتقد كبار مساعدي بايدن ممّن شاركوا في محادثات فيينا أن «اللحظة المناسبة ربّما حانت». وفي الإطار ذاته، يصرّ مسؤولو الإدارة، كما تنقل عنهم وكالة «أسوشييتد برس»، على أن انتخاب «متشدّد» رئيساً لإيران، «لن يؤثّر على آفاق إحياء الاتفاق النووي»، على رغم وجود دلائل تفيد بأن هدف واشنطن المتمثّل في عقد صفقة «أصبح أكثر صعوبة»، ولا سيما بعد تلاشي التفاؤل بصفقة وشيكة مع انتهاء جولة المحادثات السادسة من دون مؤشّرات ملموسة إلى إحراز تقدّم كبير. وفي تعليقه الأوّل بعد إعلان النتائج الرسمية، بايدن إلى الاتفاق، لكون إعلان فوز رئيس السلطة القضائية السابق في الانتخابات الرئاسية، «أثار فرصة دبلوماسية كان من الصعب التنبّؤ بها، وهي أن صعود حكومة متشدّدة في إيران قد يمنح الإدارة الأميركية فرصة وجيزة لإحياء الاتفاق النووي». ويعتقد كبار مساعدي بايدن ممّن شاركوا في محادثات فيينا أن «اللحظة المناسبة ربّما حانت». وفي الإطار ذاته، يصرّ مسؤولو الإدارة، كما تنقل عنهم وكالة «أسوشييتد برس»، على أن انتخاب «متشدّد» رئيساً لإيران، «لن يؤثّر على آفاق إحياء الاتفاق النووي»، على رغم وجود دلائل تفيد بأن هدف واشنطن المتمثّل في عقد صفقة «أصبح أكثر صعوبة»، ولا سيما بعد تلاشي التفاؤل بصفقة وشيكة مع انتهاء جولة المحادثات السادسة من دون مؤشّرات ملموسة إلى إحراز تقدّم كبير. وفي تعليقه الأوّل بعد إعلان النتائج الرسمية، بايدن إلى الاتفاق، لكون إعلان فوز رئيس السلطة القضائية السابق في الانتخابات الرئاسية، «أثار فرصة دبلوماسية كان من الصعب التنبّؤ بها، وهي أن صعود حكومة متشدّدة في إيران قد يمنح الإدارة الأميركية فرصة وجيزة لإحياء الاتفاق النووي». ويعتقد كبار مساعدي بايدن ممّن شاركوا في محادثات فيينا أن «اللحظة المناسبة ربّما حانت». وفي الإطار ذاته، يصرّ مسؤولو الإدارة، كما تنقل عنهم وكالة «أسوشييتد برس»، على أن انتخاب «متشدّد» رئيساً لإيران، «لن يؤثّر على آفاق إحياء الاتفاق النووي»، على رغم وجود دلائل تفيد بأن هدف واشنطن المتمثّل في عقد صفقة «أصبح أكثر صعوبة»، ولا سيما بعد تلاشي التفاؤل بصفقة وشيكة مع انتهاء جولة المحادثات السادسة من دون مؤشّرات ملموسة إلى إحراز تقدّم كبير. وفي تعليقه الأوّل بعد إعلان النتائج الرسمية، بايدن إلى الاتفاق، لكون إعلان فوز رئيس السلطة القضائية السابق في الانتخابات الرئاسية، «أثار فرصة دبلوماسية كان من الصعب التنبّؤ بها، وهي أن صعود حكومة متشدّدة في إيران قد يمنح الإدارة الأميركية فرصة وجيزة لإحياء الاتفاق النووي». ويعتقد كبار مساعدي بايدن ممّن شاركوا في محادثات فيينا أن «اللحظة المناسبة ربّما حانت». وفي الإطار ذاته، يصرّ مسؤولو الإدارة، كما تنقل عنهم وكالة «أسوشييتد برس»، على أن انتخاب «متشدّد» رئيساً لإيران، «لن يؤثّر على آفاق إحياء الاتفاق النووي»، على رغم وجود دلائل تفيد بأن هدف واشنطن المتمثّل في عقد صفقة «أصبح أكثر صعوبة»، ولا سيما بعد تلاشي التفاؤل بصفقة وشيكة مع انتهاء جولة المحادثات السادسة من دون مؤشّرات ملموسة إلى إحراز تقدّم كبير. وفي تعليقه الأوّل بعد إعلان النتائج الرسمية، بايدن إلى الاتفاق، لكون إعلان فوز رئيس السلطة القضائية السابق في الانتخابات الرئاسية، «أثار فرصة دبلوماسية كان من الصعب التنبّؤ بها، وهي أن صعود حكومة متشدّدة في إيران قد يمنح الإدارة الأميركية فرصة وجيزة لإحياء الاتفاق النووي». ويعتقد كبار مساعدي بايدن ممّن شاركوا في محادثات فيينا أن «اللحظة المناسبة ربّما حانت». وفي الإطار ذاته، يصرّ مسؤولو الإدارة، كما تنقل عنهم وكالة «أسوشييتد برس»، على أن انتخاب «متشدّد» رئيساً لإيران، «لن يؤثّر على آفاق إحياء الاتفاق النووي»، على رغم وجود دلائل تفيد بأن هدف واشنطن المتمثّل في عقد صفقة «أصبح أكثر صعوبة»، ولا سيما بعد تلاشي التفاؤل بصفقة وشيكة مع انتهاء جولة المحادثات السادسة من دون مؤشّرات ملموسة إلى إحراز تقدّم كبير. وفي تعليقه**

**لا يريد التخلّي عن أفضل أمل له في تخليص بلاده من العقوبات. وتُظهر المؤشرات أن القرار النهائي للمضيّ قدماً في الصفقة مع الأميركيين قد يأتي في الأسابيع القليلة المقبلة، قبل تنصيب رئيسي، وفي حين لا تزال حكومة إيرانية «أطول عمراً وأكثر اعتدالاً في السلطة». وهذا يعني، وفق الصحيفة، أنه سيتمّ إعداد المعتدلين لتحمّل اللوم على رفع جميع العقوبات الأميركية، متجاهلاً الدعوات إلى متابعة المناقشات من أجل توسيع الاتفاق النووي ليشمل برنامج الصواريخ البالستية، وحضور طهران في المنطقة، باعتبارهما ملفّين "ليسا قابلين للتفاوض"، علماً بأن هذه الموضوعات يأمل المسؤولون الأميركيون معالجتها كجزء من صفقة متابعة أوسع مع الجمهورية الإسلامية.**

> جرى التركيز على دور المرشد الإيراني بصفته «الآمر الناهي» في أيّ اتفاق محتمل

**وجرى التركيز على دور المرشد الإيراني، بصفته «الآمر الناهي» في أيّ اتفاق محتمل؛ إذ تنقل «نيويورك تايمز» عن مسؤولين في كلّ من واشنطن وطهران أن خامنئي يريد بالفعل إحياء الاتفاق النووي مع الغرب، وذلك من أجل رفع العقوبات الصارمة التي أبقت النفط الإيراني خارج السوق العالمية. ويعتقد هؤلاء أن المرشد ـ الذي كان يدير ليس فقط ملفّ الانتخابات بل أيضاً المفاوضات النووية ـ، على حدّ وصف الصحيفة، «الاستسلام للغرب»، وتحمُّل وطأة الغضب الشعبي في حال لم ينقذ تخفيف العقوبات اقتصاد البلاد المتضرّر. ولكن احتمال تزامن الصفقة مع وصول الحكومة المحافظة إلى السلطة، سيعني أن لها الفضل في حدوث أيّ انتعاش اقتصادي، ما من شأنه أن "يعزّز الطرح القائل إن الأمر كان يتطلّب حكومة قومية متشدّدة للوقوف في وجه واشنطن وإعادة البلاد إلى السكة الصحيحة". ويجادل المسؤولون الأميركيون، وفق "أسوشييتد برس"، بأن المرشد الأعلى سيتّخذ القرار النهائي بصرف النظر عن اسم الرئيس أو توجّهاته. وعلى هذه الخلفية، جاء تصريح الناطقة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، حين قالت: "وجهة نظر الرئيس ووجهة نظرنا هي أن زعيم القرار هو المرشد الأعلى. كان هذا هو الحال قبل الانتخابات؛ وهذا هو الحال اليوم. وسيكون هذا هو الحال على الأرجح لاحقاً"، فيما اعتبر الناطق باسم الخارجية، نيد برايس، أنه "سيكون لإيران، كما نتوقّع، المرشد الأعلى نفسه في أي، كما كان الحال قبل الانتخابات، ولدى صياغة الاتفاق في عام 2015". ولكن مصادر داخل مفاوضات فيينا تؤكد أن هناك عقبتين رئيسيتين يمكن أن تُعرقلا جهود بايدن لاستعادة الصفقة مع الإيرانيين؛ فمن جهة، يطالب الإيرانيون بالتزام مكتوب يمنع أيّ حكومة أميركية مستقبلاً من إلغاء الاتفاق كما فعل دونالد ترامب، وهو "مطلب يبدو معقولاً.. لكن لا يمكن أي ديموقراطية حقيقية أن تصنعه"، بحسب تعبير أحد كبار المسؤولين الأميركيين لـ"نيويورك تايمز". ومن جهة ثانية، تطالب إدارة بايدن بأن توافق إيران كتابياً أيضاً على عودة فورية إلى طاولة المفاوضات، بمجرّد استعادة الاتفاق القديم، والبدء بصياغة شروط اتفاق «أوسع وأطول مدى».**

(الأخبار)

**ماقل ودل**

**توقفت عدّة مواقع إعلامية ورسمية مقربة من او محسوبة على إيران، بينها موقع تلفزيون «العالم» الإيراني الناطق بالعربية و«Press TV» الناطق بالانكليزية، وتم تحميل رسالة مفادها بان حكومة الولايات الاميركية استولت على الموقع.**

**فلسطين**

من بيتا إلى بيت دجن إلى يتما، تتنقّل فعاليات «الإرباك الليلي» في الضفة الغربية المحتلة، حيث يبدو أنها ستتحوّل إلى أسلوب مقاومة شعبية ثابت في مواجهة البؤر الاستيطانية الجديدة. وعلى رأسها «أفيتار»، الفعاليات التي تمدّدت من حدود قطاع غزة إلى بلدات الضفة. تُعدّ ضئيلة التكلفة نسبياً، إلّا أن آثارها التي تأتي بالتراكم، لا يمكن بحال من الأحوال الاستهانة بها، سواءً على الوعي الجمعي للفلسطينيين، أو على المستوطنين الذين باتوا لا يطيقون العيش تحت ضغطها

# الضفة تستلهم غزة «أفيتار» تحت رحمة «الإرباك الليلي»

نابلس ــ **الأخبار**

«الإربـاك الليلـي» أسلوب مقاومة شعبية انطلق من حدود قطاع غزة، وسرعان ما انتقل اليوم إلى عدد من بؤر الاستيطانية الجديدة في شمال الضفة الغربية. والظاهر أن هذا الأسلوب، الذي يُعدّ مجدياً مع التراكم، بات يتمدّد داخل الضفة نفسها، وليس من غزة إلى الأراضي المحتلة فقط. وقد انطلق «الإرباك الليلي»، بعد انتهاء معركة «سيف القدس»، قرب البؤرة الاستيطانية «أفيتار»، المقامة على أراضي جبل صبيح في بلدة بيتا جنوبيّ نابلس، بجهود شعبي بحت، وطوّر نفسه بنفسه بالتجربة والملاحظة مع الأيام. واقتصرت الفعاليات في الأيام الأولى على إشعال إطارات مطّاطية قرب المستوطنين، ثمّ دخلت وحدات بأساليب جديدة، من مِثل وحدة «البوق» التي تشمل عدّة شبان يحملون أبواقاً تصدر أصواتاً مزعجة وقوية ويطلقونها باتجاه المستوطنة، إضافة إلى وحدة «الرصد» التي تحمل مناظير مهمّتها الأساسية مراقبة المستوطنة الجديدة والتحرّكات العسكرية قربها بهدف الاطّلاع على الوضع العام واحتمال نصب جيش العدو كمائن في الجبل في محيط المستوطنة. وإلى جانبهما تأتي وحدة يمكن تسميتها بـ«الحاضنة» أو «الدعم اللوجستي» للإرباك، وهي تعمل على تقديم الطعام والمياه والمشروبات للشبّان المتظاهرين وللصحافيين، في عملية تمرّ بعدّة مراحل، تبدأ بنساء بلدة بيتا عادة، ثمّ مروراً بشبّان يتكفّلون بإيصال الطعام إلى المتظاهرين، علماً بأن عدداً كبيراً من أهالي البلدة يوزّعون المياه والسكاكر والطعام بشكل شخصي عبر الحضور إلى مكان

> لبلدة بيتا تحديداً تجربة تاريخية ومحطّات فارقة في التصدّي للمستوطنين والاستيطان

الفعاليات. وأخيراً، بدأت وحدة التفجير عملها، وهي المختصّة بتجهيز قنابل صوتية لتفجيرها قرب المستوطنة، فينبعث اللهب والنار مع صوت قوي عند التفجير. ويتظاهر المئات في بلدة بيتا جنوبيّ نابلس منذ أسابيع، في مشهد بدأ مفاجئاً للمستوطنين، الذين تحدّثت وسائل إعلامهم، ومنها صحيفة «يديعوت أحرونوت»، قبل أيام، عن انتقال «الإرباك الليلي» من حدود قطاع غزة إلى نابلس، فيما أظهر مقطع فيديو نشره أحد المستوطنين مدى انزعاجه من هذه الفعاليات، وخصوصاً أصوات البوق على مدار الساعة ليلاً. ويؤكد المتظاهرون، في رسالة مصوّرة، أن «الإرباك الليلي» يندرج في سياق الفعل المقاوم الشعبي، وليس بإشراف أيّ حزب أو فصيل سياسي. اللافت أن قرية بيت دجن شرقيّ نابلس استلهمت هي الأخرى تجربة بيتا، إذ تستمرّ الفعاليات الليلية فيها للّيوم الثالث على التوالي، وتبعتهما قرية يتما التي تشهد أطرافها فعاليات مماثلة، في مشهد يشي باحتمالية امتداد «الإرباك الليلي» إلى مناطق أخرى في الضفة، ليصبح أسلوب مقاومة شعبية ثابتاً في مواجهة البؤر الاستيطانية الجديدة. ومن ميزات الإرباك الليلي انخفاض تكلفته حتى الآن ونتائجه العالية تدريجياً، فهو يرفع مستوى الوعي الوطني، ويزيد من تماسك الحاضنة الشعبية للمقاومة، ويعزّز الوعي الجمعي للأجيال الجديدة بخيار مواجهة العدو، من جهة؛ ومن جهة أخرى، يسهم في إزعاج المستوطنين وإقلاقهم على مدار الساعة.

وليست المحاولة الإسرائيلية لإنشاء بؤرة استيطانية في جبل صبيح هي الأولى، بل سبقتها عدّة محاولات نجح خلالها المستوطنون في إقامة عدّة كرفانات لفترة لا تتجاوز أسبوعاً، ثمّ أُجبر العدو على طرد المستوطنين تحت ضغط مواجهات شعبية عنيفة وضخمة. وتصرّ بلدة بيتا التي تفتخر بعدم وجود مستوطنات على أراضيها على مقاومة أيّ محاولات استيطانية جديدة، لذلك يكرّر المستوطنون محاولاتهم لإنشاء بؤرة على جبل صبيح كلّ عدة سنوات، تحت العنوان نفسه: «أفيتار». ويبدو، هذه المرّة، أن المستوطنين استغلّوا المعركة الأخيرة مع قطاع غزة، وانشغال الرأي العام بها، ليقيموا عدّة منازل متنقلة، تحوّلت لاحقاً وسريعاً إلى مستوطنة، دشّنوا فيها مجموعة من المنازل، مع تعبيد طرق داخلية وتمديد خدمات الكهرباء والماء والبنية التحتية. وعلى خلفية التطوّرات الأخيرة، أعلن وزير خارجية العدو، يائير لابيد، أن الجيش الإسرائيلي قرّر إخلاء البؤرة الاستيطانية، مشدّداً على ضرورة تنفيذ هذا الأمر من دون أيّ اعتبارات داخلية تتعلّق بـ«الميل إلى اليمين أو اليسار». وعلى إثر ذلك، استهجن المستوطنون، في تعليقات لهم على مواقع التواصل الاجتماعي، الإعلان، ووصفته مجموعات منهم بأنه «استسلام للعرب والإرهاب».

يسهم الإرباك الليلي في إزعاج المستوطنين وإقلاقهم على مدار الساعة (أ ف ب)

وللبلدة بيتا تحديداً تجربة تاريخية ومحطّات فارقة في التصدّي للمستوطنين والاستيطان، أشهرها حادثة وقعت إبّان الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988، وقُتلت فيها مستوطنة إسرائيلية واستشهد ثلاثة شبان. وبدأ الحدث آنذاك عندما هاجم مستوطنون جبلاً في أطراف البلدة للتنزّه، وحاصرهم مئات الفلسطينيين واقتادوهم إلى ساحة بلدة بيتا، قبل أن يتدخّل جيش العدو ويعتقل عشرات الفلسطينيين ويُبعد عدداً منهم خارج الوطن في أعقاب المواجهات العنيفة. ويُسجّل للبلدة عدم وجود أيّ مستوطنة على أراضيها بفعل شراسة المقاومة الجماهيرية. ويعوّل مراقبون وأهالي بلدة بيتا أنفسهم على الإرث التاريخي المقاوم للبلدة والتجارب المتكرّرة للمستوطنات الفاشلة، في أن يُفشلوا «أفيتار» مرّة أخرى ويهدموها، لتصبح أثراً بعد عين.

**سوريا**

# اللامركزيّة الإداريّة حبيسة النصوص: متى يبدأ التطبيق؟

على رغم أن البيئة القانونية للتحوّل نحو اللامركزية الإدارية تبدو متوفرة في سوريا من خلال "قانون الإدارة المحلية 107"، إلا أن هيمنة السلطة المركزية على السلطات المحلية لا تزال هي الغالبة في معظم المناطق، هيمنة يشدّد الخبراء على ضرورة الإسراع في التحوّل عنها نحو نموذج من التشاركية، الكفيلة بإعادة إدخال رساميل المجتمع في "خارطة الخطط ورادار الموارد". وهو ما من شأنه أن يمثّل مفتاحاً رئيساً من مفاتيح الحلّ السياسي

دمشق ـ **بلال سليطين**

يتّفق العديد من الخبراء والمراقبين في سوريا اليوم على أن الانتقال نحو اللامركزية الإدارية يمثّل أحد مداخل الحلّ السياسي في البلاد، انطلاقاً من الحاجة إلى تغيير العلاقة بين السلطة المركزية والإدارات المحلّية، لتكون علاقة إشراف وتشاركية ومساعدة، بما يتيح أيضاً تغيير العلاقة بين الأخيرة ومَن تُمثّلهم، بحيث تكون عينها على الناخبين ورضاهم، وليس على السلطة المركزية ورضاها. هذا التحوّل، وإن كان له بعد إداري مهمّ لناحية مساهمته في حلّ مشكلات العجز المؤسّساتي، فإن له أيضاً أبعاداً سياسية لا تقلّ أهمية، إذ من شأنه أن يعالج العديد من المشكلات، وعلى رأسها استبعاد المواطنين من دائرة اتخاذ القرار في مناطقهم، خصوصاً إذا ما مُنحت الإدارات المحلية هوامش واسعة، بعيداً عن الوزارات السيادية. انطلاقاً من ذلك، مثّل "قانون الإدارة المحلية 107"، الذي صدر كطرح إصلاحي في ذروة الاحتجاجات في سوريا عام 2011، جزءاً أساسياً من النقاشات الأخيرة التي دارت بين الحكومة و"قسد" (الإدارة الذاتية)، بحسب مصادر شاركت في الحوار، حيث طُرحت فكرة توسيع القانون وتعديل بعض بنوده لتصبح "لامركزية إدارية موسّعة"، خصوصاً أن النظام الإداري المعتمد في مناطق سيطرة "قسد" حالياً، لا يبتعد كثيراً عن روح الـ"107".

وعلى رغم أن القانون المذكور يُنظر إليه بإيجابية لدى العديد من الأطراف والقوى في البلاد، خصوصاً أنه كان مُعتمداً لدى المجالس المحلية التي

> كان القانون 107 مُعتمداً لدى المجالس المحلية التي شكّلتها المعارضة خلال سيطرتها على الغوطة الشرقية مثلاً

شكّلتها المعارضة خلال سيطرتها على الغوطة الشرقية مثلاً، إلا أنه، بحسب أحد الخبراء الذين شاركوا في صياغته، لم يُستكشف بعد على أرض الواقع من قِبَل الحكومة، لأن غالبية مواده غير مفعّلة، علماً أن فيه هوامش كبيرة للإدارات المحلّية كي تعمل وتدير شؤونها لا مركزياً. أمّا المطلوب من السلطة المركزية لتسهيل العمل بالقانون، فهو بداية الحدّ من صلاحيات الوزير (المركزيّ) والمحافظ (المُعيّن من قِبَل السلطة المركزية) على المجالس المحلية، وكذلك "التوقّف عن التفكير بعقلية جعل هذه الإدارات المحلية تحت رحمة الوزير والمحافظ، من أجل البقاء في المنصب أو توفير التمويل والموارد أو لأسباب أخرى". ويرى خبير الإدارة المحلية، بشار مبارك، في هذا الخصوص، أن "السلطة المركزية بأمسّ الحاجة اليوم إلى تطبيق اللامركزية الإدارية، لأن لديها نضوجاً حاداً في الموارد، وضعفاً في البنى المؤسّساتية، ولكي تُحقّق هذا الانتقال من المركزية الشديدة إلى اللامركزية، عليها أن تُغيّر العقلية الحاكمة، وأن تدرك مدى أهمّية الإدارات المحلية في رصد الموارد المحلّية واستثمارها، والتخطيط المحلّي، وتوفير الدعم والتمويل من مصادر متنوّعة، وتحقيق التشاركية مع المجتمع، وتوفير شعور لدى المواطنين بأنهم مشاركون في إدارة شؤونهم من خلال مساهمتهم في إيصال أعضاء المجالس إلى مواقعهم، ومن ثمّ التعاون معهم، للانتقال من الدور الخدمي فقط، إلى الدورين الخدمي والتنموي".

في المقابل، وكنموذج من غياب، إن لم يكن انعدام، التطبيقات العملية للقانون "107"، تمكّنت "الأخبار" من إحصاء أكثر من 120 تدخّلاً من الحكومة المركزية في تشكيل مجالس الإدارة المحلية خلال عامَي 2020 و2021. وزاوحت تلك التدخّلات بين إلغاء عضوية، وحلّ مجالس، وتشكيل مجالس جديدة، علماً أن هذه المجالس مُنتخَبة بالاقتراع المباشر من قِبَل الشعب بحسب القانون السوري. ولا يقتصر التدخّل على ذلك، وإنما يمتدّ إلى الوصاية المفرطة على الإدارات المحلية، ومصادرة هوامشها، حتّى في ظلّ انتشار جائحة "كورونا" واختلاف الوقائع بين المدن، حيث كان من الصعب جدّاً على الإدارات العمل بحرّية؛ فعندما أصدرت مجموعة بلديات في ريف دمشق في شهر آب 2020، مثلاً، قرارات إدارية محلّية للتعامل مع انتشار الفيروس، من دون الرجوع إلى السلطة المركزية أو سلطة المحافظ، رفض الأخير القرارات وعمد إلى إلغائها، على رغم أنها تدخل في صلب صلاحيات الإدارة المحلية. ويقول رئيس مجلس محلّي، فضّل عدم ذكر اسمه بسبب القيود على التصريحات، لـ"الأخبار"، إنهم يواجهون عدّة مشكلات في عملهم، أبرزها "الهيمنة المركزية التي تُعدّ كالسيف المُسلّط على رقاب الأعضاء"، و"صلاحيات المحافظ التي تُضعف صلاحيات رؤساء وأعضاء الإدارات المحلية"، بالإضافة إلى "المرجعية الحزبية، ودورها الكبير في الاستحواذ على القرار". ويُضاف إلى ما تقدّم "جهل العديد من أعضاء المجالس بالقانون، وبالتالي عدم معرفة صلاحياتهم وخوفهم من الإعفاء أو الإقالة أو التوجيه الحزبي بسحب الثقة في حال خرجوا عن طاعة القيادة الحزبية أو السلطة المركزية أو المحافظين، والذين يتدخّلون معاً في اختيار الأعضاء وتشكيل المجالس، وحتى إعداد القوائم الانتخابية". وفي هذا الإطار، يقول بشار مبارك إن "منظومة الحكم في سوريا بُنيت بشكل مركزي على المستويات: الحكومي والإداري والاجتماعي والاقتصادي، ما أدّى إلى قولبة المجتمع وتغييب رساميله عن خارطة الخطط ورادار الموارد، وتسبّب أيضاً بزرع بعض بذور الأزمة السورية الراهنة".

في الحوار مع «قسد»، تمّ طرح توسيع القانون 107 ليصبح «لامركزية إدارية موسّعة» (أ ف ب)

**تقرير**

# أوروبا ما بعد ميركل: الفراغ (لا) يملأه ماكرون

بتول سليمان

بحلول الخريف المقبل، ستختار ألمانيا، للمرّة الأولى منذ 16 عاماً، حكومةً لا تترأسها أنجيلا ميركل؛ إذ تختتم المستشارة مسيرتها التي بدأتها نائبةً في عام 1989، لترتقي في سلّم المسؤوليات السياسية تباعاً، وصولاً إلى تزعُّمها «الحزب الديموقراطي المسيحي»، عام 2000، ثم المستشارية الألمانية في عام 2005، كأوّل امرأة تتولّى أرفع منصب في الدولة. ولكن، بحلول أيلول المقبل، تصبح ألمانيا، ومن خلفها أوروبا، من دون «السيدة الحديدية» التي اعتادت أن تكون صاحبة الكلمة الأخيرة في كلّ مشكلة تواجه بلادها، كما التكتّل الأوروبي الأوسع. ولا شكّ في أن غياب المستشارة سيشكّل حدثاً مفصليّاً، في ظلّ الخشية الألمانية والأوروبية من العجز عن ملء الفراغ الذي ستخلّفه، أو ضحالة كفاءة مَن سيخلفها في المحافظة على تماسك التكتّل الأوروبي. هذه المخاوف شغلت الصحافة والمحلّلين في السنوات الثلاث الأخيرة، تاريخ إعلان ميركل نيّتها التنحّي عن منصبها بحلول عام 2021. ويومها، أشير إلى الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بصفته قائداً محتملاً، لخلافة ميركل. فالرئيس الشاب الذي انتصر في انتخابات عام 2017 في مواجهة مرشّحة اليمين المتطرّف مارين لوبن، كان قد شكّل حالة «وسطية» في الأوساط السياسية، لكونه لا ينتمي إلى معسكرَيْ «اليمين» و«اليسار». ومع بدء الحديث عن اختفاء شخصية ميركل، برز ماكرون كنجم جديد في أفق السياسة الأوروبية، بعدما أحسن استغلال الظروف التي أحاطت بالاتحاد في ذلك الحين. وللمُفارقة، لعب الحظّ دوره نظراً إلى السياسة التي اتبعها الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، تجاه حلفاء بلاده الأوروبيين، ما دفع الرئيس الفرنسي إلى تقديم اقتراحات من قبيل «الأمن الذاتي» وغيره من طروحات أثبتت عدم نجاعتها، بالنظر إلى اعتماد أوروبا الكلّي على الحليفة الأميركية. أراد ماكرون الظهور بمظهر مَن يكافح لاستعادة الأمجاد الأوروبية. وعلى رغم الأزمة الداخلية التي كان يواجهها في ظلّ موجة احتجاجات «السترات الصفر»، إلّا أن آراء المحلّلين حول أدائه وأهدافه انقسمت؛ فمنهم من قرأ طروحات الرئيس الفرنسي الأوروبية بصفتها وسيلة للتخلّص،

> يخشى الألمان والأوروبيون عدم ملء الفراغ التي ستخلّفه ميركل

أوّلاً، من أزماته الداخلية، ولتثبيت زعامة ما على مستوى القارة العجوز، ثانياً. ومن هنا، أشارت إليه مجلة «تايم» الأميركية، عام 2018، باعتباره «القائد المستقبلي لأوروبا». على هذه الخلفية، هناك مَن «أمن» بنجاح سياسة ماكرون، ومن هؤلاء الكاتب جوزيف دي ويك، الذي نشرت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، أخيراً، مقتطفات من كتابه الذي يحمل عنوان: «إيمانويل ماكرون: الرئيس الثوري»، والذي يتحدّث فيه عن «وسطية» الرئيس الفرنسي وإمكانية تكراره نجاحات ميركل. ويعتبر الكاتب أن ماكرون يواجه اختباراً في الانتخابات الفرنسية المقرّرة أوائل العام المقبل؛ «فإذا فشل، يكون مثل نجم لمع واختفى، أما إذا فاز، فستكون بأريس قد وجدت رئيساً يمكنها التعايش معه لمدّة أطول، وستكون بروكسل قد وجدت النموذج الأفضل الذي يؤكد أن الرهان على أوروبا قد ينجح». ويوضح أن «فكر» ماكرون السياسي يعتمد على ثلاث ركائز، وهي: تحرير الاقتصاد الفرنسي، زيادة الاستثمار في التعليم من أجل استعادة الحراك الاجتماعي، وأخيراً حاجة الدول الأوروبية إلى العمل معاً للدفاع عن مصالحها وترويض الرأسمالية العالمية. وهنا، يشير إلى أن ماكرون نجح في وضع لمسة جديدة على التكتّل الأوروبي «أكثر فرنسية» على صعيد السياستَيْن الخارجية والتجارية. في الوقت نفسه، يعترف دي ويك بأن الاتحاد «لا يزال على بعد سنوات ضوئية من كونه لاعباً أساسياً على الساحة الجيوسياسية»، معتبراً أن «حزمة بروكسل للجيل القادم، والتي تبلغ 900 مليار دولار، تبشّر بدرجة من التكامل أعظم ممّا كان يُعتقد قبل عام واحد فقط».

وإذا كان ثمة مَن يعتقد أن ماكرون سينجح في مهمته المنتظرة، إلا أنه «سيفشل من دون ميركل أو شريك قوي محتمل في برلين ومهتم بالقضايا الأوروبية»؛ إذ إن ماكرون شخصية «أكثر إثارة للانقسام، ولديه أفكار أكثر طموحاً، لكنها أيضاً مثيرة للجدل، حول إصلاح الاتحاد الأوروبي»، وفق مقال نشر في موقع «بوليتكو» الأميركي بداية العام الجاري. صحيح أن ماكرون، وبخلاف أسلافه، استطاع إعادة فرنسا إلى واجهة القيادة في أوروبا من خلال الاستفادة من التقلّبات الجيوسياسية واستقطاب ميركل للعمل معاً، لكن رحيل المستشارة واقتراب الانتخابات الفرنسية التي تدل الإشارات، حتى الآن، على دور صاعد لليمين المتطرف فيها، ينبئان بمصير مجهول ينتظر التكتل.

هذا إعلان ميركل قرارها النهائي جرى الحديث عن ماكرون كقائد محتمل لأوروبا (أ ف ب)

## العالم
### ليبيا

تصبّ الجهود الدولية في اتجاه سحب العدد الأكبر من المرتزقة في المرحلة المقبلة (أ ف ب)

# «برلين 2» يتجاهل سحب المرتزقة: الأولوية لدعم حكومة الدبيبة

تنطلق في العاصمة الألمانية، اليوم، فعاليات مؤتمر «برلين 2» لبحث مسار الأزمة الليبية. المؤتمر الذي يُعقد على مستوى وزراء خارجية الدول الفاعلة في الملفّ الليبي، سيوصي بإجراء الانتخابات في الموعد المُحدَّد لها نهاية العام الجاري، من دون أن يضمن مطلباً آخر، يتمحور حول خروج المرتزقة الأجانب من البلاد

ينطلق في العاصمة الألمانية، برلين، اليوم، اجتماع دولي جديد حول ليبيا، على مستوى وزراء خارجية الدول الفاعلة في الملفّ الليبي. ويأتي الاجتماع بعد سنة ونصف سنة من المؤتمر الموسّع الذي عُقد مطلع العام الماضي، وحدّد مسار العملية الانتقالية التي أوصلت حكومة رئيس الوزراء، عبد الحميد الدبيبة، إلى السلطة. واعتباراً من يوم أمس، بدأت المناقشات الموسّعة بين وزراء الخارجية في اجتماعات ثنائية، استمرّت حتّى ساعة متأخرة من الليل. وبينما تؤكد التصريحات الرسمية ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المحدَّد يوم الـ24 من كانون الأول المقبل، وانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية بشكل كامل، يبدو أن التوصيات النهائية ستتجاهل ضرورة سحب المرتزقة بشكل كامل قبل الانتخابات.

ويفترض أن يناقش اللقاء الذي يشهد الحضور الأوّل لوزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في الاجتماعات حول ليبيا، فضلاً عن مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في مداخلة عبر «الفيديو كونفرنس»، أهمية الاستقرار في ليبيا، ودعم المسار السياسي، وسحب جميع القوات الأجنبية المشاركة في القتال على الأرض، مع التشديد على لعب دور أكبر لدعم الحكومة الحالية، وهي وجهة النظر التي حشدت لها مصر بشكل كبير في الأيام الماضية، عبر التنسيق مع أطراف آخرين، مثل اليونان التي زار رئيس وزرائها، كيرياكوس ميتسوتاكيس، القاهرة، أوّل من أمس، حيث ناقش محاور رئيسة في الملفّ الليبي مع الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي.

وعلى رغم التوافق الغربي – العربي على ضرورة سحب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، والدعوة التي وجهتها جامعة الدول العربية التي سيحضر أمينها العام، أحمد أبو الغيط، المؤتمر، في هذا الاتجاه، إلّا أن الجهود تصبّ راهناً في اتجاه سحب العدد الأكبر من هذه القوات، في ظلّ «استحالة» سحب جميع المرتزقة قبل نهاية العام الجاري، وهو موعد الانتخابات المقرّرة والتي تحظى بدعم دولي.

ووزّعت المسودة الرئيسة الخاصة بمخرجات «برلين 2» على الدول المشاركة، والتي تضمّنت تقييماً لأوضاع ليبيا السياسية والاقتصادية والأمنية والحقوقية، حيث تمّت دعوة الكونغو التي تترأس لجنة «الاتحاد الأفريقي» إلى ليبيا. وستدعو مخرجات المؤتمر إلى تشجيع إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الموعد المحدّد لها، وهو ما يعني ضرورة التوجّه نحو اختيار الرئيس شعبياً وليس من قِبَل البرلمان، كما يرغب بعض الأطراف. وستقترح المسودة نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلّحة، والمسارعة إلى تفكيكها وإدماج المؤهلين من أعضائها في مؤسسات الدولة واتخاذ التدابير اللازمة من أجل ذلك، وهو ما ترفضه دول عديدة، من بينها الإمارات على سبيل المثال، في وقت سيجري فيه التوافق على دعم الجهود الاقتصادية التي من شأنها تحقيق توزيع عادل للثورة وعائدات البلاد من خلال تطبيق اللامركزية، وتوحيد مصرف ليبيا المركزي، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين. وسيطلب «برلين 2» من أعضاء «ملتقى الحوار السياسي» التدخّل لإقرار ما يلزم من إجراءات لإتمام العملية الانتخابية في موعدها، في حين يفترض أن تؤدّي وزيرة الخارجية الليبية، نجلاء المنقوش، دوراً أكبر في المرحلة المقبلة، مع سعيها إلى إلى انتزاع مزيد من الصلاحيات للحكومة في العملية الانتقالية.

> ستدعو مخرجات المؤتمر إلى تشجيع إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الموعد المحدّد لها

إضافة إلى المعوقات التي تواجه المضيّ قُدُماً نحو تثبيت الحلّ، وسيشارك في المؤتمر أطراف لم تتمّ دعوتهم من قبل، وفي مقدّمهم تونس، في ظلّ إعطاء مساحة للآلية الأفريقية للعب دور أكبر، بمزيد من الرضى والتسليم لمشيئة الله تعالى

ننعى إليكم فقيدنا الغالي

**المرحوم نزيه انيس الخطيب**

زوجته: حكمت مجذوب الصباغ/ يمنى العيد

أولاده: د. مازن الخطيب وزوجته ليدي ديفو، د. حازم الخطيب وزوجته د. ريما الحجة، د. لبنى الخطيب وزوجها د. جهاد توما.

أحفاده: نزيه، لورا، يارا، سيرينا، تريستان، كارينا، روبان، رام، أنابيل.

أشقاؤه: المرحوم سامي الخطيب، المرحوم نبيه الخطيب، المرحوم وجيه الخطيب.

شقيقاته: المرحومة سمية الخطيب، المرحومة نازك الخطيب قعقور، المرحومة عفاف الخطيب قعقور.

تقبل التعازي عبر الهاتف:

01/349695

70/195402

الأسفون: آل الخطيب، آل مجذوب الصباغ، آل ديفو، آل الحجة، آل توما

للفقيد الرحمة ولكم من بعده طول البقاء

(لروحه الطاهرة الفاتحة)

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار al-akhbar
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597



## إعلانات رسمية

**إعلان**

تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لإدارة الخدمات الطبية والاستشفائية للمستخدمين والأجراء الحاليين والقدامى عن الفترة الممتدة ما بين 1/7/2021 لغاية 30/6/2022 ضمناً.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ أمانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 000 200 ل.ل.

تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر.

علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 16/7/2021 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11.00 قبل الظهر.

بيروت في 18/6/2021

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس وصف حنيني

التكليف 488

**إعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل**

طلب يوسف جرجس الخوري اصدار شهادة بدل عن ضائع على العقار رقم 1145 من منطقة قهمز العقارية قضاء جبيل.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في جبيل

ليلى الحويك

**إعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل**

طلب السيد ميشال قسطنطين الهاشم بصفته وكيل شوقي وابراهيم يوسف باسيل بصفتهما أحد ورثة يوسف ابراهيم باسيل اصدار سند تمليك بدل عن ضائع على العقار رقم 829 من منطقة غلبون العقارية قضاء جبيل.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في جبيل

ليلى الحويك

**إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان**

طلب بطرس منصور روفايل بصفته وكيل ماري اديب زوين (700 سهم) سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 362 و363 و364 و367 و368 من منطقة العبرة وشوان العقارية قضاء كسروان.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في كسروان

رأتي حيدر

**وثيقة نشر خلاصة حكم**

صادر عن محكمة الاستئناف في بيروت – الغرفة الرابعة عشرة المؤلفة من الرئيس القاضي حبيب مزهر والمستشارين أدهم قانصو ونادين أبو علوان.

رقم الأساس: 2021/2

رقم القرار: 2021/13

تاريخ صدور الحكم: 20/5/2021

نوع الجرم: مواد غذائية منتهية الصلاحية

المدعي: الحق العام

المدعى عليه: وليد سليم علم الدين بصفته الشخصية وبصفته مفوّض بالتوقيع عن شركة كافيه ميدين ش.م.م.

المواد المحكوم بها: 117/109 من قانون حماية المستهلك رقم 2005/659 المعدل الأوراق المطلوب نشرها:

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ 20/5/2021 والقاضي بتغريم كل من وليد علم الدين وشركة كافيه ميدين ش.م.م. بمبلغ عشرة ملايين ل.ل. تخفيفاً سنداً للمادة 254 عقوبات وتدريكهما النفقات.

بيروت في 15 حزيران 2021

الكاتبة نغم بو عرم

**إعلان**

من أمانة السجل العقاري في بيروت طلب المحامي عمر شريف الحاج بوكالته عن محمد وجدي الغطمة وكيل كل من هادي فؤاد قاسم وكوثر حسن الحلبي سندي تمليك بدل عن ضائع باسم / هادي فؤاد قاسم وكوثر حسن الحلبي (زوجة هادي قاسم) بالقسم 2 من العقار 271 عين المريسة.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في بيروت

جويس عقل

**إعلان**

من أمانة السجل العقاري في صور طلبت زكية محمد حسين مونس سند بدل ضائع للعقار 251 الحلوسية.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

حسين خليل

**إعلان قضائي**

تدعو محكمة صيدا المنفردة العقارية المدنية غرفة الرئيس جورج سالم المدعى عليهما حسن محمد أمين وفاطمة علي نصرت الأسعد والمطلوب إدخالهم سعاد عاطف الأسعد ومحمد سعود علي نصرت الأسعد وفاطمة علي نصرت الأسعد للحضور إلى قلم المحكمة لإستلام صورة عن كافة أوراق الدعوى ومربوطاتها بما فيها محضر ضبط المحاكمة كاملاً من صفحة (1 – 8) وذلك بالدعوى أساس 2021/286 والمقدمة من المدعية علية علي موسى ضد المدعى عليهما حسن محمد أمين وفاطمة علي نصرت الأسعد والمطلوب إدخالهم سعاد عاطف الأسعد ومحمد سعود علي نصرت الأسعد وفاطمة علي نصرت الأسعد بتاريخ 15/2/2021 بموضوع إصدار قرار بتعيين خبير مختص في تحديد حق المرور والإرتفاق موضوع هذه الدعوى بشكل تفصيلي ودقيق وتقدير قيمة الإنتفاع به على أن تحدد لاحقاً من قبل المحكمة الموقرة قيمة هذا التعويض العادل والحكم للمدعية بإعطائها حق مرور للأسهم التي تملكها في العقار رقم /198/ من منطقة البيسارية العقارية المحبوس رقم /198/ من منطقة البيسارية من العقار رقم /167/ و/168/ من منطقة البيسارية العقارية لأجل الوصول إلى الطريق العام مع إستعدادنا لتأمين نفقات الخبير وقبول طلب الإدخال لإستيفائه جميع الشروط الشكلية المفروضة قانوناً وإلزام الجهة المدعى عليها والمطلوب إدخالهم المدعى عليهم بالتكافل والتضامن بجميع مطالبنا الواردة في إستحضارنا الراهن وإتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال مهلة عشرين يوماً تلي النشر وإلا يصار إلى إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم

ناديا سعيد مرعي

**إعلان**

صادر عن محكمة شتورا الشرعية السنية

تطرح المحكمة للبيع بالمزايدة العلنية حصة القاصر حسان حمد هاشم في العقار رقم 1533 منطقة جديدتا العقارية حيث تبلغ حصته 16.251 سهماً. وتبلغ حصته بالأمتار 30.3 متراً مربعاً وآن ثمن المتر الواحد هو أربعمائة ألف ليرة لبنانية، يجري ذلك في دائرة المحكمة في شتورا بالمزاد العلني يوم الإثنين 19/7/2021 الساعة العاشرة صباحاً فعلى كل من يرغب في الدخول بالمزايدة مراجعة قلم المحكمة ليطلع على لائحة الشروط خلال الدوام الرسمي وان يحضر في الموعد المحدد للاشتراك فيها.

شتورا في 22/6/2021

رئيس القلم

الشيخ إبراهيم البريدي

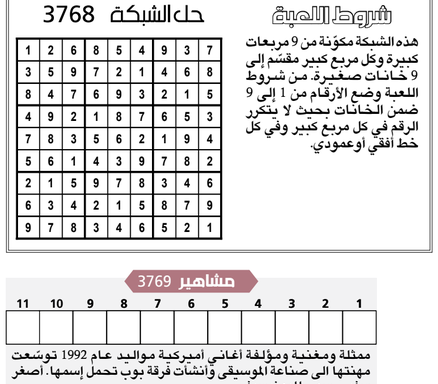


## استراحة

### كلمات متقاطعة 3769

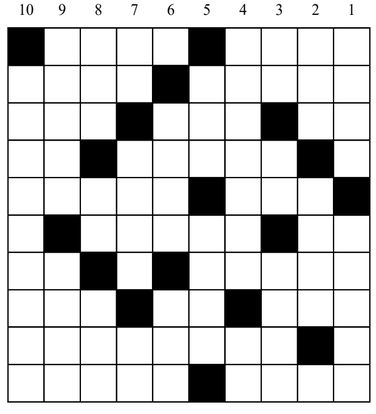

**افقيا**

1- إنقطاع عن الطعام والشراب – عملة المانية – 2- ممثل لبناني راحل – من مستلزمات الحروب – 3- في الجسم – فصيح – من الحيوانات – 4- مدينة فرنسية – للنداء – 5- من الفاكهة – الجرائم الخفيفة – 6- ضمير متصل – يحترمون – 7- جزيرة سعودية – للتعريف – 8- عطف وشفقة – حرف نصب – مكر وخبث – 9- من أئمة اللغة والأدب يُعرف بالخطيب – 10- نبغض – من شخصيات العهد القديم

**عمودياً**

1- صوت الباخرة – نترقبَ الفرصة – 2- يهدم – نهر في ألمانيا – 3- والدة – نوتة موسيقية – سقف في مقدمّ البيت – 4- دولة آسيوية – دقّ وفتّ وسحق – 5- حاك الثوب – أمكنة النعيم والسعادة – 6- عطاء – استخرج من الأرض – 7- مقياس مساحة – ناعتب – ثرى – 8- ضمّ الحجارة بعضها الى بعض – فقد عقله – جزيرة إيرانية – 9- عاصمة غويانا الفرنسية – مختصر إسم المنظمة الدولية للمعايير – 10- محرّر الأراضي المقدسة من الصليبيين

**حلول الشبكة السابقة**

**افقيا**

1- دير الزور – 2- الإدريسي – 3- كونيبف – أرض – 4- يمن – محور – 5- رقة – كحل – را – 6- تر – بخت – 7- نابلس – وهج – 8- دنا – سلام – 9- لام – كاريبي – 10- بيجو – موبيل

**عمودياً**

1- ديكارت – الب – 2- قرن – اي – 3- رانية – أدمج – 4- اليم – لبن – 5- لاينك – لاك – 6- زدف – حبس – أم – 7- ور – ملح – سرو – 8- رياح – تولبب – 9- سرور – هابي – 10- قيصر الجميّل

### sudoku 3769

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2 | | | 6 | | | | 7 |
| 5 | | 4 | | | | 9 | 6 | |
| | 1 | | 9 | | 4 | | 3 | 2 |
| | 6 | 2 | 3 | | 5 | | 7 | |
| | | | | | | | | 5 |
| 4 | 3 | | 7 | | 8 | 2 | | |
| | | 3 | 6 | | 9 | 1 | | |
| | | | | 5 | | | | 4 |
| 8 | | | | 1 | | | 9 | |

### شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

### حل الشبكة 3768

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 2 | 6 | 8 | 5 | 4 | 9 | 3 | 7 |
| 3 | 5 | 9 | 7 | 2 | 1 | 4 | 6 | 8 |
| 8 | 4 | 7 | 6 | 9 | 3 | 2 | 1 | 5 |
| 4 | 9 | 2 | 1 | 8 | 7 | 6 | 5 | 3 |
| 7 | 8 | 3 | 5 | 6 | 2 | 1 | 9 | 4 |
| 5 | 6 | 1 | 4 | 3 | 9 | 7 | 8 | 2 |
| 2 | 1 | 5 | 9 | 7 | 8 | 3 | 4 | 6 |
| 6 | 3 | 4 | 2 | 1 | 5 | 8 | 7 | 9 |
| 9 | 7 | 8 | 3 | 4 | 6 | 5 | 2 | 1 |

### مشاهير 3769

| 11 | 10 | 9 | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | |

ممثلة ومغنية ومؤلفة أغاني أميركية مواليد عام 1992 توسّعت مهنتها الى صناعة الموسيقى وأنشأت فرقة بوب تحمل إسمها. أصغر سفير رسمي لليونيسيف

7+2+5+4=6 عاصمتها كوناكري ■ 11=1+8+10 = مركبة فضاء روسية ■ 3+9 = سئم وضجر

حل الشبكة الماضية: **بشارة الخوري**

إعداد
**نعوم مسعود**

نبض المدينة

## من العنق عند الفوّهة ـ البوّابة، إلى الالتفافة المزدوجة، عند طلعة العكاوي وشارع باستور [2]

# شارع غورو... عصف النكبة باقٍ والقيامة بعيدة

رهيف فياض *

### I ــ العصف في العنق، والملحق.

نسير بمحاذاة كنيسة مار مارون. نزولاً باتجاه الفوّهة البوابة، في محور جادة جورج حدّاد. الرصيف واسع. مظلّل بشجر وارفٍ، مزروع بانتظام. المطعم الذي يلي الكنيسة، مقفلٌ نهائياً. زحمةُ سيارات في محطّة المحروقات. الطرق نحو الجمّيزة سالكة. كل المحالّ التجارية على يميننا، محطَّمة أو مقفلة.
نصل إلى الواجهة الجنوبيَّة للفوّهة - البوابة، استُبدِلَ زجاج الدكاكين المحطَّم. الزجاج جديد ونظيف. لكنَّ المحالّ الثلاثة، مقفلة من الخارج. أُزيلَ عنها، ناتج العصف المباشر. لكنّ آثاره باقية ومستمرة، بالإقفال الفعَّال، بهدف حماية مديدة.
نلتفّ. ندخل في العنق. قبالتنا في الجدار الشمالي، «بول» يدلي بشهادة حياة منعشة لا لبس فيها. في الطوابق العلوية الثلاثة، فوق «بول»، الهجر فاقعٌ. الأقواس الثلاثة المتكررة، تحجبها ألواحٌ خشبيةٌ، وستائر بيضاء. لا حياة. إنه أبيض الموت، أبيض الكفن والدفن. في الجدار الجنوبي للفوّهة، كلّ المحالّ التجاريَّة محطَّمة. التجهيزات المقتلعة والأوساخ، والمخلّفات، مبعثرة فوق البلاط. لا زجاج في الواجهات. ألواحٌ خشبية، تسدّ جزئياً أبواب المتاجر. تجهيزات الإنارة متدلية من الأسقف. لا شيء يشير إلى رغبةٍ في العودة. المشهد يشير، إلى أن ناس الأمكنة قد هربوا. هروبهم كان فورياً دون التفاتة، دون اكتراث بما تركوا خلفهم.
في الطابقين العلويين، أفواه الأقواس فاغرة، يندلق منها سواد الداخل الجنائزيّ. صورة الهجر هنا تطغى. يغيب سحر الحجر الرملي الأصيل. يحجبه سواد الداخل المهجور المندلق، من الفتحات.
يتلاشى نغم الشرفات الرخامية الناتئة. في واجهات لا شبابيك فيها، ولا أبواب زجاجية، ولا زجاج ملوَّنٌ في أعلى الأقواس. لا شيء! فقدت الكسوة الإسمنتية الصفراء، كلَّ جاذبيتها. في هذا المناخ الجنائزيّ. تمنّينا، لو نستطيع أن نصعد إلى الطوابق المفزعة، لنبعد الفزع، بالتمتّع بالتأليف المعماري، للمجالات داخل الطوابق. لنعاين صلة الدرج المشترك، بالطوابق الأربعة التي تحوطه. ولنفهم موقع المطابخ، في التأليف العام. لكنّ التمنّي كان صعب المنال، لأن بوَّابة قفص الدرج في الطابق الأرضي، مقفلة بإتقان واضح.
لم يُطاول العصفُ، ملحق العنق بقسوة. فالمبنى الحديث، ذو الطوابق الأحد عشر، لا يزال في طور الترميم. وهو فارغ في كل طوابقه بالتأكيد. مهجورٌ. منسيٌّ. والمبنيان الكولونيَّاليان، قبالة مدرسة القلب الأقدس، صمدا، بوضوح. الهيكل من الخرسانة المسلحة، في الطابق الأرضي وفي الطوابق العلوية. المبنيان مسكونان، والألوان الزاهية تطغى في الواجهة الرئيسة. لكنّها لا تُخفي أثرَ العصفِ في الأمكنة.
في الطابق الأرضي، النشاط التجاري مدفون، خلف الأبواب المحصَّنة بالألواح الخشبية، المثبتة بإحكام من الخارج. دكان هنا، وثان هناك، وثالث على بعد أمتار، دون قيمة فعلية تُذكر. إلاَّ أنَّها فارغةٌ كلُّها. لا أحد في داخلها غير صاحبها، يجلس خلف طاولة عتيقة، في العتمة لأن التيَّار الكهربائيَّ مقطوع. ولا أحد على الرصيف تشدّه سلعٌ معروضة في الواجهة. صاحب الدكان لا يبيع. ولا أحد يريد أن يشتري. فالشارع التجاري لا يعيش، والطوابق العلويَّة كلُّها فارغةٌ، مهجورة. باستثناء المبنيين الكولونياليين. والنسيج التراثي الملحق بالعنق، باقٍ على حاله، حتى كنيسة مار يوسُف، بحجرها الرملي الأصفر الأصيل، تحكي عمارة بيروت التاريخيَّة، والذي يعود معظم المتبقّي منها، إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

### II ــ العصف، بعد العنق والملحق

بعد كنيسة مار يوسف، يصل شارع لبنان إلى الجمّيزة، ماراً بمحلة التباريز. في الزاوية، عند تقاطع شارع لبنان مع شارع غورو - الجمّيزة، قبالة كنيسة مار يوسف شرقاً، ينتصب المبنى الحديث الثاني. يقطع المبنى بوقاحةٍ فاقعةٍ، تَواصُل النسيج التراثي المبنيّ في واجهة شارع غورو – الجميزة، الجنوبية.
المبنى العَمودي الضخم، يتألّف من طابق أرضيّ ومن سبعة طوابق علويةً. في زيارتنا للجمّيزة في أواخر آب من العام الماضي، كان الطابق الأرضيُّ مدمَّراً في زاويتيه. في وسطه مطعم – مقهى، يعمل بخجل. الطابق الأوَّل في المبنى مدمَّرٌ كلياً. زجاج الواجهة في الطوابق السبعة، محطَّم بشكل كامل. المبنى في الطوابق، فارغٌ، منسيٌّ، مهجور.
اليوم، الأربعاء في 5 أيار من العام 2021، أي بعد ما يناهز التسعة أشهر، لم يكتمل ترميم المبنى بعد. في محور الطابق الأرضي، يعمل المطعم – المقهى، بفعاليَّة متزايدة. المجالات الواسعة، في زاويتي الطابق الأرضي، فارغتان. لم يكتمل ترميمها بعد. استُبدِلَ الزجاج المحطَّم في الطابق الأول، لكنَّ الهجر يسكنُ المجالات، خلف الزجاج الجديد. استبدل الزجاج المحطَّم، في الطوابق السبعة. الحياة تطلُّ خجولة، يتيمة، من مكتب صغير في منتصف المبنى. إلاَّ أن المبنى لا يزال مهجوراً، منسياً. والمناخ العام في الأمكنة، ينضح وحشةً معتمةً، مفزعة.
بعد الفجوة، التي تلي المبنى العَمودي الزجاجي الحديث، رتلٌ من المباني التراثية التاريخية. تصطفُّ المباني عند الحدود جنوباً. إنها الجدار الجنوبي لشارع غورو – الجميزة، وهي بارتفاعات مختلفة. شُيّدت كلّها، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. المبنى الأوّل، مكوَّن من طابق أرضي، ومن طابقين علويين. والثاني، من طابق أرضي، ومن ثلاثة طوابق علوية. والثالث، من طابق أرضي، ومن طابق علوي واحد. المباني الثلاثة متلاصقة. جدار متدرج الارتفاع، يزهو بحجره الرمليّ العتيق. شهادة أصالة أكيدة، ونغم تاريخيٌّ يصدح في المكان، عذباً، مرئياً.
ضُمَّة الأقواس الثلاثة، ترسم محور المبنى الأول، في طابقيه العلويين. والضمَّة ذاتها، عَموديَّة الدلالة، تاريخيَّة الإيحاء في المبنى الثاني. أما المبنى الثالث، فهو تكرارٌ محترفٍ، للبيت ذي الأقواس الثلاثة.
القوس الوسطيُّ أكثر عرضاً من القوسين على جانبيه. يؤكّد بهذا التفصيل، محوريَّة التأليف. الأعمدة رخامية أنيقة.
لا أطر خشبية. لا زجاج في الأقواس. ولا أطر خشبية ولا زجاج، في النافذتين اللتين تحوطان المحور. الشرفة الناتئة ممتدَّة، برخامها الأبيض، أمام الأقواس الثلاثة في المحور. ألواح خشبية تسدُّ كل الفتحات. ستائر من «القاش» الأبيض تغلّفها، فتحجب الداخل كلياً.
لا أحد على الرصيف، أمام المباني الثلاثة. لا مشاة. لا مارّة. لا أحد يُطلُّ من إحدى الشرفات، أو من إحدى النوافذ. لا أحد. لا حضور. لا حياة. المباني الثلاثة، تسعة أشهر بعد عصف النكبة، لا تزال مهجورة. العصف باقٍ. الموت حاضر. دون منافس. في الواجِهة الشمالية، قبالة رتل المباني التراثية، بعد مدرسة القلب الأقدس، أعمال الترميم مستمرة. في مبنى ممتدّ، أفقياً وعَمودياً. في المبنى مطعم لبناني المطبخ، أعيد فتحه. المطعم فارغ. والدكاكين المجاورة فارغة أيضاً. والرصيف فارغ. لا مارّة، ولا مشاة، ولا فضوليُّون يقفون أمام واجهات الدكاكين، أو أمام زجاج المطعم. يغامر الجميع هنا، بضخ المال وببذل الجهد. هدفهم، إعادة الحياة إلى الأمكنة المهجورة الميتة.
نعود إلى الفجوة في الجدار الجنوبي، بعد المبنى الحديث الثاني. ندخل. السقف عقدٌ أسطوانيّ. في الداخل خلف الواجهة الجنوبية الرئيسة، مجالات مفاجئة، وحياة أخرى. بيوت، ربما عادت في بنيانها، إلى الخمسينيات من القرن العشرين. وهي، من طابق أرضيّ، ومن طابقين علويين، مسكونة. وأخرى، مثيلة لها مهجورة. تتراكم المخلّفات عند المدخل الرئيس، وعلى الشرفات. يحجب نوافذها الأباجور الخشبي الملوَّن. تكثر الأشجار المختلفة، حول المباني. وتكثر الحدائق.
المفاجأة الرئيسة، في الأمكنة، هي في المجالات الحرة الفسيحة، غير المبنيَّة. في الطرقات المتعرّجة. في الأدراج، التي تقودك دائماً إلى تلة الأشرفية. في الأبراج التي تنطح السماء، وقد بنيت كلها فوق التلة.
غلاف بعض هذه الأبراج، صَلْبٌ، فيه نوافذ، تساعدك في تعداد الطوابق فيها، وفي تقدير ارتفاعها. وغلافُ البعض الآخر، من الزجاج الملوَّن الداكن، يحجب كل شيء. فتتساءَل، وأنت في غمرة التنقيب، عن الحياة وعن العيش في مجالات عصفتها

> مطاعم كثيرة تعود، يحركها الحنين الذي تحدثنا عنه، ومباني الحداثة الأولى المهجورة

النكبة، تتساءَل، وأنت تعيش القلق والخيبة، كيف يستطيع الناس، أن يعيشوا حياة طبيعية، في أقفاص زجاجية ملوَّنة قاتمة؟ هيكلها من الحديد الأسود، أشبه بقضبان سجن؟!
تعود إلى الشارع الرئيس وأنت تردّد، ألا تكفيهم، قتامة الأوضاع العامة السائدة في البلاد؟ ألا تكفيهم، عتمة بيوتهم؟ وسواد معاشهم؟ والقحط في رزقهم؟ وفي الموارد؟! ألا تكفيهم، الدكاكين القليلة حولهم، فارغة؟! البائع وحده في ظلمة دكانه، وقد قُطِعَ التيار الكهربائي، ولا من يشتري! ولا من يقف أمام «الواجهة للفرجة».

### III ــ العصف باقٍ، في الجزء الرئيس، من شارع غورو – الجميزة.

نترك صاحب الدكّان، في وحدته المعتمة. نتركه جالساً خلف طاولته العتيقة. وقد طال انتظاره لمن يشتري، أو، في الحد الأدنى، لمن يتفرّج. نترك صاحب المطعم، ومطبخه اللبناني الأصيل، واقفاً أمام باب مطعمه، خلف ستائر الترميم الخضراء، نتركه، يصطاد أحد المارة القلائل، مبتسماً مرحّباً. المطعم فسيح، منظم، نظيف. يذهب كل هذا الجهد عبثاً، لأن لا مشاة على الرصيف نكرّر، ونكرّر، كي يصبح مشهد الرصيف، وقد هجره الناس، مرئياً، ملموساً.
يبقى صاحب المطعم منتظراً. وصالة المطعم الكبرى، خلف الباب، فارغة. وحده نادل، ينتهي من ترتيب طاولة، لينتقل إلى أخرى. ونادل آخر، يبالغ في حرصه على تنظيف الكراسي، وعلى رصفها بانتظام، حول الطاولات.
دكانان، ثلاثة... أبوابها مفتوحة، مضاءة، حين لا يكون التيار الكهربائي مقطوعاً. المشهد السائد، في شارع غورو- الجميزة، ثابت لا تغيير فيه. تسعة أشهر بعد عصف النكبة. استثناءَات نادرة وسط الإقفال القاسي. بالألواح الخشبية هنا، أو بالأبواب المعدنية الجرارة، هناك. أو، بالحد الأقصى، مجالات مفتوحة، فاغرة الأفواه. أماكن، لتجمّع الأوساخ، والمخلَّفات.
أُريدُ للمشهدِ أن يكون حقيقياً، مأساوياً، صادماً. لو كنت متحدّثاً، لسألت المستمعين، هل نجحت في ذلك؟
من التفاصيل الصادمة، إلى العصف في الجزء الرئيس من شارع غورو، الممتد حتى الالتفاف المزدوج، بعد كلية الثلاثة الأقمار. صعوداً، في طلعة العكاوي نحو منطقة الجعيتاوي، ونزولاً، نحو شارع باستور، في منطقة الرميل.
في منتصف هذا الامتداد الطويل، في منتصفه تقريباً، درج مار نقولا. معلمٌ رئيس. فجوة عريضة لا تفصل. فالمباني المسكونة، تحوطه من الجانبين. واستدراجٌ واضحٌ للمارَّة، إلى الصعود باتجاه منطقة السراسقة الشهيرة، بمحاذاة مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس.
مخفر قوى الأمن الداخلي، في الواجهة الشمالية لشارع غورو- الجميزة.
معلم، مزدوج الدلالة في المكان. فهو برج مرتفع، وارتفاعه هو الدلالة الأولى. وكاسرات الشمس في واجهته، وهي الدلالة الثانية، إذ يواجه المبنى أشعة الشمس، قبالته جنوباً.
عبر عقد أسطواني، في مبنى تراثي، حجره رمليٌّ أصفر عتيق، ندخل ثانية، إلى المجالات المختبئة، خلف الواجهة الجنوبية الرئيسة. المفاجآت تتكرر، وكأنها انتقلت إلى الأمكنة من سابقاتها. مساكن في طوابق.
انفراجات. مجالات غير مبنية وحدائق. بعض المباني مسكونة. وبعضها مهجور. هجروا أمكنةً لا يطاولها العصف. قرَّروا، أن لا حياة ممكنة، في الأمكنة المختبئة، حين يعمُّ العصف والدمار، الشارع الرئيس.
لصيق الفُجوة إلى المخابئ، مبنى عَمودي، زجاجي، حديث. إنه القطع الثالث، في تواصل النسيج المبنيّ المتراكم، طيلة قرنين. أكرر للأهمية. نهمل القطع الفجّ، لنمعن النظر بعد الطريق، في مبنى تراثيّ، من طابق أرضي ومن طابقين علويين. ضرب العصف بقوَّة. هجره ساكنوه. لا نوافذ فيه ولا زجاج. ألواح خشبية تسدّ الفتحات. ستائر من النايلون

ترميم في مبنى طويل وبرج المخفر علامة فارقة

عودة خجولة للدكاكين، بائع الخضر الوحيد

السميك، تحجب الرؤية. مشهد يتكرَّر، بتكرار نتائج العصف المدمّر، القاسي المسيطر، حتى هذه اللحظة، يوم الأربعاء، الربيعي الدافئ المشمس، في 5 أيار من العام الجاري.
وسط المشهد المأساوي، يُفرحنا الحجر الرملي الأصفر العتيق. الظاهر بوضوح عنيد، في واجهة المبنى. الزمن تاريخي، بحضور الحجر الرمليّ الظاهر. يعود تشييد المبنى، إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كالمباني التي سبقته، في سياق الواجهة الجنوبية لشارع غورو – الجميزة. يسرد المبنى حكاية تحطيم أسوار بيروت، وخروج ناس المدينة من الأسر، إلى منازل بنوها، على جانبي طرق بيروت الرئيسة آنذاك. طريق الشام، طريق طرابلس، وطريق صيدا. تتذكّر خريطة بيروت في توسعها، هدية جوليوس لويتفد، إلى السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1876.
تنظر إلى حجارة البناء الرملية الصفراء الداكنة، فتسمع صوتها، تحكي انتقال ناس المدينة في سكنهم إلى مطارح جديدة، منتشرة بامتداد الطرقات، أكرر. دون أن ننسى، الانتقال إلى مكونين رئيسين في جغرافية بيروت، تلة الأشرفية شرقاً، وتلة المصيطبة غرباً.
ماذا في الواجهة الشمالية، في هذا الجزء الرئيس من شارع غورو – الجميزة؟
الحكايات كانت طويلة مشوّقة، يُرويها حجر المباني التراثية المتتابعة. مجموعات متباعدة، متلاصقة، متناغمة. تكتب، رغم تباعدها، الروح الحيَّة المنعشة، لهذا الجزء من واجهة الشارع الجنوبية. منعشة!؟ والعصف باقٍ بحضورٍ موجع؟ يُحاصر المنطقة بكاملها!؟ منعشةَ!؟ وكل الطوابق العليا، فوق الدكاكين المخلَّعة، معتمة، مهجورة خاوية. يسكنها، طيف جنائزي أسود مفزع! مقيت!؟
ماذا في هذا الجزء من الواجهة الشمالية؟ وقد كانت محمية نسبياً، من عصف النكبة الآتي من خلفها، من الشمال، من البحر؟ أعود إلى سؤالي، والألم يعصرني. ونكبة الهجر الجماعي المعمَّم، تحاصرني. متمدّدة في الواجهة الجنوبية للشارع، متواضعة محدودة، في واجهته الشمالية.
في هذا الجزء من الواجهة الشمالية، حراكٌ لافت في الطابق الأرضي. جهد مكثَّف يُبذلُ. وهو يهدف، رغم المناخ العام السائد، إلى إحياء الحنين إلى الماضي القريب، عندما كان سكان الطوابق يشكون، من صخب الساهرين، في مطاعم الطابق الأرضي، وفي حاناته.
مطعم ثان أعيد تجهيزه، بعد المطعم الأول. الذي سبق وأدهشنا وجوده، في مبنى طويل يُرمم، بعد مدرسة القلب الأقدس.
مطعم ثان، بواجهات زجاجية أنيقة، وإنارة مميزة، وتجهيزات منتظمة جميلة. واستمر دفع الحنين فاعلاً في الجوار الشرقي، حيث جُهِّزَ مطعم ثالث، باحتراف وحرص، واضحين.
الرغبة في استعادة بعض ميزات الشارع السابقة، واضحة. والحنين إلى استعادة طابع الأمكنة طاغ. مع ضرورة التأكيد، على التناقضِ الفاقع، بين هذا الحنين الطبيعي المحيي، وقسوة المناخ العام المسيطر في الأمكنة، كل الأمكنة.
ـ مناخ الفراغ الأسود والهجر الجماعيّ الهارب الخائف.
ـ مناخ المتاجر المقفلة بما تيسَّر، والأرصفة التي لا حياة فيها، ولا ناس.
ـ مناخ الشارع مزدحماً، بسيارات عابرة إلى مطارح بعيدة.
أعمال الترميم مستمرة، حتى الالتفافة عند طلعة العكاوي، نحو منطقة الجعيتاوي في الأشرفية.
في الأجواء السائدة هذه، أجواء هَرب الناس واندثار الحياة، نصادف في جزء الواجهة الشمالية، بعد هجمة المطاعم، مبنى كولونيالياً، من طابق أرضي ومن ثلاثة طوابق علويَّة. المبنى مرمَّم، ولكنَّه، كغيره من المباني معتِمٌ ومهجور. يضيف المبنى، إلى استقرار فعل العصف في الأمكنة، منشأة أنيقة معدّة لسكن الأشباح، وربما، كما يقول البعض، لاستقرار الأرواح الشريرة.
في منتصف الجزء الرئيس من الواجهة الجنوبية، بائع الفواكه والخُضر الوحيد، في الشارع الطويل الممتد. يفلش البائع بضاعته على الرصيف. تحوط البضاعةُ مدخلاً ضيقاً، إلى داخل الدكان، حيث جلس البائع، على كرسي خشبي ينتظر. تفاح، وموز، وبرتقال، وخُضر مختلفة. امرأة عجوز تأتي، فيقفز صاحب الدكان عن كرسيه مهملاً انتظاره. تفاحتان، وثلاث حبَّات من البرتقال، وضمتان، بقدونس ونعنع. تدسّها المرأة داخل كيس تحمله. تدفع للبائع. تغادر...
نموذج، عن نمط الحياة السائد في الأمكنة المهجورة. لا يتكرر المشهد في دكَّان الأجبان والألبان، الذي يفاجئنا، بعيداً عن دكان الخُضر. الواجهة ضيقة، لا بضاعة على الرصيف. الدكان فارغ. وحده البائع في داخله، بيده سُبحة يلهو بها.
نعود إلى أعمال الترميم المستمرَّة، بعد حاشية المبنى الكولونياليّ المهجور، وواقع الدكاكين راهناً.
بعد فجوةٍ في جدار الواجهة الجنوبية، عمّالٌ، منهمكون بترميم مقر حزب الكتلة الوطنية. المبنى رمادي اللون، من طابق أرضي، وطابق أول جزئي. كتلُه متداخلة. جدرانه شبه صمّاء. ونوافذه قليلة. قد تدلّ هذه اللغة المعماريَّة، على الوظيفة السياسيَّة للمبنى المتواضع. بعد المبنى المتواضع، بيت فخم، من طابق أرضي ومن طابق أول. سور خارجي. حديقة وارفة أمامه، وعلى جانبيه، الشرقي والغربي. البيت لآل داغر في الطابق الأرضي. وربما لغيرهم في الطابق الأول، الذي نصله، عبر درج خارجي، يحمله قوسان من الحجر الرملي الأصيل. باب الطابق الأول في الجدار الغربي، عند نهاية الدرج الخارجي.
تسعة أشهر مضت، والبيت لا يزال قيد الترميم. تغلَّب على العصف الذي أصابه، فاستعاد قرميده. واستعاد «الليوان» الواسع، في الطابق الأول. وحافظ على الأقواس الثلاثة في الطابق الأرضي. واستمرَّ السور يحميه، ويحمي الحديقة الوارفة، تزيّنه، وتظلّله.
نصل، بعد مسافة من هذه الدارة الفخمة، إلى درج مار نقولا الشهير. وقد حدَّدنا موقعه سابقاً، في منتصف الجزء الرئيس من شارع غورو – الجميزة. وقلنا أيضاً، في موضع سابق من هذا النص الطويل، إلى أنَّ الدرج، لا يشطر الأمكنة، لا بل يوحّدها. لأن المباني المسكونة، تحوطه من الجانبين. وهو بمثابة شارع متدرّج، يصل شارع غورو - الجميزة، بمنطقة السراسقة. يصلها، ملاصقاً مطرانية بيروت للروم الأرثوذكس.

مبانٍ كولونيالية أصابها العصف، زاهية بألوانها، مهجورة تسكنها الأشباح

### IV ــ تراث، ومطاعم كثيرة تعود، ومبانٍ تراثية منتشرة، أصابها العصف.

مطاعم كثيرة تعود، يحركها الحنين الذي تحدثنا عنه، ومباني الحداثة الأولى المهجورة. يعود الزمن التاريخيُّ، ويعود معه تراكم المباني عبر السنوات، في الحضور المباشر. مبنى تاريخي مهجَّن. الطابق الأرضي، والطابق الأول، بُنيَا في زمنٍ سبق بنيان الطابق الثاني والسطح. يلاصقه مبنى تراثي أصيل. طابق

> أفواه الأقواس فاغرة، يندلق منها سواد الداخل الجنائزيّ. صورة الهجر هنا تطغى. يغيب سحر الحجر الرملي الأصيل

أرضي فوقه طابقان علويان. يفرحنا مجدّداً، الحجر الرمليُّ العتيق، الظاهر في واجهة المبنى.
تعود موجة المطاعم، المفتتحة حديثاً في الواجهتين، بعد هذا الفاصل التراثيّ الملتبس. ولا تترك مجموعة المباني التي تلي الفاصل، في الإدراك، أي التباس حول عمرها. فهي حديثة، من طابق أرضي، إلى ستة أو سبعة طوابق علوية. بنيت كلها في زمن الحداثة الأولى الوافدة، من أوائل، إلى منتصف خمسينيات القرن العشرين.
وفي التراكم التاريخي المعتاد، نقف أمام مبان تراثية مرمَّمة. تكثر في الواجهة الجنوبية هنا، الفجوات نحو تلة الأشرفية، حيث النسيج المبني المختبئ كالعادة، والمهجور مثل كل الأماكن التي عرفناها قبله. والأبراج الوقحة، تنطح السماء، كالعادة أيضاً.
ويُخرجنا من هذه الرتابة، مبنى تراثي مزين، مرمَّم بإتقان، مكوَّن من طابق أرضي ومن طابقين علويين. والمبنى، رغم زينته، ورغم كل الإتقان في ترميمه، ورغم كل العناية في صيانة واجهته، المبنى، رغم كل ذلك، مهجور، معتم، جنائزي، تسكنه الأشباح.
شارع غورو- الجميزة، طويل ممتد. والمباني التراثية، التي أصابها عصف النكبة، كثيرة. وهي متتابعة في تموضعها، مع امتداد الشارع، حتى الالتفافة في طلعة العكاوي، نحو منطقة الجعيتاوي في تلة الأشرفية.
أبنية تُرمَّم بإشراف وزارة الثقافة، المديرية العامة للآثار. أعمال الترميم، مختبئة خلف ستائر بيضاء، تغلف هيكلاً معدنياً. الستارة تُستعمل كلوحة إعلانية. تحمل اسم الاستشاري، المكلف بدراسة أعمال الترميم، وإمكانية تنفيذها. وتحمل اسم شركة المقاولات، التي تقوم بتنفيذ أعمال الترميم. وتحمل، بشكل بارز خاصة، الإشارة الواضحة إلى مسؤولية وزارة الثقافة للمديرية العامة للآثار.
ومبانٍ أخرى، تقول لنا الستائر التي تغلفها، إن مؤسسة «أبساد» (Apsad) تتحمَّل مسؤولية الإشراف على أعمال الترميم.
وفي مبنى آخر يُرمَّم، كُتب على الستائر البيضاء، اسم المالك فقط. دون أية إشارة إلى الاستشاري، أو إلى المقاول.
بعد ضمَّة من المباني، ورشة ترميم أخرى. هيكل معدني أزرق، تغطّيه الستارة الخضراء المعروفة. أعمال ترميم متواضعة خلف الستارة. ويتكرَّر المشهد. قريب من الذي قبله أحياناً، بعيد عنه أحياناً أخرى. معزول في إحدى الزوايا، غالباً. يعزف منفرداً على وترٍ واحدٍ، وتر الترميم. تتقدَّم أعمال الترميم ببطء، وقد رأينا بدايتها منذ تسعة أشهر.
لا أحد في الطوابق العليا. كلها مهجورة. دون وجود دلائل، على رغبة في العودة. أعمال الترميم، منثورة بامتداد الشارع الطويل. والغالب في المشهد العام، العتمة في الفتحات بأفواهها العارية الفاغرة. وألواح الخشب تسد النوافذ، وتحجب كلياً المجالات المعمارية خلفها. ربما سكنتها الأشباح يقول البعض، أو احتلَّتها الأرواح الشريرة، يحملها غضب العواصف والنكبات، يقول البعض الآخر.
المهم، أنه من الممكن، وجود كائنات غريبة متخيَّلة، افترشت بلاطها. ولكن بالتأكيد، لا وجود للناس فيها، لا وجود للحياة.
الجديد، هو محاولة طرد الوحشة، التي تسير فوق الأرصفة، عبر إعادة الحياة إلى بعض الدكاكين المتباعدة. وإعادة العمل والنشاط، إلى بعض المطاعم. حنين مشروط بوجود الناس في الأمكنة.
المؤسف، أنك تزور المنطقة مرات. تسير فوق الأرصفة. تتوهَّم أن تصادف عابراً، أو فضولياً متنزهاً. ولكن، تبقى الصدمة هي الصدمة. لا مشاة، لا متنزّهون، لا فضوليون. لا أحد.
والجديد الآخر في طرف الشارع الشرقي، أن كلية الثلاثة الأقمار، استعادت بابها، ونوافذها، وسقفها. ونُظّف حجرها، واستعادت مظهر الحياة المتألقة. والجديد بعد الكلية، أعمال التدعيم، تشرف عليها المديرية العامة للآثار، لثلاثة أقواس من الحجر الرملي. فوقها بقايا مبنى تراثي متراجع، من عدة طوابق. ضاع سقفه، وانهارت أقسام رئيسة من جدرانه.
تدعيم، يراد منه الحفاظ على ما تبقّى من المبنى، بما يتيح عودة الحياة إليه.
مغامرة بلا أفق هي؟ أم أن القيامة، ستبدأ من هناك؟

* معمار لبناني

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 23 حزيران 2021 العدد 4372

صورة وخبر

**تحدق مجموعة تحدّيات بمزارعي محاصيل الحبوب في تونس، مع استمرار موسم الحصاد في البلاد الهادفة إلى زيادة حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي. في منطقة «دقّة» في ولاية باجة (شمال غرب) وعلى مدى البصر، تنتشر زراعة القمح اللين والصلب إلى جانب الشعير، إذ تشتهر هذه المنطقة بزراعة أحد أنواع القمح العالي الجودة. هذا الموسم، تتوقّع وزارة الزراعة أن يكون إنتاج الحبوب فوق المتوسط، بحصيلة مرتقبة في حدود 16,5 مليون قنطار، مقابل 15,3 مليوناً في الموسم الماضي، أي بزيادة 7 في المئة. (ياسين قايدي ــ الأناضول)**

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

## محنة الأمل

لم يَعد يبهجني أن أكون مخذولاً ويائساً.
تعبتُ. تعبتُ حتى مِن معاقرةِ اليأسِ وراحةِ اليائسين.
تعبتُ، وانتهينا.
.. .. .. ..
الآن، بعد فواتِ الأوان (بعد فواتِ الأواناتِ كلّها) سأُجَرّبُ إيقاعَ نفسي في محنةِ الأمل.
الأملُ هو الامتحان الأمثلُ لاختبارِ قدرةِ المخذولِ على صناعةِ خاتمتِهِ بدون أنْ يرفّ لهُ قلب.
الأملُ، إذْ يُخَفّفُ وطأةَ الوقوعِ في الحياة، يُذهِبُ حتى خوفَ الخائفِ من الوقوعِ في الموت.
الأملُ يُذهِبُ الموت.
: الأملُ هو المقتل.
فإذنْ، هيّا أيها الإخوةُ الخائبون، هيّا!
حدّقوا في الهاويةِ بإيمانِ مَن يَتعذّرُ عليه الوقوعُ فيها.
حدّقوا في عين الموتَ كمنْ يُحدّقُ في عرسِ قيامته.
وَ: هيّا إلى الأملْ!

### «الرقص والحركة» مع خلود ياسين

ضمن برنامجها «درادر» للأطفال والناشئة، تحتضن «دار النمر للفن والثقافة» ورشة «الرقص والحركة» في 28 و29 تموز (يوليو) المقبل. تهدف الورشة التي تقدّمها مصمّمة الرقص والراقصة والممثلة خلود ياسين (الصورة) إلى «استكشاف العلاقة بين العقل والجسد من خلال الرقص والجمع بين استراتيجيات الحركة والتمارين والترتيبات الموسيقية والتفاعلات الاجتماعية». علماً بأنّ ياسين حاصلة على إجازة في الدراسات المسرحية من الجامعة اللبنانية وبكالوريوس في تصميم الرقصات من جامعة «باريس 8»، وشاركت في تأسيس فرقة «مقامات».

ورشة «الرقص والحركة»: الإثنين والثلاثاء 28 و29 تموز ـ بين الساعة التاسعة صباحاً والثانية عشرة ظهراً ـ «دار النمر للفن والثقافة» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 01/367013

### «بيروت 21/20»: شاهداً على عصره

عبر جميع المنصات الرقمية، تُطلق «بيروت آند بيوند»، غداً الخميس، ألبوم «بيروت 21/20». إنّها توليفة تضم 20 عملاً جديداً لفنّانين مقيمين في بيروت، أبصرت النور بين عامَي 2020 و2021. كمرحلة من برنامج دعم الموسيقيّين (بالتعاون مع الفنان خيّام اللامي) الذي أطلقته «بيروت آند بيوند»، أخيراً، يشكّل الألبوم «شاهداً على عصره»، ممثّلاً «صورة عن المشهد الموسيقي الغنيّ والمنوّع، من دون ادّعاء...». رحلة صوتية تحوي أنماطاً موسيقيّة مختلفة، مع آية متولي، شي طيّب، داني شكري وطارق خلقي، إليز تابت، جعفر الطّفار، جاد عطوي، جنى وسكارليت، خالد عمران، كيد فورتين، كِنِمَتِك، كوزو، ليليان شلالا، ميلمو، بيرلا جو، رَست، سماح بو المنى، ساندي شمعون، واندرلند، سارج يارد ويارا أسمر.

### «برزخ» يحيّي فلسطين... أفلام بالجملة

تضامناً مع فلسطين، يحتضن «برزخ» في الحمرا عروض أربعة أفلام في 24 و25 حزيران (يونيو) الحالي، تحت عنوان «من النهر إلى البحر»، سيتمكّن الجمهور من متابعتها عبر منصة WebEx الرقمية. في اليوم الأوّل، ستكون البداية مع «يد إلهيّة» (92 د ـ 2002) للفلسطيني إيليا سليمان (س: 16:30). الشريط الحاصل على جائزة لجنة التحكيم في «مهرجان كان السينمائي الدولي»، سجّل حباً وألماً، عبر قصة حب بين فلسطيني من سكان القدس المحتلة وفلسطينية من سكّان الضفة يلتقيان في سيارة فارهة على حاجز إسرائيلي، ويراقبان الوجع المتناثر والمعاناة على حواجز الاحتلال. يلي هذا الشريط، آخر بعنوان «حبيبي بيستناني عند البحر» (80 د ـ 2013) لميس دروزة (س: 19:30). يتناول العمل قصة عودة مخرجته إلى وطنها الأم فلسطين، ومقابلتها لحبيبها الفنان الفلسطيني حسن حوراني الذي ينير عالمها بأنسجة تتخطى الواقع في قالب يمتزج مع الخيال، ما يشير إلى ضرورة إيمان الفلسطينيين بالأحلام والتشبث بها من أجل تحقيق الهدف المراد. وفي اليوم التالي، تنطلق العروض مع وثائقي «جنين جنين» (54 د ـ 2000) لمحمد بكري (س: 18:00) الذي يتطرّق إلى المجزرة المروعة التي ارتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في مخيم «جنين» في الضفة الغربية. وثّق الفنان البالغ 67 عاماً هذه الجرائم، مستنداً إلى شهادات سكان المخيم الذين رووا ما عايشوه. وكانت المحكمة الإسرائيلية قد أمرت قبل أشهر قليلة بمنع عرض الشريط ومصادرة نسخه. أما الختام، فمع «لما شفتك» (98 د ـ 2012) لآن ماري جاسر (س: 20:00) الذي يقفز بالزمن إلى هزيمة 1967 وآثارها الكارثيّة، معيداً الاعتبار إلى الكفاح المسلّح.

«من النهر إلى البحر»: غداً الخميس وبعد غدٍ الجمعة 24 و25 حزيران ـ «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 81/896900

تنطلق العروض مع «يد إلهية» لإيليا سليمان

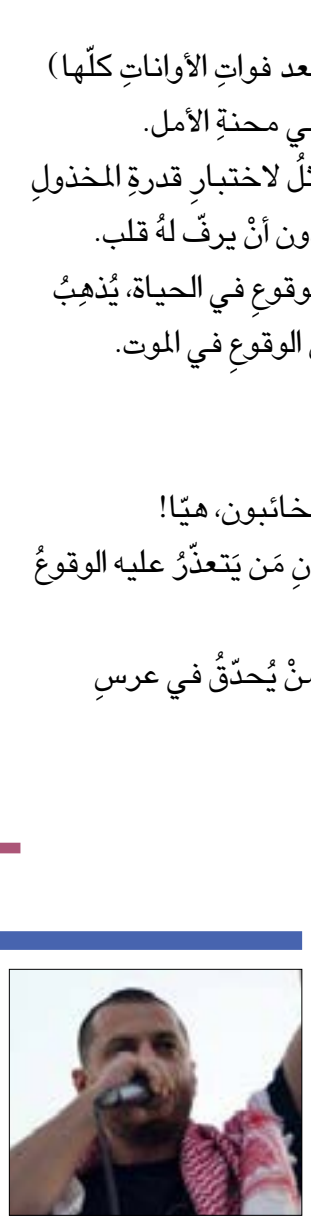

### جعفر الطفّار: فنّ راديكاليّ

في إطار فعّاليات «مهرجان الفنّ الراديكالي» (25 و26 و27 حزيران/ يونيو الحالي)، يُحيي جعفر الطفّار (الصورة) حفلة في حديقة Laziza (مار مخايل)، يوم السبت المقبل. يجمع الفنان اللبناني بين الغناء الفولكلوري المحلّي والهيب هوب بكلمات واضحة تسمّي الأشياء بأسمائها من دون مواربة، وتحكي بلسان المستضعفين والمهمّشين، من دون أن ينسى العتابا. أما المهرجان، فهو من تنظيم حركة «كافح»، ويهدف إلى «خلق فرص للتعبير عن الآراء السياسية والاجتماعية الرافضة» للواقع، وفق ما يؤكد المنظمون. كما يرمي إلى «تأمين التواصل مع مختلف الفنانين، وعرض أعمالهم».

عرض جعفر الطفّار: السبت 26 حزيران ـ الساعة السادسة عصراً ـ حديقة Laziza (مار مخايل ـ بيروت)